مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق تصدر كل ثلاثة أشهر
تعنى بنشر المواد الفكرية والسياسية والاجتماعية والوثائق المتصلة بها

السنة السابعة عشرة / العدد 60 / الربع الرابع لعام 2016 م

الاشتراك السنوي

- أعضاء اتحاد الكتاب العرب 400ل.س
- في داخل القطر، للأفراد 600 ل.س.
- في داخل القطر، للدوائر الرسمية 1600 ل.س.
- الأقطار العربية، للأفراد 3000 ل.س أو 200 دولار
- الأقطار العربية، للدوائر الرسمية10,000 ل.س أو 250 دولاراً أمريكياً.
- في خارج الوطن العربي، للأفراد 10000 ل.س أو 300 دولار أمريكي.
- في خارج الوطن العربي للدوائر الرسمية 15000 ل.س أو 350 دولاراً أمريكياً

دمشق ـ أوتستراد المزة ـ ص.ب: 3230
هـ ـ 6117240 ـ 6117242 ـ 6117243
فاكس: 6117244

البريد الإلكتروني لاتحاد الكتاب العرب:
Email: alfikralsiyasi@mail.com
Website: http://www.awu.sy

المدير المسؤول
أ.د. نضال الصالح
رئيس اتحاد الكتاب العرب

رئيس التحرير
د. جابر سلمان

مدير التحرير
أ.الأرقم الزعبي

أمينة التحرير
ميرنا أوغلانيان

هيئة التحرير
د. إبراهيم أحمد سعيد د. خلف الجراد
د. اسكندر لوقا د. عبد اللطيف عمران
د. مصطفى العبد الله الكفري

التصميم والإخراج
وفاء الساطي

شروط النشر في مجلة الفكر السياسي

1 ـ أن تتسم الأبحاث والدراسات بالجدة والمنهجية وسلامة اللغة.
2 ـ أن تكون ذات طابع فكري سياسي.
3 ـ ألا يزيد حجم البحث عن ثمانية آلاف كلمة، وتستثنى من ذلك الملفّات.
4 ـ أن تُرفق بالبحث سيرة وجيزة تتضمن الاسم الثلاثي للباحث.
5 ـ أن يُرسل البحث مرفقاً بقرص مدمج (CD) أو عن طريق البريد الإلكتروني للاتحاد أو عن طريق موقع الاتحاد الإلكتروني.
6- ـ أن توضع حواشي البحث ومصادره ومراجعه في نهاية المادة.
7 ـ أن توجه جميع المراسلات باسم رئاسة التحرير.
8 ـ ألا تُردّ المواد التي تتلقاها المجلة إلى أصحابها سواء نُشرت أم لم تُنشَر.

التوزيع في الجمهورية العربية السورية:
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
فاكس: 2122532 / هاتف: 2127797 / ص.ب: 12035

ملاحظة: الأبحاث والمقالات المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، وترتيبها يخضع لاعتبارات فنية.

في هذا العدد من مجلة الفكر السياسي

الافتتاحية

ـ سلاجقة الروم ومشروعهم الجديد في المنطقة ..... د. جابر إبراهيم سلمان.... 5

ملف العدد

ـ العلاقات العربية ـ الروسية (جذور وآفاق) (2/2)..... د. إبراهيم أحمد سعيد .. 11

الدراسات

ـ الإعلام العربي التحرري والإستراتيجية المنشودة .....علي بدوان 49
ـ الداعشية بين الوهابية والسلفية .....د. عيسى الشمّاس 61
ـ القراءات المرتبكة وفكفكة الاستعصاء .....حسن إبراهيم أحمد..... 73
ـ الأسرة السورية والقيم بين التأصيل والتزييف ..... د. محمد علي جمعة 95
ـ شركات المرتزقة والمهام الجديدة ..... زبير سلطان قدوري 111
ـ من أسس إحياء المشروع النهضوي العربي ..... د. حسين جمعة 155
ـ نهاية الوجود الإسرائيلي ليست بعيدة .....د. يوسف جاد الحق..... 167
ـ جذور ظاهرة التوحش في جيش الكيان الإسرائيلي .....د. غازي حسين 181
ـ ذكرى احتلال العراق (الغطرسة الأمريكية ومعاندة التاريخ)..... د. رحيم هادي الشمخي . 197

ترجمة

ـ دور الاقتصاد في الانتخابات الأمريكية ..... ترجمة : لوليا شعبان . 205

نافذة أخيرة

ـ سورية حديث الزمن (4/2) ..... أ. الأرقم الزعبي 217

من أقوال السيد الرئيس
بشار الأسد
رئيس الجمهورية العربية السورية

«الشّدائد تزيدُنا صلابةً، والمؤامرات تزيدُنا قوةً، والضغوط تدفعنا للتمسُّكِ أكثرَ بثوابتِنا وحقوقِنا العصيَّة على التذويب أو التهميش».

من كلمة سيادته إلى القوات
المسلحة في الذكرى (66) لتأسيس
الجيش بتاريخ 2011/8/1م

العدد 60/الربع الرابع لعام 2016

سلاجقة الروم ومشروعهم الجديد في المنطقة

بقلم د. جابر إبراهيم سلمان

ما بين سلاجقة روم الأمس وسلاجقة روم اليوم مسافةٌ تمتد قرابة تسعة قرون من الزمن ، فمن (طغْرِل بِكْ بن ميكائيل بن سلجوق) أول قادة السلاجقة في بلاد فارس عام (1037 ــ 1063م) إلى (سلطان شاه بن رضوان) آخر قائد سلجوقي في بلاد الشام عام (1114 ــ 1117م) ، وبموازاة ذلك التاريخ لم يكن في الأمة من يدفع الأذى عن أبنائها سوى سيف بن ذي يزن الحميري صاحب المغامرات الأسطورية الذي أسقط سلطة الأحباش عن اليمن ، باعثاً روح الانتماء إلى أمة عمرها من عمر التاريخ ، وسيف الدولة الحمداني الذي انبرى لقتال روم بيزنطة والأناضول على الثغور الشمالية لبلاد الشام ، معطّلاً زحف غزوات سلاجقة الروم القادمة من بلاد الخزر ومن مشارف جبال الأناضول وتخوم إمبراطورية الرِوم في بيزنطة ، محطِّماً على أسوار الشّهباء غرورهم وصلَفهم وجبروتهم.

ويبدو أنّ مقولة: "إن التاريخ يعيد نفسه" صحيحةٌ، إذا ما استثنينا التفاصيل والمعطيات التي تتميز بها كل حقبة زمنية أو مرحلة تاريخية من مراحل التاريخ، فبالأمس البعيد تكالب شُذّاذُ الآفاق على أبناء الأمة، ولا من ظهيرٍ سوى **السيف الشآمي الحمداني** على ثغورها الشمالية **والسيف اليماني الحميري** على تخومها الجنوبيَّة، وما وراء الثغور والتخوم، وما بين ظَهْرانِي السيفَيْن العربيَّينِ استجمع رُوْمُ الداخل قواهم من أعراب الرّدّة أتباع "مَرْحبٍ" و"أبي جهل المخزومي" و"أبي لهب"؛ للانقضاض على ما تبقى من إرث الأمة ومن مقوِّمات استمرار نهوضها الحضاري والإنساني..

وما يجري اليوم في المنطقة ــ لاسيما في سورية النَّبض المتجدِّد في شرايين الأمة ـ مُسْتَنْسخٌ عما جرى بالأمس البعيد مع فارق في أساليب التفنن بالإجرام، **فمسرحُ الأحداث** المنطقةُ ذاتُها الممتدةُ من ثغور شهباء الشآم شمالاً إلى تخوم اليمن جنوباً، **واللاّعبون** هم أنفسهم، ولكن بطرازٍ جديدٍ وبقوالب أكثر حداثةً وإتقاناً، وأوسع نطاقاً، ففي حين لم يكن المجال الجغرافي **يتخطى حدود دول الجوار في الإقليم**، فقد أضحى **اليوم** هذا المجال **يمتد على جغرافيا العالم** كلِّه من أقصاه إلى أقصاه في اصطفافٍ غير مسبوقٍ على جبهتين أو في معسكرين: **مُعسكرٍ** يَنْشُدُ الحق والعدل والعيش بحرية وسلام، وينبذ العداوة، ويدفع العدوان والأذى عنه وعن محيطه الجغرافي، **ومعسكرٍ متغطرسٍ** يسعى إلى فرض نفوذه وهيمنته على شعوب العالم، وإلى استلابِ تلك الشعوب حريَّتَها وإرادَتَها، ومصادرةِ قرارها السّيادي، كي تبقى ذليلةً صاغرة، لا تقوى على أخذ دورها الحضاري الذي يؤهِّلُها لمواكبة تقنيات العصر ومبتكراتِه وتقدُّمِه العلمي..

وليس غريباً أن نجد الصورة تتكرر، ولكنْ هذه المرة بأساليب أكثر خُبْثاً، وبأدواتٍ أشدّ فتكاً، ظناً منهم أن ما عجزوا عن تحقيقه في الماضي يمكن أن يحققوه اليوم، على أن حساباتهم هذه لم تُسْعِفْهم في تحقيق ما يبغون تحقيقه، فما يملكه أبناء المنطقة من عزيمة وإرادة وتصميم يفوق أضعافَ ما كانوا عليه في الماضي، وبالتالي فإن الغَلَبَة والانتصار لهم آجلاً أم عاجلاً،

والهزيمة والانكسار لِشَانِئِيْهِم ولمن يدور في فلكهم من أدواتٍ ـ إقليميين كانوا أم محليين ـ **مِمَّن آثروا الارتهان لمشيئة أعداء الوطن والأمة لقاء مغرياتِ الجاه والسلطان الزائف ومكاسبَ شخصيةٍ دونية بدل الاندفاع لحماية الوطن والدفاع عن مكاسب أبنائه وصونِ شرف الانتماء لأمة شعَّتْ حضارتها لأجيالٍ في أربعة أقطار الدنيا حين كان الغربُ ـ الذي يحمل اليوم فيروسَ الإجرام المنظم ضد شعوب المنطقة ـ يرزح تحت وطأة ظلام الجهل والتخلُّف والتبعية لأعرافٍ وطقوسٍ كنسيةٍ عفنةٍ لا صلةَ لها بتعاليم رسالة السيد المسيح الإنسانية الروحية السمحة المنزَّهة عن عَرَضِ الدنيا ومتاعِها المتهالك..**

لقد أرادوا لهذه الأمة أن تستمرَّ في سُباتٍ عميقٍ تعجز بعدَه عن اللّحاق بركب الحضارة الإنسانية.. أرادوا لها أن تتآكل من الداخل عبر عملاء مأجورين كانوا قد أعدُّوهم، وغرسوا في نفوسهم شهوةَ المال، وزيَّنوا لهم أن بإمكانهم ـ إذا ما استباحوا الحُرُمات، وانتهكوا المحرَّمات، وأمعنوا في القتل والإجرام ـ التمكُّنَ في البلادِ والتسلُّطَ على رقاب العباد، وإشاعةَ فكرهم الشيطاني الظلامي الإخواني الوهابي الذي يعد النسخة المعدَّلةَ عن الفكر الماسوني الصهيوني الذي ما تَغْلَغَلَ هو الآخر في مجتمعٍ من المجتمعات إلا صدّع أركانَه، وَهَدَمَ بنيانَه، وأحاله فِرقاً شتى منشغلةً بالتناحر فيما بينها، خدمةً للربيب المدلَّلِ الكيان الإسرائيلي المصطنع على أرض كنعان في فلسطين قَلْبِ الأمة ومهدِ رسالاتها السماوية المقدَّسة (اليهودية والمسيحية والإسلامية) التي شَعَّتْ ـ هي الأخرى ـ بتعاليمها الروحية ـ الإنسانية على البشرية جمعاء...

وهاهم يحاولون اليوم أن يتّخذوا من (غروزني) القرن الواحد والعشرين.. الشَّهباء الصامدة المحتَسِبَة الصابرة نقطةَ عبورٍ إلى مشروعهم الذي يحلمون بتسويقه وبنشره على جغرافيا المنطقة؛ كي يتسنى لهم الانطلاقُ بَعْدَها إلى الشمال، حيث **إيران والهند والصين وروسيا الاتحادية**، وإلى بحارِها ومحيطاتها التي تمخر عبابَها قوافلُ التجارة وسفُنُ التواصل الحضاري منذ آلاف السنين..

إلاّ أن محاولاتهم هذه ستبوء بالإخفاق الذريع، ولن تحصد إلا الخيبةَ والخِذْلانَ والمزيد من الهزائم والانكسارات بفضل الصمود الأسطوري لأهلنا

المحتسبين الصابرين في حلب الشهباء وفي غير منطقة من الجغرافيا السورية.. ذلك الصمود الذي يكتسب مِنعته، ويستمد صلابَتَه من صمود أبطال الجيش العربي السوري والقوى الرديفة له، ومن دعم الشرفاء في العالم، وعلى رأسهم **روسيا وإيران والمقاومة الوطنية في لبنان**

ولنا من التاريخ ــ قديمهِ وحديثهِ ــ عِبَرٌ ودروسٌ، فكَمْ مِنْ غازٍ اجتاحَ بمُرْتَزقتِه المنطقة، ونال من أوابدها التاريخيّة، وأعملَ معاولَ هَدْمِهِ في صروحِها الحضاريّة، وجَثَم طويلاً في أرضها، ولم يَدَعْ وسيلةَ إجرامٍ إلاّ مَارَسَها بحقِّ أبنائِها، واهماً أنّه بممارساتِهِ الإجرامية تلك يمكن له أنْ يُطوِّعَ شعبَ المنطقة لإرادة المحتل، وأنْ يُرْغِمَ سكّانَها الأصليين على الاستسلام لمشيئة الاحتلال، ولكنّ **إرادة الشعوب على أرضها وفي دفاعِها عن حقوقِها المشروعة في الحرية الوطنية وفي استقلالِ قرارِها السِّيادي كانت دائماً هي المنتصرةُ في النهاية**..

ملف العدد

العلاقات العربية ـ الروسيّة/جذور وآفاق

(2 / 2)

العدد 60/الربع الرابع لعام 2016

العلاقات العربية – الروسية (جذور وآفاق) (2/2)

د. إبراهيم أحمد سعيد*

مقدمة

تعرضت العلاقات العربية ـ الروسية منذ نشأتها في الربع الأول من القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر لإرهاصات كثيرة متأثرة بالأحداث العميقة التي أصابت العلاقات الدولية المتوترة وموازين القوى التي تبدلت إقليمياً وعالمياً ، ويعود ذلك لمصالح روسيا كدولة عظمى (الاتحاد السوفييتي السابق) من جهة ، ولعدم وجود تنسيق عربي موحد تجاه القضايا العربية الأساسية من جهة ثانية ، ولكنها في النهاية استمرت على الرغم من كل المتغيرات التي اعترتها ، وهي تمتلك آفاقا مستقبلية واعدة ، مستفيدة من أخطاء الماضي وواضعة بالحسبان الإمكانات الهائلة الكامنة في طرفي هذه المعادلة من اندفاع الدولة الروسية ، لتصبح قطباً سياسياً واقتصادياً مهماً للعالم ، ولمصالح الدول العربية في تطوير علاقاتها مع الروس ، متحررة من الضغوط الغربية ذات المصلحة أحادية الجانب والداعمة لعدو العرب التقليدي والمصيري المتمثل بالكيان الصهيوني.

* باحث وأكاديمي / عضو اتحاد الكتاب العرب.

إن رصد العلاقات الروسية ـ العربية خلال قرن من الزمن يعكس إلى درجة كبيرة أهمية إظهار خصائص هذه العلاقات للطرفين: العربي والروسي، ويسهم ـ في الوقت ذاته ـ في إيجاد السبل المناسبة لتطوير هذه العلاقات، والاستفادة من الانتكاسات التي أصابتها أحياناً أو التطورات الإيجابية التي دفعت بها قدماً، وبخاصة ما يتعلق بقضية العرب الأولى قضية فلسطين والعلاقات المميزة مع بعض الدول العربية المهمة كسورية ومصر والجزائر واليمن وليبيا.

وسنحاول في هذا البحث رصد التغيرات التي تعرضت لها العلاقات العربية – الروسية وتقسيمها لمراحل متعددة، محاولين إظهار العوامل المؤثرة في تراجع هذه العلاقات وفي تقدمها، ثم تلمس الخطوط العامة لتطويرها في فضاءات من المصالح المشتركة للعرب وللروس على حد سواء.

مسوّغات قيام العلاقات العربية – الروسية

إن قيام علاقات سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية بين طرفين إقليميين يحتاج لوجود مسوِّغات تستند إليها تلك العلاقات، وفي مجال العلاقات العربية – الروسية نجد المسوّغات الآتية:

1- **الجوار الجغرافي**، وبخاصة في القرن العشرين، عندما كانت حدود الاتحاد السوفييتي لا تبعد أكثر من مئات عدة من الكيلو مترات (كان الفاصل بين الاتحاد السوفييتي وسورية وجود الدولة التركية، وبين بحر قزوين والخليج العربي الدولة الإيرانية).

2- **موقع الوطن العربي** المميز في جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا، وتقابله المباشر مع المجموعة الأوروبية عبر البحر المتوسط، مما يجعل من هذا الموقع ضرورة جيو ـ استراتيجية لأية قوة عظمى تريد المنافسة أو الهيمنة في المجالات الجغرافية الكبرى، ولذلك كان من الطبيعي، بل من الضروري، أن يتوجه الاتحاد السوفييتي نحو الوطن العربي لإقامة علاقات صداقة متينة وموثوقة لحماية أمنه القومي من جهة ولمنافسة القوى العظمى في العالم (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا ..) من جهة ثانية.

3- **وجود توتر إقليمي دائم** بسبب تركيز المخططات الغربية الاستعمارية على منطقتنا العربية وإقامة الكيان الصهيوني كقاعدة متقدمة للغرب في مشرقنا العربي، بهدف منع قيام وحدة عربية، كما جاء في تقرير لجنة **كامبل بترمان** في عام 1907م، مما دفع بأحرار العرب للتفتيش عن أصدقاء موثوقين وقادرين - في الوقت نفسه - على تلبية احتياجات العرب من القدرات القتالية للدفاع عن أرضهم وكرامتهم الوطنية وعن وجودهم، فكان من الطبيعي جداً التوجه نحو الاتحاد السوفييتي الذي كان من أهداف عقيدته الدفاع عن حقوق الشعوب ودعمها في تقرير مصيرها وضمان السلم العالمي.

4- **قيام الكيان الصهيوني في منطقتنا العربية** وفتح باب الهجرة اليهودية من كل أرجاء العالم إلى فلسطين الذي دفع **بهجرة أعداد كبيرة من اليهود الروس** أولاً ثم من الاتحاد السوفييتي ثانياً، وبعدها من منظومة الكتلة الاشتراكية ثالثاً، وفي كل هذه المراحل كان العامل المؤثر في هذه الهجرة هو السياسة الروسية والعلاقة بينها وبين القوى الصهيونية الفاعلة، لذلك كان على العرب أن يثبتوا في علاقاتهم السياسية الخارجية أنهم ليسوا جزءاً من المعسكر الامبريالي المناهض لتحرر الإنسانية وأن مصالحهم متقاطعة مع المصالح الروسية، في حين حاول الصهاينة لفترات مختلفة، وفق تبدل موازين القوى الدولية، أن يحتالوا على السياسة الروسية، للاستفادة منها، بل لابتزازها أيضاً، في رفع تيار الهجرة إلى فلسطين.

5- **بروز ظاهرة الإرهاب العالمي** وتفشّيه في المنطقة العربية، وتهديده للسلم العالمي وللحضارة الإنسانية، حيث تجمعت أعداد هائلة (ما يزيد على /15/ألفاً) من روسيا والدول التي كانت مكونة للاتحاد السوفييتي السابق، وهي تدخل ضمن مجال الأمن القومي الروسي، وهذا بحد ذاته يشكل عامل تقاطع للمصالح الأمنية المشتركة بين روسيا والبلدان العربية المتأثر منها بالإرهاب أو غير المتأثر، بشكل مباشر أو غير مباشر.

مراحل تطور العلاقات العربية – الروسية

من المفيد تقسيم تطور العلاقات العربية – الروسية إلى مراحل تاريخية مميزة لتحديد سمات كل مرحلة من هذه المراحل ولرصدها، ثم تتبع التغيرات التي أصابت هذه المراحل والوقوف على العوامل التي أثرت في خصائص كل مرحلة منها، وهذه المراحل هي:

1- مرحلة ما قبل الثورة البلشفية أو روسيا القيصرية.
2- مرحلة الدولة السوفييتية حتى قيام الكيان الصهيوني في عام 1948م.
3- مرحلة الحرب الباردة حتى انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991م.
4- مرحلة ما بعد الحرب الباردة حتى نهاية القرن العشرين.
5- مرحلة بوتين – مدفيديف والأزمة السورية.

مرحلة ما قبل الثورة البلشفية أو روسيا القيصرية:

تعود أصول العلاقة بين روسيا والعرب إلى عاملين اثنين هما:

أ- **اهتمام روسيا بالجانب الديني**، فالروس ينتمون للكنيسة الأرثوذكسية الشرقية، بالإضافة لمعظم الشعوب التي تنضوي تحت حمايتها من السلالة السّلافيَّة (البلغار – الصرب..).

ب-**اهتمام** روسيا بالمشرق العربي كما كان عند كل الدول الاستعمارية الأوروبية في القرن التاسع عشر وحتى الربع الأول من القرن العشرين، وما كان يُعرف بتركة الرجل المريض (الدولة العثمانية) أو المسألة الشرقية.

يجب التنويه هنا إلى أن روسيا القيصرية، وحتى روسيا السوفييتية فيما بعد، لم تستعمر أية أراضٍ عربية، ولم تُسهم في استعمارها، بل لقد وقفت إلى جانب العرب ودعمتهم للتحرر من الاستعمار الغربي الإنكليزي والفرنسي والإيطالي والإسباني.

يضاف إلى العاملين السابقين **نشأة الحركات الصهيونية في روسيا** في وقت مبكر، وسعيها لدفع اليهود إلى فلسطين وتدخلها في قيادة الدولة الروسية وتآمرها عليها، حيث تأسست جمعية أحباء صهيون على أثر ردود فعل الروس تجاه اليهود

الذين حاولوا اغتيال بعض القياصرة، وقد نجحوا في بعضها، حيث قتلوا **ألكسندر الأول** في 1825/12/1م **ونيقولا** في عام 1881م، فبدأت بإرسال مهاجرين يهود إلى فلسطين، وشجعتهم على الاستيطان.(1)

وفي الزيارة التي قام بها **تيودور هرتزل** اتفق مع وزير الداخلية الروسي على منح الشرعية للأنشطة الصهيونية في روسيا، وأن يتم تشجيع الهجرة إلى فلسطين مقابل أن لا يهاجم اليهود النظام القيصري والروس، وأن يتجنبوا الأفكار الاشتراكية.

لقد كان اليهود يشكلون نحو (4.2٪) من سكان روسيا، ولكنهم كانوا يهددونها بالدمار والخراب لسيطرتهم على رأس المال والبنوك، وقد تعاونوا مع **آل روتشيلد** لممارسة الحصار المالي على روسيا، ولأنه في العقيدة الصهيونية ـ كما حدد بعضها **هرتزل** من أجل الوصول إلى إقامة الدولة الصهيونية ـ يمكن استغلال العقيدة الرأسمالية والعقيدة الاشتراكية على حد سواء، حيث قال: **((إذا حل بنا الخراب نتحول إلى بروليتاريين ثوريين يمدون جميع الأحزاب الاشتراكية ببعض الضباط، بينما تتعاظم في القمة قوتنا المالية))**. (2)

لقد اتصفت هذه المرحلة من العلاقات العربية ـ الروسية بالحالة الجنينية التي تمحورت حول مهمتين:

أ- **النشاط الديني** وما تخلله من مساعدات مالية ومادية لخدمة طريق الحج إلى فلسطين.

ب- **النشاط الصهيوني** الذي سعى إلى توجيه اليهود للهجرة إلى فلسطين المحتلة.

مرحلة الدولة السوفييتية حتى قيام الكيان الصهيوني في عام 1948م:

بدأت هذه المرحلة خلال الحرب العالمية الأولى، حيث نهضت قوى جديدة في روسيا أنهكتها الحرب، ولم تعد تستطيع متابعتها.

فقد نهض **حزب البلاشفة** بقيادة **فلاديمير إيليتش لينين** الذي كان مناهضاً للحروب عموماً وللحروب الإمبريالية خصوصاً، وكان يرى أن حل المسألة اليهودية يجري من خلال دمج اليهود في مجتمعات بلدانهم وليس في انعزالهم ونبذهم ومن ثم

تهجيرهم إلى فلسطين، ولذلك وقف بشدة ضد الطروحات الصهيونية في أوروبا وضد **حركة البوند** العمالية اليهودية الروسية الداعية لعزلة اليهود وتهجيرهم إلى فلسطين.

لقد قدمت **ثورة أكتوبر** الاشتراكية في عام 1917م أساساً سياسياً ثابتاً في العلاقات الدولية ((**إن شعباً يظلم شعوباً أخرى لا يمكن أن يكون حراً**)) (3)، ولذلك على الشعوب في البلدان المتقدمة كي تكون حرة أن تحرر الشعوب المظلومة التي تقوم حكوماتها وأغنياؤها باستعمار تلك الشعوب.

وقد قدّمت **روسيا البلشفية** خدمة كبيرة للشعوب العربية بفضحها بنود اتفاقية سايكس ـ بيكو الاستعمارية المتضمنة اقتسام الأراضي العربية بين بريطانيا وفرنسا، في الوقت الذي كان العرب يقاتلون إلى جانب بريطانيا لتحرير المشرق العربي من العثمانيين وحلفائهم الألمان.

ومن خلال سعي **لينين** لفضح وتفنيد الجوهر الرجعي للصهيونية المعادية للشعوب قدّم العرب أساساً نظرياً وعملياً في سبيل إزالة آثار العدوان الإسرائيلي الصهيوني. (4)

ومنذ تشكل الاتحاد السوفييتي في عام 1922م دأب على مناصرة الشعوب الطامحة نحو التحرر من الاستعمار، ولذلك أقام علاقات دبلوماسية مع كل من السعودية واليمن في عام 1926م.(5)

وخلال الحرب العالمية الثانية أقام الاتحاد السوفييتي علاقات دبلوماسية مع كل من مصر في عام 1943م وسورية ولبنان في عام 1944م، وكذلك مع العراق في العام ذاته.

لقد وافق الاتحاد السوفييتي على قرار تقسيم فلسطين في 1947/11/29م ذي الرقم 181، وأيّد قيام الدولة اليهودية منطلقاً من وجهة نظر جديدة بأمل أن تكون هذه الدولة مناهضة للمعسكر الغربي؛ لأن الدول العربية كانت من وجهة نظر السوفييت مؤيدة للمعسكر الغربي الامبريالي.

وقد أسهم المعسكر الاشتراكي عموماً والاتحاد السوفييتي خصوصاً بتدريب الكوادر اليهودية، وحثّها على الهجرة إلى فلسطين بهدف محاربة الإنكليز

والتصدي للسياسة الاستعمارية في المنطقة، وبذلك يكون الاتحاد السوفييتي قد خالف أفكار مؤسسه في فهم الجوهر الرجعي للصهيونية المتحالفة مع الامبريالية.

وكان السفير السوفييتي أول سفير لدولة عظمى يصل إلى فلسطين المحتلة بعد إقامة الكيان الصهيوني بثلاثة أشهر(6).

لم يستغرق وقت إظهار حقيقة الدولة اليهودية فترة طويلة من الزمن، فقد تبين للروس خطأ مساندتهم للصهاينة، حيث اتضح أنهم مساندون للامبريالية، وظهر ذلك جلياً في الحرب الكورية وفي ضلوعهم بمؤامرات قتل لبعض الزعماء الروس، ومنهم **جوزيف ستالين**.

لقد اتسمت السياسة السوفييتية خلال الأربعينيات من القرن الماضي بدعم الحركة العمالية في المنطقة العربية، وبدعم التوجهات العربية للتحرر من الاستعمار الامبريالي، ولكن كان لها الأثر الواضح في قرار تقسيم فلسطين، حيث تمحورت حول الآتي:

1- الاعتراف بحق اليهود بإقامة دولة مستقلة.
2- حق العرب بإقامة دولة مستقلة.
3- غض الطرف عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين.
4- معارضة دور الانتداب البريطاني في المنطقة العربية. (7)

وقد تراجعت المواقف المبدئية للاتحاد السوفييتي بل تناقضت كلياً إذا ما قورنت مع رفض مؤتمر الحزب البلشفي بزعامة **لينين** في عام 1920م فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين؛ لأنها فكرة مرتبطة بمصالح الرأسمالية والامبريالية؛ وهي تلحق الضرر بسكان فلسطين الأصليين.

إذاً وقعت السياسة السوفييتية بتناقض كبير، فمن رافض لفكرة قيام الدولة اليهودية إلى مؤيد ومتحمس لإقامتها على حساب المصالح العربية، ولكن - كما لاحظنا - أدارت بوصلتها مرة ثانية باتجاه حق الشعوب في تقرير مصيرها بعدما تأكد الارتباط الحيوي بين الصهيونية والمعسكر الاستعماري الغربي.

مرحلة الحرب الباردة حتى انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991م:

تمثل هذه المرحلة أكثر المراحل أهمية في تاريخ العلاقات العربية – الروسية ليس لأنها الأطول بل لأنها الأكثر فاعلية وتأثيراً في تاريخ الوطن العربي، حيث حصلت فيها أهم الأحداث تأثيراً في تاريخ المنطقة، والتي كانت في معظمها مهيأة لتكون عالمية في ردود أفعالها لا بل مهددة للسلم العالمي مثل: العدوان الثلاثي في عام 1956م، والعدوان الإسرائيلي في عام 1967م وحرب تشرين التحريرية في عام 1973م وغزو لبنان في عام 1982م، بالإضافة لمؤتمر مدريد الذي عُقد في عام 1991م قبيل انهيار الاتحاد السوفييتي والانتقال إلى مرحلة مختلفة كلياً في تاريخ العلاقات العربية - الروسية.

لقد رأى الساسة الأمريكيون أن الاتحاد السوفييتي باندفاعه القوي نحو الشرق الأوسط أراد تحقيق أحد الهدفين الآتيين، أو ربما تحقيق الهدفين معاً:

أ- حماية أمنه القومي وعدم تحويل الشرق الأوسط محطة انطلاق ضده، وبالتالي تكون سياسة السوفييت هنا دفاعية.

ب- إخراج القوى الغربية من الشرق الأوسط الغني بالنفط والموارد، وبالتالي تكون سياسته هنا هجومية.(8)

كان السوفييت يرون في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ليست مشكلة صهيونية بل مشكلة خلقها البريطانيون، وهذا يعني أن الروس قد ربطوا بين الأحداث في الشرق الأوسط وموازين القوى العالمية بعيداً عن القراءة الموضوعية، حتى إن **بروتوكول لوزان** الذي عقد في 1949/4/26م بمشاركة من الاتحاد السوفييتي ـ والذي اعترف بتدويل القدس وعودة اللاجئين، وبحقهم في التعويض ـ لم ينظر للقضية من رؤية داخلية سببتها الصهيونية، ولكن بعد أن تم إلقاء القبض على 15 طبيباً، منهم خمسة يهود بتهمة محاولة قتل كبار القادة السوفييت، بالاتفاق مع المنظمات الصهيونية (الأمريكية) فقد تغير بشكل حاد موقف الاتحاد السوفييتي من الكيان الصهيوني، وتبعها كذلك حصول تفجير في سفارته في تل أبيب.

تغير موقف الاتحاد السوفييتي بشكل منهجي ومبدئي تجاه القضية العربية وتجاه العرب، وفي منتصف الخمسينيات أخذت العلاقات العربية – الروسية الاتجاه الموضوعي المناسب، وبعد رفض كل من مصر وسورية الانضمام لحلف بغداد

المناهض للاتحاد السوفييتي رفض **جمال عبد الناصر** الانضمام للحلف عندما اقترح عليه **جون فوستر دالس**، وأجابه قائلاً: ((**إن الاتحاد السوفييتي لم يهاجمنا قط ولم يكن له أية قواعد في مصر، عندما كان الإنكليز على أرضنا حوالي /70/ عاماً**)) (9)

قام الاتحاد السوفييتي بتزويد سورية ومصر بصفقات من السلاح الضرورية لبناء جيوش عصرية وحماية المصالح العربية في المنطقة ضد التهديدات الإسرائيلية، ويرى بعضهم (10) أن تزويد الروس لمصر وسورية بالأسلحة جاء بعد رفض الولايات المتحدة وفرنسا تزويد العرب بالسلاح لتأييدهما الثورة الجزائرية.

يقول **خالد العظم** (وزير الدفاع السوري آنذاك) عن صفقتي السلاح إلى مصر وسورية: ((كانتا نوعاً من المساعدة، لا من حيث مجانية الصفقتين، ولكن من حيث رخص الأسعار وطول آجال دفع الأقساط، والأهم من ذلك لا يستطيع أحد أن يدعي أن سورية ومصر بعقدهما هاتين الصفقتين قد تنازلتا عن جزء من سيادتهما))(11)، وقد ردّ الزعيم **جمال عبد الناصر** على الاتهامات الموجهة للقيادة المصرية بالعمالة للاتحاد السوفييتي بشراء الأسلحة من تشيكو سلوفاكيا قائلاً: ((نحن نشتري أسلحة لا أيديولوجيا)) (12)

إن تزويد مصر وسورية بالأسلحة السوفييتية يُعدّ تحولاً ميدانياً في السياسة السوفييتية وانتقالاً قوياً من جهة تأييد الدولة اليهودية إلى التأييد المباشر للعرب وإلى الوقوف بجانبهم لاسترجاع حقوقهم المغتصبة.

لقد أحدثت هذه الصفقة لمصر تغيراً كبيراً في التوازن الذي كان سائداً (لصالح الدولة اليهودية) في الشرق الأوسط، (الصفقة مكونة من /200/ طائرة ميغ و/300/ عربة وكمية كبيرة من السلاح المتنوع الثقيل والخفيف).

وقد كان للاتحاد السوفييتي موقفٌ واضحٌ مناهضٌ للانقلابات التي حصلت في سورية ما بين 1949 – 1954م، ففي تصريح لوزير خارجيته **أندريه غروميكو** وضّح بأن: ((ليس للاتحاد السوفييتي أهدافٌ نفعية سياسية أو اقتصادية من وراء سياسته في محاربة الانقلابات العسكرية في سورية، بل يؤكد على دور سورية في مناهضة هذه الانقلابات، وموقفها السياسي حيال قضايا الشرق الأوسط)).

وفي عودة إلى صفقة الأسلحة إلى سورية يقول **خالد العظم** أيضاً: ((إنّ الصفقات المتعددة التي عقدتها سورية مع الحكومتين (السوفييتية والتشيكية) قد جعلت جيشنا في الدرجة الأولى بين أكثر الجيوش العربية استعداداً وقوة)) (13)

كان السوفييت يرون أن أية خسارة للمعسكر الغربي في المنطقة العربية سيعدل من نفوذ قوة الاتحاد السوفييتي ولو لم يكن على أساس الامتلاء المباشر لهذه الخسارة.

وخلال العدوان الثلاثي على مصر في 1956/10/11م شجب الاتحاد السوفييتي هذا العدوان، معلناً ((أن أعمال الحكومة الإسرائيلية تشكل عدواناً مسلّحاً، وهي خرق سافر لميثاق هيئة الأمم المتحدة، وإن حكومة الاتحاد السوفييتي تشجب بحزم الأعمال العدوانية لحكومات بريطانيا وفرنسا و(إسرائيل) ضد مصر))(14).

لقد طوّر الاتحاد السوفييتي موقفه من العدوان الثلاثي على مصر بدعوة الولايات المتحدة للتنسيق والعمل الميداني لكبح العدوان.

وفي 1956/11/5م أرسل وزير خارجية الاتحاد السوفييتي إلى رئيس مجلس الأمن الدولي برقية جاء فيها: [((تقترح حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية مشروع القرار الآتي: (انطلاقاً من ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لقطع دابر العدوان الذي شنته بريطانيا وفرنسا و(إسرائيل) وقْفُ جميع العمليات الحربية فوراً، وفي موعد لا يتجاوز /12/ ساعة بعد اتخاذ هذا القرار، والقيام في غضون ثلاثة أيام بسحب القوات التي اقتحمت مصر))] (15)

ولكن الاتحاد السوفييتي لم يكتفِ بهذا المستوى في موقفه من العدوان الثلاثي بل رفع من حدة الرفض لدرجة التهديد بحرب عالمية ثالثة وباستخدام الصواريخ البالستية ضد الدول المعتدية: ((إن الاتحاد السوفييتي يدين بلا تردد الاعتداءات الوحشية على مصر، ويُلح على (إسرائيل) كي توقف أعمالها العسكرية وتنسحب من الأراضي المصرية... وإن الحرب على مصر يُمكن أن تتطور إلى حرب عالمية ثالثة)).

لقد أدرك الاتحاد السوفييتي الأهمية الجيو ـ استراتيجية للشرق الأوسط من خلال تكالب الدول العظمى الاستعمارية على هذه المنطقة بعد حصول شعوبها على الاستقلال من نير المستعمرين والمحاولات المستميتة لعودة تلك الدول إلى المنطقة تحت عنوان: ((لا يمكن لأي سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية العالم)). (16)

تطورت العلاقات العربية - الروسية في سنوات ما بعد العدوان على مصر باطّراد، ففي 1957/8/6م وقّع وزير الدفاع السوري **خالد العظم** معاهدة اقتصادية وفنية واسعة المدى مع الاتحاد السوفييتي في موسكو، حيث فتحت آفاقاً كبيرة من التعاون بين الدولتين.

وفي عام 1958م ـ ورداً على مبدأ الرئيس الأمريكي **آيزنهاور** المتضمن ملء الفراغ في الشرق الأوسط وتخويل الكونغرس للرئيس الأمريكي بإرسال أية قوات إلى المنطقة ـ أصدر الاتحاد السوفييتي بياناً جاء فيه: ((تدعو الحكومة السوفييتية بإلحاح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى وقف التدخل المسلح في الشؤون الداخلية للبلدان العربية وإجلاء قواتها فوراً من لبنان))(17).

وأيد الاتحاد السوفييتي الحكومة السورية التي رفضت مبدأ **آيزنهاور** على إثر خروج بريطانيا وفرنسا من المنطقة وهزيمتها في العدوان الثلاثي، جاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها **خالد العظم** إلى موسكو، فتوطدت العلاقات التجارية بين البلدين، وتعهد السوفييت بإطالة آجال تسديد صفقات السلاح لعشر سنوات قادمة وقيامهم ببناء (المشاريع) العمرانية وأبنية الجيش.

كما أيد الاتحاد السوفييتي الوحدة السورية – المصرية، وعدَّها تصب في مصلحة التوازن الدولي، ولمصلحة المعسكر الاشتراكي، وزاد من دعمه للدولة الوليدة من خلال تنفيذ (المشاريع) الاقتصادية ولتقوية موقفها من المحور الهاشمي بتوحيد الأردن والعراق الذي يتلقى الدعم من الغرب.

مع ذلك كان هناك نقطتا خلاف مهمتان بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي هما:

أ- نشوء مفهوم الحياد وعدم الانحياز الذي ظهر في **مؤتمر باندونغ**، وتأسيس منظومة دول عدم الانحياز، فالسوفييت كانوا يرون فيه وسيلة للصراع ضد المعسكر الغربي، بينما كان يرى **عبد الناصر** فيه وسيلة لتحرر الإرادة الوطنية وتحقيق السيادة.

ب-قيام ثورة العراق في عام 1958م التي أدت لتزايد النفوذ الشيوعي.

لقد دفع الاتحاد السوفييتي بالعراق بقيادة **عبد الكريم قاسم** ليكون موازياً من الناحية السياسية للجمهورية العربية المتحدة من خلال تطوير عبد الكريم قاسم فكرة الحياد إلى مفهوم الحياد الإيجابي، أي المعادي للغرب.

مع ذلك وقف الاتحاد السوفييتي ضد الانفصال وتفكك الجمهورية العربية المتحدة، لأنه كان يرى في ذلك إحدى أدوات تصفية النفوذ الأجنبي في البلاد العربية، ويمنع الكيان الصهيوني من تحقيق أهدافه التوسعية.

اعترف الاتحاد السوفييتي بالحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني خلال الزيارة التي قام بها **خروتشوف** لمصر في عام 1964م، وفي 1967/4/7 قام الكيان الصهيوني بعدوان جوي على سورية، فصدر بيان سوفييتي ندد فيه بالعدوان، وأظهر وقوفه الحازم بجانب سورية والعرب: ((إن من يغامر بشن عدوان في الشرق الأوسط لن يواجه فقط القدرة القتالية الموحدة للدول العربية بل سيواجه مقاومة صلبة من جانب الاتحاد السوفييتي والدول المحبة للسلام)).(18)

أرسل رئيس الوزراء السوفييتي رسالة إلى الرئيس الأمريكي خلال الحرب العدوانية في الخامس من حزيران عام 1967م طلب فيها: ((نحن نقترح عليكم أن تطالبوا (إسرائيل) بأن توقف العمليات الحربية في الساعات القادمة القريبة من دون أي شرط، ونقترح تحذير (إسرائيل) من أنه ستتخذ الإجراءات اللازمة بما فيها الحربية في حال عدم تنفيذها ذلك))(19)، ولكن الأمريكان لم يطلبوا شيئاً من الصهاينة، وهم لم يستجيبوا للتحذير الروسي، ومن أجل سورية جاء بالرسالة ذاتها:((إن الساعة الحاسمة قد حانت، وإنه إذا لم توقف (إسرائيل) كل العمليات العسكرية، وتلتزم فوراً بقرار وقف إطلاق النار، فإن الاتحاد السوفييتي سوف

يكون لزاماً عليه أن يقوم بتحرك منفرد واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية الأراضي السورية، بما في ذلك الإجراءات العسكرية))(20).

مضت الحرب العدوانية على العرب، وحققت (إسرائيل) ما تريده من هذه الحرب ميدانياً، ولم يستطع أحد أن يقف أمامها، واقتصرت المساعدات السوفييتية فيما بعد على الآتي:

1- تقديم السلاح الدفاعي.
2- الدعم في المحافل الدولية.
3- إطلاق التحذيرات للكيان الصهيوني.
4- المساعدات الاقتصادية وبناء (المشاريع) التنموية.

قام الاتحاد السوفييتي بقطع علاقاته الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني، وتبع ذلك كل الدول الاشتراكية عدا رومانيا، واندفع السوفييت بقوة لتزويد سورية ومصر بأحدث الأسلحة ومدهما بالخبراء، وتمت إقامة قاعدة بحرية في **مرسى مطروح** وإعطاؤها امتيازات مهمة في الاسكندرية وبور سعيد، وفتحت القواعد الجوية أمام الطائرات السوفييتية، ورأى السوفييت أنه كان من أهداف حرب (إسرائيل) العدوانية على العرب توجيه ضربة إلى علاقات الصداقة العربية – السوفييتية، فضلاً عن توجيه ضربة لحركات التحرر العربية المرتبطة بالسوفييت، (21) على الرغم من التأييد السوفييتي للعرب إلا أنه وقف ضد العمليات الفدائية الموجهة ضد الكيان الصهيوني وضد عمليات خطف الطائرات، ولكنه – في الوقت ذاته - وقف ضد عمليات التطرف الصهيوني التي تستبعد الحل السلمي، وسعى قصارى جهده لإعادة فتح قناة السويس الشريان الحيوي العالمي.

كما سعى الاتحاد السوفييتي لتعويض العرب ما خسروه في العدوان الإسرائيلي بسرعة كبيرة، فقد أخبر رئيس الأركان السوفييتي **زاخاروف** الرئيس **عبد الناصر** في تشرين الثاني من العام 1967م بأن ((الجيش المصري قد أصبح مستعداً لمواجهة أي عدوان إسرائيلي وردعه)).(22)

أدرك الاتحاد السوفييتي أن العرب مقبلون على حرب كبيرة مع الصهاينة، وأنه لابد منها لتحرير الأراضي التي خسروها في الحرب العدوانية الأخيرة، ولذلك

قام بتوقيع معاهدة صداقة وتعاون مع مصر في عام 1971م تلتها معاهدة مماثلة مع العراق في عام 1972م كان أهم بنودها :

1) تنمية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وتعزيزها في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والفنية والثقافية.
2) تعميق التعاون الشامل وتبادل الخبرة في مجال الصناعة والزراعة والري.
3) تنمية التعاون العسكري وتطوير القدرات الدفاعية لمصر.
4) صيانة السلم والأمن الدوليين.
5) بذل الجهود للتوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وفقاً لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة.

ومع أن العلاقات العربية - السوفييتية قد أصيبت بنكسة عندما أقدم **أنور السادات** على إبعاد الخبراء السوفييت في تموز من عام 1971م إلا أن الروس تابعوا تزويد الجيش المصري بالأسلحة الهجومية لاستعادة الأراضي المحتلة، حتى إنهم أقاموا جسراً جوياً لإيصال الأسلحة المناسبة خلال حرب تشرين مع كل من القاهرة ودمشق، ولكنه أعطى سورية أسلحة أكثر تطوراً من أسلحة مصر، مع ذلك لم ترقَ إلى مستوى الأسلحة التي حصلت عليها (إسرائيل) من الولايات المتحدة.

وخلال حرب تشرين ساهم الاتحاد السوفييتي في إعداد القرار /338/ الذي تضمن:

1) وقف القتال بين الأطراف المتحاربة.
2) البدء بتطبيق قرار مجلس الأمن السابق /242/ بجميع عناصره.
3) البدء بالمفاوضات بين الأطراف المعنية، وتحت رعاية مناسبة؛ لإقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.(23)

لقد كان من نتائج حرب تشرين في عام 1973م زيادة التعاون السوفييتي – العربي وانخفاض أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين من /32/ ألفاً في عام 1972م إلى /21/ألفاً في عام 1973م، بسبب بَدْءِ الهجرة المعاكسة لليهود إلى الاتحاد السوفييتي(24)، وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية حليفاً مهماً للاتحاد السوفييتي بعدما غدا يدعو لإقامة وطن فلسطيني، ويؤمن بحق الفلسطينيين في

تقرير مصيرهم، وقد اعترف بمنظمة التحرير الفلسطيني رسمياً ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في آب من عام 1974م.

حاول السوفييت توقيع معاهدة صداقة وتعاون مع سورية مشابهة لما حدث مع مصر والعراق وذلك خلال زيارة **الرئيس الراحل حافظ الأسد** لموسكو في 1973/7/2م، ولكن **الرئيس الأسد** رفض ذلك بالقول: ((إن سياسة سورية الثابتة هي سياسة عدم الانحياز وعدم الدخول في معاهدات أو تحالفات مع الدول الكبرى، وهذا ليس تعصباً بل قناعة توصلت إليها، وهي أن الصداقة بين الدول أهم من المعاهدات، وأنا أقترح مناقشة السلاح)).

لم يُعجب هذا السوفييت، وقرروا تأجيل مناقشة السلاح، فطلب الأسد أن يحزم الوفد السوري حقائبه استعداداً للسفر، وذلك لأن السوفييت يطلبون ثمناً سياسياً للسلاح إضافة إلى ثمنه النقدي)) (25).

لقد قام السوفييت ببناء سد الفرات في سورية، كما قاموا ببناء السد العالي في مصر.

بدأت العلاقات السوفييتية - العربية بالانحدار السريع عندما ألغى **السادات** معاهدة الصداقة في آذار من عام 1976م، وكذلك تراجعت العلاقات مع سورية بعد دخول سورية إلى لبنان بهدف وقف هدر الدماء العربية هناك، ولكن في عام 1978م أيد الاتحاد السوفييتي الدول العربية التي عارضت اتفاقية **كامب ديفيد** التي عقدها السادات مع الكيان الصهيوني، وأعلن **بريجينيف** في خطابه في /24/ أيلول من عام 1978م قائلاً: ((إن الاتحاد السوفييتي يَدين المحاولات الأمريكية الرامية إلى تقسيم البلاد العربية وإجبارها على قبول السلام بشروط إسرائيلية))(26)، وفي 1980/10/8م تم توقيع **معاهدة دفاع مشترك بين سورية والاتحاد السوفييتي** مدتها عشرون سنة وقعها **بريجينيف والرئيس الأسد**، فجاءت هذه المعاهدة في وقت كانت سورية تواجه فيه مخاطر محلية (نشاط الإخوان المسلمين التخريبي) مدعومة من بعض الدول العربية كالأردن والعراق ومن مصر أيضاً، ثم جاء الغزو الإسرائيلي للبنان ودخول العاصمة بيروت والتصدي السوري العنيد لهذا الغزو بما عرف بحرب الدبابات المشهورة.

إذاً كانت هذه المعاهدة قيمةً جديدة للدولة السورية واجهت فيها مخاطر محلية وإقليمية.

تحسنت العلاقات السورية ــ السوفييتية وازدادت قوة ومتانة في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في عام 1978م، لأن نظام السادات أقفل الطريق أمام السوفييت، وعَدَّ أن 99٪ من حل القضية العربية قضية فلسطين بيد أمريكا، وكان هذا الذي عجل في الاتفاقية أو المعاهدة المذكورة آنفاً بين سورية والاتحاد السوفييتي، وعلى أثر ذلك طرح السوريون التوازن الاستراتيجي مع العدو الصهيوني؛ لأن مستوى هذه المعاهدة سيسمح بتصحيح الخلل في ميزان القوى الإقليمي، ولعل من أهم بنود هذه الاتفاقية **البند الثالث** الذي رأى أن الصهيونية شكلٌ من أشكال العنصرية وأحد مظاهر الاستعمار المعاصر الذي ينبغي النضال ضده(27).

أثبتت هذه المعاهدة أو الاتفاقية أن الاتحاد السوفييتي صديق موثوق مساند للعرب، ولكن بما يتوافق مع مصالحه ولعبة التوازن الدولي، وهذا ليس عيباً في العلاقات الدولية، ولكن كل هذا الدعم لا يرقى إلى مستوى العلاقة الاستراتيجية والحيوية بين (إسرائيل) والغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً.

في عام 1982م قام العدو الصهيوني بغزو لبنان، وقد حُددت له الأهداف الآتية:

1) إخراج سورية من لبنان.
2) القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وطرد الفلسطينيين من لبنان.
3) تشكيل حكومة لبنانية مناصرة لـ (إسرائيل) قادرة على ضبط الأمور في لبنان.

لقد طالب الاتحاد السوفييتي باستعادة سيادة لبنان وبوحدة أراضيه وضرورة انسحاب الجيش الصهيوني بالكامل من دون أية شروط، ووفقاً لقراري مجلس الأمن /508/ و/509/ (28). وقبل وفاة الرئيس السوفييتي **بريجينيف** قدّم مبادرة مكونة من ست نقاط لحل قضية الشرق الأوسط تناولت ضرورة انسحاب (إسرائيل) من الأراضي المحتلة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولته وضمان حق جميع دول المنطقة في الأمن والوجود المستقل والتنمية.

تحسنت العلاقات السوفييتية - السورية تحسناً ملموساً خلال فترة حكم **أندروبوف** 1982 – 1984م، واتسمت سياسته بالتصلب ضد كل خطوة كانت تخطوها الولايات المتحدة لإحراز تفوق استراتيجي في البلاد العربية على حساب الاتحاد السوفييتي وحلفائه، فاتجه السوفييت نحو تعديل موازين القوى في لبنان بين سورية والكيان الصهيوني، فقام **أندروبوف** شخصياً بتشكيل اللجنة العليا المناهضة للصهيونية في الاتحاد السوفييتي ومدى خطورتها عليه، ومن خلال التأييد السوفييتي لسورية تم إسقاط اتفاق /17/ أيار عام 1983م.

وأهم ما يمكن أن نصف السياسة السوفييتية في البلاد العربية بأنها كانت تُرضي الجميع، ولكنها – في الوقت نفسه - لا تُسرّ أحداً، أي أنها لم تصل إلى المرحلة التي يُعوَّل عليها الدور الكامل في تحقيق الأهداف المرجوة.

مع توجه الاتحاد السوفييتي في ظل **البيريسترويكا** (إعادة البناء) **والغلاسنست (الشفافية في أنشطة المؤسسة الحكومية)** إلى الاهتمام بالأمور الداخلية وبالانتقال إلى اقتصاد السوق والنظام الاشتراكي الإنساني الديمقراطي القائم على سيادة حقوق الإنسان وحماية حرياته الأساسية(29)، استطاع الصهاينة أن يستفيدوا من الوضع غير المنضبط الذي أوجده **غورباتشوف** فأصبح الوضع الجديد ستاراً للنشاط الصهيوني ولدفعهم للهجرة إلى فلسطين المحتلة، فبدأت عملية التطبيع بين الاتحاد السوفييتي والكيان الصهيوني تسير بوتائر متصاعدة، وظهر الرأسمال اليهودي أحد أهم العوامل الفاعلة في قيادة الدولة السوفييتية، وبخاصة في الاقتصاد والسياسة.

قام **الرئيس الأسد** في نيسان من عام 1978م بزيارة للاتحاد السوفييتي كان هدفها العمل على زيادة تأييد السوفييت للحقوق العربية واستمرار الدعم العسكري لسورية، وتوافقت هذه الزيارة مع عقد المجلس الوطني لمؤتمره في الجزائر، ولكن هذه الزيارة لم تحقق الأهداف المرجوة منها، فعلى الصعيد العربي أعلن **غورباتشوف**: ((نحن متضامنون مع العرب الذين يرفضون الاعتراف باحتلال أرضهم، وندين التمييز الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، وثمة أسلوب صائب وأكيد لضمان مستقبل آمن لدولة (إسرائيل) وهو السلام العادل (30). أما في

قضية تزويد سورية بالسلاح فلم تأتِ الزيارة بنتيجة إيجابية، وكان الرد: ((إن العسكريين في سورية قد حصلوا على ما يحتاجونه من السلاح، وإن طلباتهم الجديدة لسلاح متطور أمر غير مفهوم، والاتحاد السوفييتي في موقفه السلمي لا يُقدّم أسلحة من شأنها تأجيج سباق التسليح)). (31)

إذاً تبدل الاتحاد السوفييتي وتغيرت توجهاته، وأعلن بصراحة استسلامه في الشرق الأوسط وانسحابه من أهم المناطق الاستراتيجية العالمية، ولعل الأهم من ذلك تكشف الجهة الجنوبية المهمة من أمنه القومي، وعلى **الصعيد الميداني** اتجه السوفييت نحو إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدولة اليهودية، وأصبحت المواقف القديمة تجاه العرب عبارة عن شعارات جوفاء لا قيمة لها، كما هي الشعارات الاشتراكية، ففي البيان الصادر في 1988/11/24م أظهر الاتحاد السوفييتي تموضعه الجديد غير الفعال وغير المناسب لا بل تبنى خطة **شامير** في حل مشكلة الشرق الأوسط، وهي بالأساس خطة **كيسنجر** عبر الخطوة خطوة: ((الدرب نحو السلم والتعايش السلمي بين العرب و(إسرائيل) يمر عبر المباحثات على أساس من قراري مجلس الأمن الدولي /242/ و/338/، ومن المساواة في حق الوجود بفلسطين للدولتين اليهودية والعربية)) (32). لقد تدفقت أفواج المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفييتي إلى فلسطين المحتلة فوصلت في عام 1990م إلى /80/ألف مهاجر، فكانت أكبر موجة هجرة في تاريخ الاتحاد السوفييتي.(33)

وفي 1991/10/30م عُقد مؤتمر مدريد بإدارة من الولايات المتحدة، وبمشاركة الاتحاد السوفييتي ورعايته.

في هذا المؤتمر اتضحت الدرجة التي وصلت السياسة السوفييتية والانعطافة التي اتجه بها السوفييت نحو الكيان الصهيوني، ففي الكلمة التي ألقاها الرئيس السوفييتي **ميخائيل غورباتشوف** تبين التراجع عن القضية العربية الأولى قضية فلسطين:((إن التغير في العالم قد جعل من الممكن أن يكون هناك عصر جديد للسلام والتاريخ العالمي، ويجب أن ينظر للمؤتمر كعملية للتغلب على الماضي وخلق سلام دائم على أساس احترام الشعب الفلسطيني وحقوقه، ولقد أعدنا العلاقات مع (إسرائيل)، وهذا سوف يساعد في العملية البناءة للدول والأمم التي تعيش في الشرق

الأوسط (34)، وبهذا المستوى ودّع الاتحاد السوفييتي القضية العربية ووجوده السياسي أيضاً.

على الرغم من أن هناك أسباباً كثيرة تضافرت لدفع الاتحاد السوفييتي نحو الانهيار كدولة أولاً وكقوة عظمى ثانياً، ولسنا هنا بصدد دراستها، إلا أنه كان للصهيونية العالمية (**الماسونية**) من خلال تجنيد المخابرات المركزية الأمريكية العشرات من العملاء في أعلى المراتب في السلطة السوفييتية(35) الدور الحاسم في انهيار الاتحاد السوفييتي، وقد ظهرت بوادر ذلك في مؤتمر المنظمات اليهودية الصهيونية 18- 1989/12/22م، الذي عُقد في موسكو، والعمل على إلغاء القرار الدولي ذي الرقم /3379/ المتخذ بحق الصهيونية كحركة عنصرية.

وفي نهاية عام 1991م أعلن **غورباتشوف** انهيار الاتحاد السوفييتي وأنزل علمه المعروف.

مرحلة ما بعد الحرب الباردة حتى نهاية القرن العشرين:

يرى كثيرون أن الاتحاد السوفييتي لم يكن مناصراً صادقاً للقضايا العربية أو أنه لم يكن كما يجب من المصداقية والقوة اللازمة التي تُمكّن العرب من الوصول إلى أهدافهم أو حماية مصالحهم، ولكن في الجهة الأخرى يرى آخرون أن الاتحاد السوفييتي قدّم الكثير، ولكن العرب لم يتمكنوا من الاستفادة من المساعدات السوفييتية، ومن الإمكانات التي يَسَّرَها لهم سواء بالدعم المباشر أم من خلال إيجاد فرصة التوازن الدولي وعدم السماح للمعسكر الغربي بفرض سطوته وسيطرته على العرب، لأن ذلك يمس بالمصالح السوفييتية أولاً وبتقويض الأيديولوجيا التحررية التي كان يسعى الاتحاد السوفييتي لإيجادها في العالم الثالث لتكون رديفاً للمعسكر الاشتراكي في حربه المستمرة ضد الطغيان الإمبريالي والهيمنة على مقدرات شعوب العالم النامي.

لقد كان من الطبيعي أن يختلف المحللون السياسيون والمفكرون والمؤرخون في طبيعة الدور الروسي (السوفييتي) حول القضية الفلسطينية، جوهر العلاقة العربية - الروسية تاريخياً، ويعود ذلك لسببين اثنين **هما**:

أ- أولوية المصالح الكبرى للدول في علاقاتها مع القضايا الدولية وبخاصة الكبيرة منها، كالقضية العربية (الفلسطينية)، ومقاربة ذلك مع العقائد التي تتبناها هذه الدول، وفي حال الدولة الروسية (السوفييتية) منذ تأسيسها في عام 1917م وحتى سقوطها في عام 1991م، فقد كانت تتبنى العقيدة الشيوعية المعادية للعقيدة الإمبريالية.

ب-انتماء المحللين والمؤرخين لعقيدتين مختلفتين أيضاً، وذلك ضمن السياق السابق المؤيد للغرب الإمبريالي أو المؤيد للشرق الشيوعي، ولو بدرجات متفاوتة، ولكن كان لهذا بالفعل الدور الأكبر في استخلاص النتائج من العلاقات العربية - الروسية وإطلاق الأحكام المسبقة، لذلك وجدنا الانحياز وعدم الموضوعية في التحليل، فإما المناصر لروسية السوفييتية وصفاء موقفها من القضية العربية وشفافية تلك العلاقة، أو العكس من ذلك بأن روسيا لم تكن صادقة في علاقتها مع العرب، بل تاجرت كتاجر الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، بالمصالح العربية.

لقد غالى بعض المحللين بما يجب أن تكون عليه العلاقة بين روسيا والعرب لدرجة تقريع السياسة الروسية ووضعها بجانب السياسة الأمريكية، في حين كانت العلاقة العربية - الروسية أفضل من العلاقة بين الدول العربية الظاهرة وغير الظاهرة مع الكيان الصهيوني.

لقد حاول الاتحاد السوفييتي خلال السبعين سنة التي كان فيها أن يُنشِئَ منظومة علاقات مترابطة ومتكاملة بينه وبين الدول العربية، وقد شملت تلك العلاقات المحاور الآتية:

1) **المحور العسكري**: حيث قام الاتحاد السوفييتي بالفعل بمد الدول العربية بامتلاك السلاح السوفييتي كسورية ومصر وليبيا والجزائر والسودان واليمن، لا بل يُمكن القول: إن الدول المذكورة (عدا مصر بعد كامب ديفيد) تعتمد اعتماداً شبه كامل على السلاح السوفييتي، وقد أثبت هذا السلاح فعاليته في الحروب العربية ضد الكيان الصهيوني، وبخاصة في حرب تشرين عام 1973م، وفي حرب لبنان عام 1982م، وبذلك أوجد أمام العرب فرصة كبيرة للتحرر من الضغوط

الغربية في الحصول على السلاح، لأن هذه الدول الغربية محكومة بسياسات مؤيدة لـ (إسرائيل)، وبضمان أمنها وتفوقها العسكري على العرب كلّهم.

2) **المحور الاقتصادي:** يصعب القول: إن الاتحاد السوفييتي قادر على إلغاء دور الغرب في المجال الاقتصادي ضمن واقع العلاقات العربية الاقتصادية، ولكنه قادر على إيجاد فُسحة من التحرر في خيارات ممكنة للاقتصاد العربي، وبخاصة الدول العربية المرتبطة مع الاتحاد السوفييتي في بناء /445/ مشروعاً اقتصادياً في الدول العربية، وقدّم قروضاً ميسرة طويلة الأجل مثلت نحو 40٪ من إجمال المساعدات التنموية المقدمة، ولعل من أهم (المشاريع) التنموية التي بناها الاتحاد السوفييتي، وشكلت دعامة أساسية في التنمية المتكاملة والمستديمة في مصر وسورية هما **السد العالي وسد الفرات**.

3) **المحور الثقافي والعلمي:** قام الاتحاد السوفييتي بأنشطة ثقافية في معظم الدول العربية من خلال المراكز الثقافية التي بناها ومن خلال استقباله آلاف العناوين من الكتب الأدبية والفلسفية والعلمية وغيرها.

4) المحور السياسي: حاول الاتحاد السوفييتي ومن خلال التوافق مع الجانب الأيديولوجي للنظرية الماركسية – اللينينية الوقوف مع قضايا الشعوب النامية، ومنها القضايا العربية، في التحرر من الاستعمار الغربي ومن الهيمنة الإمبريالية. أما في القضية الفلسطينية فقد تأرجحت المواقف السوفييتية بين الحياد الإيجابي وتأييد حق العرب الفلسطينيين في إقامة دولتهم والحصول على حقوقهم المشروعة، ولكن في هذا المجال يجب أن لا ننسى دور الصهيونية الخفي في الغالب والمعلن أحياناً في مراكز اتخاذ القرارات السياسية الدولية في الكتلتين الشرقية والغربية على حد سواء.

مع ذلك يمكن القول: إن المواقف السوفييتية في العلاقات العربية – السوفييتية لم تكن أيديولوجية بل كانت **تقنية براغماتية** ولا تتدخل في سياسات الدول وحقها في اتخاذ القرارات المناسبة، ولا أدل على ذلك من طرد السادات المستشارين السوفييت من مصر، وحرية المواقف السياسية السورية من دون أية ضغوط مذكورة، في حين أن العلاقات العربية مع الغرب لا يمكن أن تأخذ سبيلاً مستقلاً ولا حتى حيادياً بل تحكم العلاقات العربية – الغربية المصالح المفضلة للغرب أولاً وأمن (إسرائيل) ثانياً.

لقد تحدد دور روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، نظرياً وليس علمياً، بالنقاط التي طرحها الرئيس **بوريس يلتسين** خلال مؤتمر المفاوضات متعددة الأطراف المنعقد في موسكو في 1992/2/28م **وهي**:

1) تريد روسيا أن تلعب دور الوسيط في المفاوضات، وستساعد الولايات المتحدة لتحقيق التسوية السلمية.
2) المهم التوصل لتسوية سلمية عربية – إسرائيلية.
3) ضرورة الرقابة على التسليح في الشرق الأوسط وتخليص المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

وهكذا نجد أنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي لم يعد يهم الروس لا حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ولا حقهم في إقامة دولة مستقلة، وهذا يعني أن العرب قد خسروا خسارة كبيرة في انهيار الاتحاد السوفييتي، وعلى صعيد **العلاقات السورية ـ الروسية** فقد جرى خلال المرحلة توقيع عدة اتفاقيات : اتفاقية عام 1993م حول التعاون التجاري والاقتصادي والتقني، وأخرى في عام 1995م للتعاون العلمي والثقافي، واتفاقية في عام 1996م للتعاون في مجال التربية الرياضية، واتفاقية في عام 1999م في مجال الطب والصحة، وقد قام الرئيس الراحل **حافظ الأسد** قبل وفاته بزيارة روسيا الاتحادية في عام 1999م، وكان هدف هذه الزيارة تحسين العلاقات مع روسيا في المجالات العسكرية والاقتصادية وتحسين مستوى التسليح في الجيش العربي السوري، وكذلك جدولة الديون المستحقة على سورية.

مرحلة بوتين – مدفيديف والأزمة السورية :

عندما انهار الاتحاد السوفييتي كانت العلاقات السورية - السوفييتية قد وصلت إلى مرحلة متقدمة أفضل من كل العلاقات العربية – السوفييتية، وكان الاتحاد السوفييتي قد بنى نحو 80 مشروعاً تنموياً، وقد تابعت روسيا تنفيذ الاتفاقيات التي كانت قد عقدتها إبان العهد السوفييتي، ولعل أهم تلك المشاريع هو بناء سد الفرات ومحطتي البعث وتشرين لتوليد الطاقة الكهرمائية واكتشاف النفط ومدّ نحو ألفي كيلو متر من شبكة خطوط نقل التيار الكهربائي، واستصلاح أكثر من 70 ألف هكتار من الأراضي المروية.

وتـأتي أهميـة روسـيا بعـد انهيـار الاتحـاد السـوفييتي للمنطقـة العربيـة وللعـالم للأسباب الآتية:

1) وجود حاجة مهمَّة عالمية لقوة يُمكن أن تعدّل ميزان القوى بعد الهزيمة الأمريكية ودخول العالم فيما يعرف بالعولمة وسياسة القطب الواحد.
2) امتلاك روسيا للإرث الكبير الذي تركه الاتحاد السوفييتي السابق في المحافل الدولية والمنظمات ذات الطابع الأممي، ولكونها عضواً دائماً في مجلس الأمن.
3) عضوية روسيا في الرباعية الشرق أوسطية، وأهمية ذلك في حل القضية العربية المركزية.
4) الموقف الأمريكي والغربي غير المؤيد للقضايا العربية، والمدافع عن الكيان الصهيوني مما أوجد حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية.
5) اعتداء الولايات المتحدة وبتأييد غربي على العراق في عام 2003م، واحتلاله وتدمير دولته، وإدخال المنطقة العربية، كما خُطط لذلك، في حالة الفوضى الخلّاقة ومشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير.
6) العمل على تدمير الدول العربية وإدخالها فيما يُعرف بالربيع العربي بأدوات محلية للقضاء على الدولة الوطنية العربية وتدمير كل ما بنته خلال الخمسين سنة الماضية، وتشظية الوطن العربي إلى عشرات من الدول القزمة المتناحرة إثنياً وطائفياً، و خلق أسباب نابذة لوجود الدول القوية لتضيف للتمزق تمزقاً.
7) إن سعي الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية لضرب السيادة الدولية والقانون الدولي الذي يحفظ سيادة الدول وحقها في الدفاع عن نفسها، قد جعل من ضرورة عودة الوجود الروسي إلى الفاعلية الدولية المتزنة أمراً ملحاً أساسياً.

ومع استلام **فلاديمير بوتين وديمتري مدفيديف** السلطة في روسيا في بداية القرن الواحد والعشرين تحددت مهام السياسة الخارجية الروسية في منطقتنا العربية بالآتي:

1) العمل على ضمان مصالح الدولة الروسية.

2) الاستفادة من المقدرات المادية المحلية (الموارد الطبيعية الهائلة والأرصدة المالية) في المنافسة المشروعة للاستثمار في المنطقة العربية، وبخاصة الخليجية منها، وفي مجالي: النفط والغاز، وفي تزويد الجيوش العربية الراغبة في السلام المتقدم من دون شروط مزعجة.

3) العمل على عدم امتداداً وانتقال المشكلات الاقتصادية والسياسية والروحية من الدول العربية إلى دول رابطة الدول المستقلة التي كانت تنضوي تحت مظلة الاتحاد السوفييتي السابق.

4) العمل على تفعيل دور روسيا وتحسينه في العلاقات الدولية عامة وفي المنطقة العربية والشرق الأوسط خاصة.

لقد تطورت **العلاقات العربية ـ الروسية** في العقد الأخير تطوراً كبيراً نتيجة لسببين اثنين:

1) فشل السياسة الأمريكية في المنطقة العربية وما تركته من آثار سلبية عند الشعوب العربية الكارهة للهيمنة والتسلط والدعم المستمر للعدوان الصهيوني.

2) المحاولات المستمرة من روسيا الاتحادية للانفتاح على العالم بما يتوافق مع قواها الكامنة المهيئة لها لتكون دولة عظمى منافسة للولايات المتحدة.

وتطورت العلاقة العربية السورية مع روسيا الاتحادية في الزيارة التي قام بها السيد الرئيس **بشار الأسد** إلى موسكو في عام 2005م، حيث تم شطب 73٪ من الديون المستحقة على سورية لروسيا (نحو عشرة مليارات دولار)، وتم تسديد المبلغ المتبقي وقدره(2,1) مليار دولار (36)، وقامت روسيا بتزويد سورية بأسلحة من الدفاع الجوي من طراز (إيجاد18) ونحو 36 منظومة دفاع جوي من طراز (بانتسيرإس1) ومنظومات صواريخ سام (19 جاريسون)، وطائرات ميغ 29، ومنظومة مهمة من الصواريخ البحرية، بالإضافة لقيام إيران بتمويل صفقات أسلحة روسية متنوعة بمبلغ مليار دولار (400 دبابة ت72 و18 طائرة ميغ31 و8 طائرات سوخوي24 وحوامات من طراز ميكويان8) (37)

وخلال رئاسة **مدفيديف** قام السيد الرئيس **بشار الأسد** في 2008/8/19م بزيارة موسكو، تم التأكيد في هذه الزيارة على حق سورية في استرجاع الجولان المحتل وحق العراق في إنهاء الاحتلال الأمريكي، بالمقابل قامت سورية بتأييد روسيا بحقها في دعم أوسيتيا الجنوبية، وكان لسورية مسوّغٌ آخر في هذا الدعم هو أن جورجيا كانت مدعومة بالسلاح الإسرائيلي وبالخبرات العسكرية الإسرائيلية مباشرة.

لقد وافقت سورية في هذه الزيارة أيضاً على نشر منظومة صواريخ روسية استراتيجية على الأراضي السورية، وبهذا يكون قد فُتح الباب للتعاون الاستراتيجي العسكري بين دمشق وموسكو من دون أية عراقيل(38)

تنبع استراتيجية روسيا بعلاقتها مع سورية من الآتي:

1) تشكل سورية بالنسبة لروسيا محطة انطلاق إلى المياه الدافئة والوجود الدائم في البحر المتوسط أكثر بحار العالم أهمية من الجوانب الحضارية والجيو ـ استراتيجية.
2) تتقاطع في سورية مصالح دول مختلفة عالمية وإقليمية، لذلك يمكن لروسيا، أن تستفيد من هذا التقاطع الاستراتيجي لإجهاض المشروع الأمريكي في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً.
3) لقد اكتشفت في سورية مواد طاقة ذات مخزون استراتيجي، ويمكن للشركات الروسية المنافسة في استثمار هذه الموارد بما يحقق فائدة لسورية وروسيا على حد سواء.

خلال الحرب العدوانية الإسرائيلية على لبنان في عام 2006م وقفت روسيا مع لبنان، ودعمت تطبيق القرار الأممي (1701)، وأسهمت في إعادة البنية التحتية بعد الحرب، وكانت روسيا بزعامة **بوتين** قد دعت لعقد مؤتمر دولي للسلام في موسكو في عام 2005م برعاية روسيا والولايات المتحدة، وطرفاه العرب (سورية، فلسطين، لبنان) و(إسرائيل) مع وجود جو من عدم العداء بين الراعيين، وبعد الحصول على موافقة جامعة الدول العربية، ولكن (إسرائيل)، نجحت بتعطيل انعقاد هذا المؤتمر.

وخلال الحرب الإسرائيلية على غزة في نهاية عام 2008م وبداية عام 2009م حمّلت روسيا حركة حماس مسؤولية إطلاق الصواريخ على (إسرائيل)، ولكنها – في الوقت نفسه- نددت بقيام الجيش الإسرائيلي بقتل المدنيين الفلسطينيين وتدمير البنية التحتية في غزة، ومع إدراك الروس بأن الولايات المتحدة و(إسرائيل) لا تريدان أن يكون للروس أي دور في حل القضية العربية (قضية الشرق الأوسط) إلا أنهم لم يطوروا موقفهم، ويبدو أنهم لا يريدون أن يختل توازن القوى في الشرق الأوسط، ولا تعريض أمن (إسرائيل) للخطر.(39)

في الزيارة التي قام بها الرئيس **مدفيديف** لسورية في 2010/5/10م وصف سورية بأنها أحد أهم المراكز السياسية في الشرق الأوسط، وقد عبّر عن ذلك ((بأن هذه الزيارة ستُفعّل التعاون مع حليف))، وبالتالي فقد أعلن صراحة بأن سورية حليف لروسيا.

وبيّن الرئيس **الأسد** في الزيارة ذاتها: ((بأن الحلول الوسط موجودة دائماً ماعدا في الحقوق))

وأكّد الرئيس الروسي صراحة عدم سلامة الموقف الأمريكي في المنطقة عندما قال: ((إن الإدارة الأمريكية لا تعمل ما يقتضي لدفع عملية التسوية السلمية إلى الأمام، وأن روسيا تنطلق من أن التوتر اللاحق في الشرق الأوسط يُوحي بالانفجار والكارثة... وهي ستستمر في بذل قصارى جهدها في العملية السلمية في الشرق الأوسط على مبادئ قرارات مجلس الأمن ومبادئ مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية... وضرورة تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي ستعيش بسلام وأمن مع كل دول المنطقة.(40)

وكان من نتائج هذه الزيارة للرئيس ميدفيديف لسورية بلورة عدد من القضايا المهمة التي دفعت وستدفع بالعلاقات السورية – الروسية نحو التطور والازدهار، وأهم هذه النتائج هي:

1) إنشاء مجلس للتعاون الاستراتيجي برعاية وزارتي خارجية البلدين.
2) التعاون في مجال تأمين الطاقة النووية السلمية لسورية.
3) تطوير التعاون العسكري التقليدي.

4) العمل لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي.

5) التوقيع على اتفاقيات تعاون في تكنولوجيا المعلومات والنقل الجوي والسياحة وحماية البيئة وفي التعاون التقني العلمي.

لقد تمت الاستفادة من خطة الرئيس الأسد بما بات يُعرف **بالبحار الخمسة** لربط روسيا بالدول الأساسية التي تشاطئ هذه البحار (**قزوين، الأسود، المتوسط، الأحمر، المتوسط**) استراتيجياً وتنموياً واقتصادياً، ولأن لروسيا حدوداً مائية مهمة، لذلك كان من الطبيعي أن تخطط لربطها مع الدول المعنية، وفي مقدمتها سورية وتركيا وإيران والعراق... وربط شبكة الغاز العربية بالأوروبية عبر تركيا (خط غاز ساوث ستريم)، مما سيجعل من سورية عقدة اتصال استراتيجية، بالإضافة لربط المنطقة بالسكك الحديدية.

آفاق تطوير العلاقات السورية – الروسية:

تمتلك العلاقات العربية ـ الروسية، والسورية منها على الخصوص، إمكانات كبيرة للتطور في المستقبل، وقد فتحت الأزمة السورية آفاقاً أكبر لتطوير تلك العلاقات لما لروسيا من دور فعّال في هذه الأزمة، وخاصة بعد 2015/9/1م، ولكن كيف يمكن لروسيا تطوير علاقتها مع سورية بوتائر مشجعة؟ يمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي:

1) تحسين مستوى العلاقات الاقتصادية (التجارية والاستثمارية) بزيادة حجم التبادل التجاري السلعي وزيادة حجم الاستثمارات في القطاعات التنموية الأساسية الزراعية والصناعية على حد سواء.
2) الاستفادة من موقع سورية والممر الأرضي بين قزوين والبحر المتوسط عبر تركيا في زيادة فاعلية هذه المنطقة ودورها في التجارة العالمية، مما يتيح لروسيا فرصاً استثنائية لتحسين موقعها على الصعد كافة.
3) إذا تم استثمار واستغلال الإمكانات الهائلة لموقع سورية، والشرق الأوسط على العموم، فإنه ــ ومما لا شك فيه ــ ستزداد القدرات الاقتصادية والجيوسياسية لهذه المنطقة، وستربط بتكتلات اقتصادية عالمية مهمة مشرقية (اتفاق ومعاهدة شنغهاي) ومغربية(الاتحاد الأوروبي)، مما يزيد

من الإمكانات المتاحة أمام روسيا لربط نفسها في ثلاثة اتجاهات حيوية في الشرق والغرب والجنوب؛ لتصبح عندها من أقوى القوى الاقتصادية العالمية.

4) تقدم سورية ـ بالإضافة لما ذكر ـ قاعدة حيوية جيو ـ استراتيجية لوجود روسيا في البحر المتوسط كعامل أمن قومي لروسيا من جهة وعامل اتزان وتعادل في ميزان القوى الدولية لما لهذه المنطقة من شأن عالمي في التوازن الدولي ونقاط الارتكاز العالمية في السلم العالمي أو في غيره، فوجود الأساطيل الروسية والقوى البحرية الروسية في المتوسط، وما يُرْبَط به من بحار عالمية مهمة كالبحر الأسود والأحمر، ومنه إلى الخليج والمحيط الهندي أو إلى المحيط الأطلسي ووزنه الاقتصادي والجيو ـ استراتيجي يجعل من محطتي طرطوس واللاذقية نقاط إسناد لوجستية أساسية في الانطلاقة الروسية لفضاء الصدامات العالمية.

ومن هنا يُمكن التأكيد على أن اتخاذ روسيا والصين حق النقض (الفيتو) في 2011/11/5م، لحماية سورية من تدخلات حلف الناتو، كما حصل لليبيا، أمرٌ أساسيٌ وبدهيّ لحماية الأمن القومي الروسي والسلام العالمي وكبح جماح الغطرسة الأمريكية والأطلسية في انتهاك القانون الدولي وسيادة الدول ذات السيادة وحقها في الوجود بحرية وكرامة.

في النهاية يمكن القول: إن من مصلحة روسيا أن تحسّن علاقاتها مع إيران والخليج العربي والعراق ليكون لها الدور الفاعل في أمن الشرق الأوسط وتحصين أمنها القومي أيضاً، وإن سلامة دول المنطقة وتحقيق أمن هذه الدول واستقرارها الذاتي يُحسّن من أمن روسيا ويزيد من قوتها واستقرارها، وهذه العلاقة تخالف في حقيقتها طبيعة العلاقة المفروضة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذين يريان بأن مصالحهما تقوم في تفتيت المنطقة وتجزئتها وجعلها غير مستقرة وغير آمنة، لتكون تحت الوصاية والسيطرة الدائمة، وحتى في خَلْقِ أعداء محليين أو إقليميين، لتقاتل هذه الدول وتُدمِّر بعضها بعضاً، وتبقى بحاجة ماسة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

لقد أدركت روسيا هذه المعادلة، ولذلك فقد استخدمت الفيتو مرتين لحماية سورية، ولم تستخدم هذا الحق عندما تعرضت صربيا للعدوان، مع العلم أن روابط

الروس مع الصرب تاريخية وروحية وطيدة، ولم تتوانَ عن الدخول المباشر كطرف عسكري في الأزمة السورية لتشارك في محاربة الإرهاب وفي حماية سورية ووحدة أرضها وصون سيادتها لا بل استشهد بعض جنودها وطياريها على الأرض السورية التي باتت مقدسة للروس كما للسوريين.

الخاتمة

لقد سعيت لأن تكون خاتمة هذا البحث بوضع خيارات ممكنة أمام السياسة الروسية في المستقبل في منطقتنا العربية، وهي كالآتي:

1- المساهمة في حل مشكلات المنطقة العربية ضمن الاتجاهات الآتية:

أ ـ مشكلة العدوان الصهيوني على الأراضي العربية وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وفق قرارات الأمم المتحدة /242/، /338/ و/191/.

ب ـ مشكلة الإرهاب الذي يهدد الوجود الحضاري والإنساني لما أبدعه العرب والمسلمون وسكان المنطقة عبر التاريخ، بالإضافة لمحتويات الجغرافية السياسية لشعوب المنطقة.

ج- عدم السماح بتطور وتأزم المشكلات التي ارتبطت بالإرهاب، والتي تمت على أساس التنوع الإثني والطائفي والمذهبي، لأن في ذلك حماية لروسيا ولمعظم دول المنطقة.

2- التصدي (للمشاريع) الأمريكية في المنطقة، والتي كان الكونغرس الأمريكي قد وافق عليها في عام 1981م، في إطار ما عُرِفَ **بمشروع برنارلويس**، لتجزئة دول المنطقة إلى دول متصارعة، لأن العوامل التي وُضعت كأساس للتجزئة (الإثنية والطائفية والمذهبية) تمس مباشرة أمن روسيا ودول المنطقة حتى إلى أقصى الشرق الأقصى.

بالطبع يجب عدم نسيان الدور الصهيوني الذي يقف خلف هذه المخططات والمؤامرات، لأن (المشاريع) الاستعمارية في الشرق الأوسط قائمة على نقطتين اثنتين هما:

أ- أمن الكيان الصهيوني، كونه يشكل قاعدة متقدمة للغرب في المشرق العربي.

ب- تأمين مصادر الطاقة للغرب لتبقى عجلة الحركة مستمرة ضمن السياق الطبيعي المرغوب فيه.

3- العمل مع سكان ودول المنطقة العربية (بمشاريع) تنموية اقتصادية وجيو ــ استراتيجية واجتماعية وثقافية تضمن إيجاد حياة كريمة لسكان المنطقة، وتزيد من التشبيك بين شعوب المنطقة لإيجاد حالة مناسبة سياسية واجتماعية وأمنية تزدهر فيها المنطقة.

4- السعي بتكرار المحاولات لتبوُّء روسيا مكانتها في مسرح السياسة العالمية والعلاقات الدولية كقوة عظمى يُحسب لها حسابها، وعلى روسيا تأييد الدول التي كانت حليفة للاتحاد السوفييتي السابق في المنطقة، لأن إيجاد أي خلخلة في هذا الاتجاه يُمكن لروسيا ملء الفراغات التي تنشأ من هذه الخلخلة (كحالة مصر واليمن..)، فتصبح ذات مكانة مميزة أو قطباً معادلاً لقطب الولايات المتحدة، فحرب روسيا على الإرهاب العالمي ضمن مبدأ القانون الدولي وسيادة الدول يفسح أمامها المجال لكسب ثقة شعوب المنطقة في حين تستثمر الولايات المتحدة في الإرهاب الذي أوجدته أساساً، وتستخدمه لتحقيق أهدافها الاستعمارية وتدمير شعوب المنطقة.

هوامش البحث

(1) قهوجي، حبيب: الأحزاب الإسرائيلية والحركات السياسية في الكيان الصهيوني، دمشق - مؤسسة الأرض، 1968م، ص12.

(2) بهباني، هشام: الاتحاد السوفييتي والقومية العربية 1917- 1969م، ترجمة الرزار، عفيف / بيروت - مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1989، ص9- 10.

(3) لينين، فلاديمير إيليتش: حركة شعوب الشرق الوطنية التحريرية، موسكو – دار التقدم، 1967م، ص138.

(4) بوانـد ريفسـكي: سياسـتان إزاء العـالم العربـي، موسـكو – دار التقـدم، 1975، ص313.

(5) ربايعة، غازي: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والصراع في الشرق الأوسط 1967- 1987م، عمان – دار الفكر للنشر والتوزيع، 1989م، ص103.

(6) منصور، ممدوح: الصراع الأمريكي - السوفييتي في الشرق الأوسط، القاهرة - مكتبة مدبولي، 1995م، ص94.

(7) جزماتي، حسام: علاقة اليهودية الشيوعية منذ ثورة أكتوبر حتى البريسترويكا، حلب – دار فُصِّلت، ط1، 1997م، ص97- 98.

(8)- فريدمان: السياسات الدولية والصراع العربي – الإسرائيلي، ترجمة الجابر، أنس/ دمشق - مركز الدراسات العسكرية، دمشق 1983م، ص83.

(9) خليل، فادي: السياسة السوفييتية في المشرق العربي 1948- 1991م، مجلة دراسات تاريخية، العدد(101- 102)، 2008م، ص278.

(10) خليل، فادي: المرجع السابق، ص278.

(11) المعلم، وليد: سورية 1918- 1958 التحدي والمواجهة، دمشق – عكرمة للنشر، 1985م، ص194- 195.

(12) دانكوس، هيلين كارتر: السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط 1955 – 1975، بيروت – دار الكلمة للنشر، 1981، ص19.

(13) العظم، خالد: مذكرات، ج1، ص111.

(14) أحمدوف، اسكندر: الاتحاد السوفييتي والعالم العربي، مجموعة وثائق سياسية، موسكو- دار التقدم، 1978م، ص61- 63.

(15) حكيم، سامي: إسرائيل والدولة الشيوعية، دار الكتاب العربي، بلا تاريخ، ص108.

(16) لونزوسكي، جورج / منصور، ممدوح: الصراع الأمريكي - السوفييتي في الشرق الأوسط، القاهرة – مكتبة مدبولي، 1995م، ص49.

(17) أحمدوف: مصدر سابق، ص78.

(18) ربايعة، غازي: استراتيجية القوتين العظيمتين في الشرق الأوسط 1967- 1970م، بلا دار نشر، ط1، 1981م، ص90.

(19) ديروجي، جاك / كارمل، هنري: تاريخ إسرائيل السري 1917- 1977، إدارة المخابرات العامة - قسم الدراسات، ط1، 1979م، ص282- 283.

(20)- منصور، ممدوح: الصراع الأمريكي - السوفييتي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص349.

(21) موسى، شحادة: علاقات إسرائيل مع دول العالم، بيروت - منظمة التحرير الفلسطينية ومركز الأبحاث، 1971م، ص302.

(22) Hero, Dilip.Inside The MIDDILE East. Routledge and Key an. Paul.london.1982.c..240.

(23) أندرلني، شارل: أسرار المفاوضات الإسرائيلية – العربية 1917- 1997م، المجلد الثاني، ترجمة الجهيم صياح، دمشق – دار الفاضل، 1998م، ص14.

(24) العسلي، بسام: جيش العدوان الصهيوني، دمشق - مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، 1979م، ص215.

(25) اللوزي، سليم: لماذا يفضّل السوفييت التعاون مباشرة مع الأسد؟، مجلة حوادث عربية، العدد/1068/، 1977/4/29م، ص16- 17.

(26) فريديمان، روبرت: السياسات الدولية والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص314.

(27) معاهدة الصداقة والتعاون السورية السوفييتية، مجلة شؤون استراتيجية، العدد/19/، 23/ت1/1980م، ص2.

(28) فومين، أوليج /توردييف، روبرت: الاتحاد السوفييتي والتسوية في الشرق الأوسط، وكالة نوفوستي، 1986م، ص98.

(29) مجموعة باحثين: البريسترويكا، قراءة وإعداد أنطاكي، مصطفى / دمشق - مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ط1، 2007م، ص129- 131.

(30) نويشي، مرسي: 100 دقيقة حرجة، و(3)محاور، وعشرة أسئلة (ماذا جرى في لقاء القمة الأخير بين الأسد وغورباتشوف)، مجلة الوطن العربي، عدد/16/، 1987/7/3م، ص18.

(31) نويشي، مرسي: المرجع السابق، ص21.

(32) صحيفة صوت الوطن، يصدرها الحزب الشيوعي الفلسطيني، العدد/73/، 1988م،ص3.

(33) ياسين، السيد: التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1990، القاهرة - مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ط1، 1991م، ص118.

(34) الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، مؤتمر مدريد للسلام، ج1، ص17.

(35) بلاكونوف، أوليخ: الماسونية العالمية والمؤامرة على الاتحاد السوفييتي، ترجمة سليمان، يوسف/ عبد المحسن، نجم / دمشق – دار الطليعة الجديدة، ط1، 1977م، ص28/27.

(36) Sergei Lavrov. Russia – Syria Cooperation no Thveat to Mid.east Stability.2008.

(37) أحمد إبراهيم، محمود: الصناعات العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد/170/، ص66.

(38) المديني، توفيق: الأبعاد الاستراتيجية لجولة الرئيس الروسي في المنطقة، بيروت، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة التاسعة، العدد/102/ حزيران، 2010م، ص21.

(39) - نصار، وليم: روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد/20/، بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية، خريف2008م، ص58.

(40) المؤتمر الصحفي المشترك للرئيسين الأسد ومدفيديف، دمشق – صحيفة الثورة، العدد/14218/، 2010/5/12م، ص3.

قائمة المراجع والمصادر

1- أحمدوف، اسكندر: الاتحاد السوفييتي والعالم العربي، مجموعة وثائق سياسية، موسكو - دار التقدم، 1978م.

2- أندرلين، شارل: أسرار المفاوضات الإسرائيلية – العربية 1917 – 1997م، المجلد الثاني، ترجمة الجهيّم، صياح، دمشق - دار الفاضل، 1998م.

3- بهباني، هشام: الاتحاد السوفييتي والقومية العربية 1917م – 1969م، ترجمة الرزاز، عفيف/ بيروت - مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1989م.

4- بلاتونوف، أوليغ: الماسونية العالمية والمؤامرة على الاتحاد السوفييتي، ترجمة سليمان يوسف، عبد المحسن نجم، دمشق - دار الطليعة الجديدة، ط1، 1977م.

5- بواند ريفسكي: سياستان إزاء العالم العربي، موسكو- دار التقدم، 1975م.

6- جزماتي، حسام: علاقة اليهودية بالشيوعية منذ ثورة أوكتوبر حتى البيروسترويكا، حلب - دار فصلت للتوزيع والنشر، ط1، 1997م.

7- حكيم، سامي: إسرائيل والدول الشيوعية، دار الكاتب العربي، بلا تاريخ.

8- خليل، فادي: السياسة السوفييتية في المشرق العربي 1948 – 1991م، مجلة دراسات تاريخية، العدد(101- 102)، جامعة دمشق، 2008م.

9- دانكوس، هيلين كارتر: السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط 1955 - 1975م، بيروت - دار الكلمة للنشر، 1981م.

10 – ديروجي، جاك/ كارمل، هنري: تاريخ إسرائيل السري 1917م – 1977م، إدارة المخابرات العامة - قسم الدراسات، ط1، 1979م.

11 – ربايعة، غازي: استراتيجية القوتين العظميين في الشرق الأوسط (1917 - 1970م)، بلا دار نشر، ط1، 1981م.

12 - ربايعة، غازي: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والصراع في الشرق الأوسط 1967 – 1987م، عمان - دار الفكر للنشر والتوزيع، 1989م.

13 – العسلي، بسام: جيش العدوان الصهيوني، دمشق - مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، 1979م.

14 – العظم، خالد: مذكرات، ج1.

15 - فريد مان، روبرت: السياسات الدولية والصراع العربي - الإسرائيلي، ترجمة الجابر، أنس- دمشق - مركز الدراسات العسكرية، 1983م.

16– فومين، أوليج/ توردييف روبرت: الاتحاد السوفييتي والتسوية في الشرق الأوسط، وكالة نوفوستي، 1986م.

17– قهوجي، حبيب: الأحزاب الإسرائيلية والحركات السياسية في الكيان الصهيوني، دمشق - مؤسسة الأرض، 1968م.

18– اللوزي، سليم: لماذا يُفضل السوفييت التعاون مباشرة مع الأسد، مجلة حوادث عربية، العدد /1068/، 1977/4/29م.

19– لونزوسكي، جورج/ منصور، ممدوح: الصراع الأمريكي - السوفييتي في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995م.

20– لينين، فلاديمير إيليتش: حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية، موسكو، دار التقدم، 1967م.

21– مجموعة باحثين: البريسترويكا، قراءة وإعداد: أنطاكي، مصطفى / دمشق - مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ط1، 2007م.

22– أحمد إبراهيم، محمود: الصناعات العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170.

23– المديني، توفيق: الأبعاد الاستراتيجية لجولة الرئيس الروسي في المنطقة، بيروت، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة التاسعة، العدد /102/حزيران، 2010م.

24– معاهدة الصداقة والتعاون السورية – السوفييتية، مجلة شؤون استراتيجية، العدد /19/، 23تشرين الأول، 1980م.

25– المعلم، وليد: سورية 1918 – 1958م التحدي والمواجهة، دمشق - عكرمة للنشر، 1985م.

26– منصور، ممدوح: الصراع الأمريكي - السوفييتي في الشرق الأوسط، القاهرة - مكتبة المدبولي، 1995م.

27– المؤتمر الصحفي المشترك للرئيسين الأسد وميدفيديف، دمشق، صحيفة الثورة، العدد/14218، 2010/5/12م.

28– موسى، شحادة: علاقات إسرائيل مع دول العالم، منظمة التحرير الفلسطينية ومركز الأبحاث، بيروت، 1971م.

29– نصار، وليم: روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد20، بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية، خريف2008م.

30– فويشي، مرسي: 100دقيقة حرجة و3 محاور وعشرة أسئلة (ماذا جرى في لقاء القمة الأخير بين الأسد وغورباتشوف)، مجلة الوطن العربي، العدد 16، 1987/7/3م.

31– ياسين، السيد: التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1990م، القاهرة - مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ط1، 1991م.

32– الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، مؤتمر مدريد للسلام، ج1.

33– صحيفة صوت الوطن، يُصدرها الحزب الشيوعي الفلسطيني، العدد73، 1988م.

34- Hero, Dilip.Inside The MIDDILE East. Routledge and Key an. Paul.london.1982.

35- Sergei Lavrov. Russia – Syria Cooperation no Thveat to Mid.east Stability.2008.

دراسات

العدد 60/الربع الرابع لعام 2016

الإعلام العربي التحرري والإستراتيجية المنشودة

علي بدوان*

الحديث عن الإعلام العربي حديث طويل وذو شجون ، ينكأ الكثير من الجروح ، ويثير الكثير من القضايا ، وعلى رأس هذه القضايا مسألة القوى المحركة للإعلام العربي ، والتي تتحكم في محاولة صناعة الخبر والتأثير في نفوس الملايين من العرب ، وفي إعادة صياغة توجهاتهم السياسية والفكرية والاجتماعية والثقافية تحت سقفٍ محدد. كما في غياب عملية المأسسة الحقيقية للعملٍ الإعلامي العربي ، ومراوحته عند حدود مهنية ضيقة لم تستطع أن تقفز بهِ أمام عالم متغير ، وأمام حراك لا يتوقف ، وأمام تحولات هائلة وقعت ومازالت تتواتر في حدوثها في ميدان التطور التقني المتسارع لوسائل الاتصال الذي أصاب ويصيب كل يوم أدوات العملية الإعلامية.

فالإعلام العربي يُعاني أزمات مُركبة على مستويات عدة، منها المستوى الأكاديمي، ومنها المستوى المهني، ومنها ما يَقَع على مستوى المُتلقي. كما يُعاني من ثقل القيود السياسية للنظام الرسمي العربي، وتركيزه على الخطاب السياسي

* باحث فلسطيني/ عضو اتحاد الكتاب العرب.

المُبستر الذي يريد إدامة القديم على قدمه في الأداء المهني الإعلامي، والذي لم يَتَطَوّر أيضاً بنفس تطور الإعلام الغربي، ولم يستطع أن يجمع بين الأصالة والتراث الحضاري. بينما لجأ الإعلام الخاص في بلادنا للبرامج القائمة على الربح السريع والترويج الرخيص، وغَرق في إطلاق برامج الترفيه والتسلية، وهو ما أفسد الذوق العام والعقل وخلط الأمور ببعضها، وجعل من الإعلام الخاص في موقع الاصطفاف السلبي في (تحميل) العقل العربي، في وقت لم يعد فيه الإعلام ترفاً أو شيئاً كمالياً، بل أصبح واقعاً وضرورة لا يُمكن للناس أن تتخلى عنه أو أن تغادره بشكلٍ قطعي.

ومع هذا فالإعلام العربي كما الإعلام العالمي، توَسّعَ بدرجة غير مسبوقة، وتحديداً مع انتشار الفضائيات الناطقة بالعربية وانتشار المطبوعات والصحف اليومية انتشار النار في الهشيم، إلى درجة أن مراقبة خريطته الآن أصبحت مسألة على قدر كبير من الصعوبة، وإن كان من الممكن تلمس بعض خطوطها العريضة واتجاهاتها العامة. وقد أدت طفرة الانتشار للفضائيات العربية والصحف والمطبوعات لتعاظم الحاجة لإعلاميين مهنيين يحترفون مهنة الصحافة المسموعة والمرئية التي راحت تَستَقطب من دون معايير مهنية أغلب الأحيان، وهو أمر أساء لمهنية الإعلام ولرسالته المنشودة.

ولكن، ومع هذا التوسع، بقي الإعلام العربي أسير النمطية والتقليد، ومتفاوتاً في أدائه بين بلد عربي وآخر. فالنمطية والتقليد، واستجرار البرامج المُستوردة وتعريبها، والتلقين والنقل والاقتباس والمحاكاة للدراسات الغربية، وتهميش وغياب الرؤية النقدية، وتهميش الأفراد الجادين، كلها عوامل وضعت الإعلام العربي في معظم البلدان العربية وعموم المنطقة، ووسائله المُختلفة من محطات إذاعية وفضائيات ومحطات أرضية، وصحف ومطبوعات يومية ودورية، أمام سدود من الانقطاع والابتعاد الفاعل عن الحراك والتأثير وسط الشارع بالشكل المطلوب، حيث كان يُفترض به أن يُسهِم بشكلٍ كبير ومؤثر في تعزيز الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي والوطني بشكل عام، وتدعيم القيم

والمشاركة السياسية وتوعية الناس بما يدور حولهم من أحداث ومواقف سواء على المستوى الداخلي والخارجي أم على المستوى المتعلق بالأهداف البعيدة التي تحملها رسالة الإعلام، وفي إحداث تغيير جذري في حياة المجتمع، خاصة عندما يكون هذا الإعلام مُنظماً ويسير وفقاً لسياسة إعلامية تخدم المجتمع وقضايا الأمة المصيرية، وعناوين التنمية والنهوض، كما تخدم المشروع الوطني والقومي العربي وهو يواجه لحظات مفصلية من الصراع مع الغزو الاستيطاني الصهيوني لأرض فلسطين.

لقد تَمَكّنَ الإعلام الصهيوني ـ ولفترة طويلة ـ من الزمن من لعب دور أساسي في عملية تحشيد الرأي العام، وخصوصاً في الغرب، خلف المخططات الصهيونية، عن طريق تزييف الحقائق. فالطرف المعادي، ومنذ عقود طويلة، نَجَحَ بشكلٍ كبير ومؤثر في تجنيد قطاعات كبيرة ومؤثرة من وسائل الإعلام العالمية، ودفعها لخلق رأي عام دولي مساند له بحدود ما، في حملة صهيونية شرسة لطمس تاريخنا وتراثنا، إضافة إلى الترويج لروايته الميثولوجية، وربطها بأيديولوجية مُصطنعة هي الأيديولوجيا الصهيونية، وصولاً لتسويغ عملية الاقتلاع الوطني للشعب العربي الفلسطيني من فوق أرضه التاريخيه، واستمرار عدوانه، وتدميره وتخريبه وقتله للإنسان والحجر والشجر. فالإعلام الغربي قدم خدمات كبيرة للغاية للمشروع الصهيوني، وهدفه إقامة دولة "إسرائيل" على أرض فلسطين، ومنذ ذلك الوقت والإعلام يُشَكّل حجر الزاوية في الإستراتيجية الصهيونية التي أخذت بُعداً آخر بعد قيام الكيان الصهيوني عام 1948، حينما اندمج الإعلام بشكل كامل ومطلق بالسياسة الخارجية "الإسرائيلية" التي كان هدفها الرئيس توسيع الكيان الصهيوني على حساب العرب، وتكريسه حقيقة واقعة في ظل الإمكانات الضخمة لرعايته من الغرب، لاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد نجح الكيان الصهيوني في مسعاه هذا كثيراً عندما تَمَكّنَ من خلق هذا الانطباع لدى الغرب مُستغلاً الإمكانيات الهائلة التي بين يديه، ومُتمكناً خلالها من تحقيق أهداف السيطرة والهيمنة وفرضها على العقل الأوروبي، وتأتي في مقدمة تلك الإمكانيات وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة التي تملكُها إمبراطوريات إعلامية مُترامية الأطراف وذات انتشار واسع.

العملية الإعلامية وقفزات التطور

أدخلت الثورة التكنولوجية، والقفزة الكبرى في تطور وسائل وتقنيات الاتصال، العملية الإعلامية في مسار نوعي لم تَكُن البشرية تتوقع الوصول إليه بالسرعة التي تَمَت، في ثورة مُستجدة قال عنها أحدهم: إنها حضارة الموجة الثالثة، حضارة ثورة الاتصالات والمعلومات والتغيير المُتسارع.

ففي زمن القفزات المتتالية في تطور وسائل الإعلام، ودخول الإعلام المرئي بالصوت والصورة الميدان من أوسع الأبواب، وتزاحم الفضائيات، واتساع نطاق هطول البث عبر قنوات الأقمار الاصطناعية التي تملأ سماء المعمورة، في هذا الزمن باتت الصورة اليوم وسيلة طاغية في فرض سطوتها، كما كان حال النحت والرسم قديماً في منحوتات تركها لنا الأشوريون والبابليون والكنعانيون والفينيقيون على سبيل المثال، حيث لم تكن الناحية الجمالية وراء النحت فقط وإنما الدعاية والإعلان وبث الرسائل السياسية والثقافية وحتى الفكرية لدرجة عدّها بعضهم (ريبورتاجات مصورة) تحكي وتروي سيرة الواقع وتحولاته، وفق ثنائية (الكلمة والصورة) كسلاح لا يُستهان به على الإطلاق، وكما قال بعضهم : (من الصورة إلى الرسم ومن الرسم إلى تبيانه ومن تبيانه إلى الكلام يوجد استثمار تدريجي للمعرفة).

فالوسائط الإعلامية الراهنة تأتت بتطور مُتدرج، وتناسلت بعضها من بعض، فالمسلسلات التلفزيونية على سبيل المثال تتبع نموذجاً سابقاً عليها هو نموذج المسلسلات الإذاعية، وهذه بدورها لم تَكُن غير محاكاة للروايات المكتوبة التي كانت تُنشر على حلقات قبل أن تتحول إلى كتب، حيث كان التعبير الرائج في القرن التاسع عشر هو أن (العالم كتاب) في إشارة لدور الكتاب في العملية الإعلامية، كما في دوره في عملية التدوين والتأريخ. لكن تلك المرحلة تواصلت في تحوّلها مع دخول العملية الإعلامية أطواراً جديداً من التقدم المرتكز إلى تطور وسائل الاتصال، لتصبح مرحلة ما قبل (الهاتف) تَختَلِف كلياً عن مرحلة ما بعده، كذلك الأمر فإن مرحلة (الفاكس والحاسوب وشبكة المعلوماتية) تَختَلِف عمّا قبلها، وصولاً إلى الحقيقة الراسخة الآن التي باتت تشير بوضوح إلى أن (عالم

الإعلام اليوم) لم يَعُد كتاباً ولا مكتبة ولا صحيفة ولا مجلة فقط (مع أهمية تلك الوسائط ودورها المتجدد والمُستمر وضرورة بقائها وإدامتها وتطويرها) وإنما شاشة ضوئية رقمية أو تماثلية، خاضعة بدورها للتطور اللاحق مفتوح الآفاق.

وعليه إن تسارع المُتغيرات السياسية والاقتصادية والكونية بشكلٍ عام، وفق متوالية هندسية أُسُّها الرقمي مُرتفع القيمة العددية، نلحظ العواصف الجديدة التي هبت على عالم الإعلام، والمقصود تطور تقنيات ووسائل الاتصال، خاصة عبر الشبكة العنكبوتية (شبكة الإنترنيت) ومنتوجاتها في المعلوماتية والكتاب الإلكتروني، فضلاً عن الجريدة الالكترونية، ودخول أجيال جديدة من الأقمار الاصطناعية يُقارب عددها الـ (200) قمر، في مجال الاتصالات التلفزيونية والعمل الإعلامي جميعها وضعت المسألة الإعلامية أمام مُفترق طرق، فمواكبة هذه العواصف أضحت ضرورة لا غنى عنها، وإلا فإن تسارع قطار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات سيقتلع أي وسيلة إعلامية لا تتماشى في إيقاع حركتها مع سير قطار المعلوماتية وتقنيات الاتصال.

العولمة الإعلامية

إننا أمام اختلاط المشهد الإعلامي بكثير مما يسميه بعضهم "الفوضى والدهشة" وصدمة المستقبل في عصر السرعة، وحري بنا توفير الاهتمام العملي لتحديد موقع الإعلام والنظام الإعلامي العربي في العالم، لا أن نترك أجواءنا مفتوحة على غاربها للفضائيات القادمة من بعيد من دون أن نقدم النوعي والجديد عبر فضائياتنا الوطنية لكسب ثقة الناس في بلادنا، ولتقديم الموقف الآخر المتوازن على المستويات كافة، ومواجهة العولمة الإعلامية الابتلاعية وحيدة الاتجاه.

الولايات المتحدة والغرب عموماً يُعيدان تصدير نظرية العولمة (أو الكوكبة) على الجانب الإعلامي بطريقة تَمسَخُ فيها الآخر، وتحاول ابتلاعه، انطلاقاً من أن العولمة في أحد تجلياتها تتدفق عبر نهر الإعلام وتقنيات الاتصال فائقة التطور التي يمتلكها الغرب قبل غيره.

ولهذا "فالعولمة الإعلامية" من وجهة نظر الولايات المتحدة وأساطين الغرب الاستعماري (البعيدة عن منطق التشارك والتلاقح والتفاعل الحضاري) بدت تظهر كإحدى الظواهر المُعاصرة عبر تسلط السلطة الإعلامية الأقوى استخداماً للجديد في تكنولوجيا الاتصالات والتواصل، وباتت تَحمِلُ مخاطر كبيرة حال بقيت تتدفق في اتجاه واحد، لذا تظل العولمة الإعلامية إياها الموضوع الأكثر حضوراً في الفكر العالمي المعاصر، وتظل الأكثر إثارة للجدل نظراً لسطوتها وتأثيرها، وبعد أن تعددت تعريفاتها وتنوعت حتى أصبح من الصعب تحديدها. والعولمة الإعلامية من الوجهة الأخيرة ليست سوى الهدف الرئيس للسياسة الكونية التي ينتجها الغرب، مترافقة مع عولمة ثقافية، مما يتيح الفرصة الأوسع للتأثير في الاتجاهات الرئيسة عند الناس في منطقتنا ومجتمعاتنا.

ومن هنا، فان الفعل السحري الذي تتركه العملية الإعلامية المُتطورة تقنياً بوساطة الصوت والصورة والخبر السريع وحتى الكلمة المكتوبة، وتداخل سلطة السياسي ومواقع الهيمنة في السيطرة على (تقنيات الإعلام والبنى المادية التحتية) يوسع بالضرورة احتمالات تحولها من منبر إعلامي وإخباري وثقافي إلى منبر استبدادي جديد يعيد تقديم المشهد بطريقة توظيفية غير بريئة تحول النصوص في قواعد وأسس حرية الإعلام إلى ممارسات استبدادية في التطبيق.

المبادرة أم الانعزال

إن روح المبادرة هي التي يجب أن تسود، وعلينا ألاّ نصمت، وألاّ نقف على قارعة الطريق، وألاّ نرتعد من فزاعة العولمة الإعلامية الموجهة نحو بلادنا وقضايانا العادلة، بل علينا أن نقبل التحدي، وأن نَدخُلَ المُعترك الإعلامي، غير مستسلمين لسطوة التكنولوجيا التي لن تبقى أسيرة بيد الآخرين، ولكن بشرط أن تكون لدينا رسالة موحدة وموقف واضح، وأما حين تتعدد الرؤى وتختلط الأهداف والرسائل كما هو سائد الآن في الحالة العربية، فإن الإعلام سيعكس هذا التشتت تمزقاً وتدميراً، وهذا ما نراه في واقعنا العربي الراهن.

لقد تَرَكَت نظرية العولمة الإعلامية وعصر الصورة (عصر المجال التلفازي)، رعباً كبيراً وهلعاً متزايداً لدى صناع القرار في الدول العالم الثالث ومن بينها العديد من دولنا العربية والإسلامية التي ارتعدت فرائصها ليس خوفاً من احتمالات تحول العملية الإعلامية من منبر إعلامي وإخباري وثقافي إلى منبر استبدادي جديد يُعيد تقديم المشهد بطريقة توظيفية غير بريئة، ولا خوفاً من تحولها إلى منبر يأسر المشاهد باتجاه واحد، لاسيما وأن المنابر الفضائية ليست بعيدة على الغالب وبدرجة من الدرجات عن سياسة الممول أو المشرف أو صاحب المكان، ولا خوفاً من تدفق المادة الإعلامية وهطولها عبر مصادر الغرب ووسائل اتصاله، بل خوفاً مما قد تُشكّله تلك العولمة من ولادة نقيضها، عبر تبني الشعوب وقواها الحية ومؤسسات المجتمع المدني الأهلية وغير الأهلية، لنظرية إعلامية تفاعلية تقوم على الاستفادة من تكنولوجيا تقنيات الاتصال المتطورة، والشبكة العنكبوتية للمعلوماتية (الإنترنت)، وإنجاز إعلام وطني تحرري هادف وبعيد عن الخنوع، ويخدم القضايا العربية، وقضية الصراع مع العدو الصهيوني.

وزاد من حالة الإرباك العربية على مستوياتها الإعلامية في الهلع من ظاهرة "العولمة الإعلامية" وجود حالة من الضعف العام في الأداء الإعلامي العربي، وفقدان الرؤية والإستراتيجية الإعلامية العربية، وهو ما أطلق المجال لبروز محطات فضائية أجنبية موجهة للعالم العربي، بعضها من صناعة الغرب والولايات المتحدة، وبعضها يعود للدول الإقليمية المحيطة التي تحاول أن تجد لها موطىء قدم ومركز تأثير في سياسات المنطقة ومصائرها، نظراً لحساسية منطقتنا العربية ولدورها الجاذب لأطماع القوى الكبرى.

وبالتأكيد فإن برامج المحطات الآتية إلينا عبر الأقمار الاصطناعية من أصقاع الأرض المختلفة، تهدف في غالبيتها للترويج السياسي لأفكار الآخرين، وللتسويق الثقافي بنواحيه كافة، وللترويج الاقتصادي، فضلاً عن قيام بعضها بلعب دور خطير في محاولتها تحطيم قيمنا وثقافتنا ونشر الانحطاط في صفوف قطاعات الناس في عالمنا العربي والإسلامي (الدليل أن هناك أكثر من 400 محطة فضائية

تبث على مدار الساعة مواد خلاعية) تسقط حممها فوق منطقتنا من أقصاها إلى أقصاها.

وحتى نتكلم بشكلٍ مُحدد وبتوصيف ملموس، نتطرق لقناة الحرة الأمريكية، على سبيل المثال، التي جاءت ولادتها انطلاقاً من التقديم أعلاه، ومن موقع التنافس على جمهور المنطقة، وفي سياق البرنامج الأمريكي المعلن تحت عنوان مزوّر "لنشر الديمقراطية"، ففي نظرة فاحصة لأسلوب الترويج الإعلاني لها، نجد أن تسويق الإعلان عنها جاء كفواصل بين البرامج المقدمة على شاشتها، حيث نلحظ عقلية "السوبرمان" الأميركية، وتمريرات واضحة لمفاهيم وأفكار دعاوية وسياسية لمسائل تخص الصراع مع العدو "الإسرائيلي"، ولما يحدث في منطقتنا وفي جوارها القريب.

وفي إعلان الترويج نجد الفارق بين الإعلانات للترويج عن سلعة تجارية والترويج لسياسات وتسويق فكر معين وثقافة، بأسلوب قائم على محاكاة العقل يُسيَّد فيه المنطق قبل العاطفة، مقابل أسلوب قلب الحقائق الماثلة أمام الأنظار ووعي الأذهان بعهر سياسي يسانده عهر إعلامي يقوم على السيل المتدفق بلا انقطاع للصورة التلفازية، والذي يجعل الصورة مجردة من أية مرجعية، ولا صلة لها بأي حقيقة رمزية أو دينية.

وعليه كانت قناة الحرة الأمريكية واحدة من (المدافع العملاقة لعملية العولمة الإعلامية) وحيدة الاتجاه، في محاولة مدروسة للعبور من تخاريم مايعانيه الإعلام العربي المليء بالمثالب، والذي يتغذى على حالة الخلل التي تنم عن اللاتوازن في تدفق المعلومات وتردي الأداء المهني وغياب الجانب الموضوعي في البرامج السياسية والفكرية لصالح برامج "مُقولبة" وفق مقاييس مسبقة، وتالياً غياب التفاعل الراجع، فصاحب فكرة المحطة (نورمان باتينز) الإمبراطور الإعلامي والمتبرع السخي للحزب الديمقراطي أراد منها تحقيق قفزة نوعية في اختراق وسائل الإعلام العربية التي بدأت تشق طريقها على الرغم من كل العيوب والمثالب التي تحملها. إنها قناة (حرة) بالعنوان، وليس "كل ما يلمع ذهباً أو فضة"، فهي محطة تتكلم

باسم السياسة الخارجية الأمريكية الموجهة لشعوب الشرق الأوسط، وتقدم سكة الرأي الواحد متجنبة توزيع رادار أذن الاستماع إلى الجميع من مشارب وتيارات فكرية وسياسية عربية، حتى من الجانب المهني المحض. وعلى هذا الأساس فإن قناة الحرة تلقى احتضاناً مباشراً من مواقع القرار في الإدارة الأمريكية، وبتمويل خاص من الكونغرس الأمريكي بلغ (102) مليون دولار في العام الأول فقط من انطلاقتها (العام 2004)، كان منها (62) مليون دولار ميزانية خالصة للمحطة، ومبلغ (40) مليون دولار للعملية الترويجية.

إن تطور وسائل الإعلام وتقنياته، وإن حَمَلَ في طياته أشكالاً من الاستثمار التسلطي، فإن آفاقاً جديدة فتحها أيضاً أمام البشرية لتوسيع أفق الديمقراطية والحرية وبث روح المساواة والتعاون، وهو ما يجب أن نسعى كعرب، من أجل مغادرة الانتظار ومقاعد المتفرجين، والقيام بالمبادرة لتحقيق موقعنا في الإعلامي المتقدم، حيث لا تنقصنا الخامات الإعلامية البشرية التي تستولد الكفاءات المهنية الإعلامية، ولن تبقى وسائل وتقنيات الاتصال حكراً على طرف دون غيره.

فالمبادرة المرجوة تعني أن نُعيد بناء الإستراتيجية الإعلامية العربية التي تقدم القضايا الإنسانية السامية، والحضارة العربية والدين الحنيف بالصورة الناصعة التي تَليق، كما في الدفاع عن القضايا الوطنية والقومية وفي مقدمتها قضية فلسطين، ودحض رواية الآخر الذي سعى لاستغلال وتوظيف الإعلام كسلاح في سياق تنفيذ المشروع الصهيوني فوق أرض فلسطين العربية منذ أيام الانتداب البريطاني على فلسطين، وبنى ترويجه الإعلامي على مداميك من الظلم والتزوير الفظ وقلب الحقائق.

من هنا يتعين علينا أن نغادر قلق التكنولوجيا وقلق تدني أو تواضع الكفاءة المهنية، بالمبادرة الخلاقة، وبمغادرة مواقع الانتظار حتى في ظل الواقع العربي الحالي الغارق في التفكك والانقسام، لبناء إستراتيجية إعلامية عربية، ولكَسِر تدفق المعلومات المُقدمة عبر البرامج والأخبار الموجه في اتجاه واحد، وأن نفوز وننجح بتوليد الطبيعي لها، وذلك في إطار صيانة الجسم الوطني وفي سياق تفعيل سلاح الإعلام ودوره المنشود في المعركة الوطنية والحضارية.

الإعلام والإستراتيجية المرنة

لاشك في أنّ المكانة الراقية للإعلام متأصلة في دواخل أبناء الأمة العربية، وعلى الرغم من كل المطبات والمعوِّقات والمثالب التي امتلأ بها ومازال الإعلام العربي، وطالما لخص العرب منذ القدم توصيفهم المبسط للإعلام ولتقنية الخبر بقولهم (لا تشبع عين من نظر ولا أذن من خبر)، واتبعوا ذلك التوصيف بتحديد مكثف لما يجب أن يتمحور حوله مضمون الخبر الإعلامي وتقنيته المهنية بقولهم (خير الكلام ما قلّ ودلّ وجلّ ولم يُمَلّ).

إن النجاح في إطلاق رسالة إعلامية عربية تستوجب الالتزام بنهج وإستراتيجية خاصة، وهو ما يعني بالضرورة بناء إستراتيجية إعلامية تتسم بالمرونة التي لا تفقد الجوهري، ولا تطيح بالثوابت والقيم الأخلاقية. وأن تكون في الوقت ذاته (مهنية) وعالية الجودة، تحمل في طياتها رسالتها الفكرية، ورسالة الكلمة بسلاسة في طرح الموضوعات المهمة المطلوبة، والتطرق إليها، وإثارة الرأي العام بصورة منظمة وغير عشوائية أو ارتجالية.

المهنية تتطلب وضع الخطط الإعلامية بطريقة مدروسة، وملتزمة بالقيم الأخلاقية لتكون صورة مضيئة تنير السبل وتنهض بفكر ووعي نير بتوسيع الآفاق وفتح الدروب أمام تغيير كل السلبيات إلى إيجابيات، والمساعدة على تسييد لغة الحوار، وطرق أبواب التطور في ميادين المعرفة. فالمعرفة هي المحور الذي ستدور حوله حروب المُستقبل وتحولات السياسة الدولية، وبالتأكيد فإن المعرفة تعني أولاً معرفة الآخر وإدراكه وفهمه كشرط لابد منه ولا غنى عنه في تحقيق الامتصاص الواعي واللاواعي للآخر ولمعلوماته المتدفقة إلى حد التلاشي. وتعني ثانياً فهم العمل الإعلامي كعمل مهني متميز يحتاج لمراكمة الخبرة يوماً بيوم، وتعني ثالثاً معرفة أدوات وتقنيات الاتصال، وضرورة مغادرة حالة الركون الإعلامي من جانبنا، وتجنب التعامل والتعاطي مع رموز الآخر وثقافته، ومغادرة وضعية المستسلم غير المبادر، ومواجهة المد الإعلامي الآخر بـ (تغذية راجعة) تبطل وتدحض مفعوله.

بالاستخلاصات الأخيرة، نقول: إن بناء إعلام عربي حقيقي لخدمة القضايا العربية، ومواجهة الإعلام الآخر، يفترض بناء إستراتيجية إعلامية عربية، تستند على فلسفة صناعة الإعلام المعاصرة، وتتبنى بناء منظومة إعلامية تحقق التكامل الأفقي والعمودي بين وسائل الإعلام المختلفة (بث فضائي، إذاعة، صحافة مكتوبة، دوريات، ...إلخ). كذلك استخدام التقانات الحديثة في وسائل الاتصال وتثميرها في العملية الإعلامية وما تمثله من ثورة في المعلوماتية التي تقدمها لصانعي القرار، فضلاً عن التركيز على المعلومة، أو بمعنى آخر، على المضمون الإعلامي بالكلمة والصوت والصورة. فالإغراق في المادة الإعلامية من دون المضمون بقصد التأثير في عقول الناس واختراقها والسيطرة عليها وتسويقها لا يُعطي نتيجة، بل يصبح إعلاماً مُنفّراً. وكم من صورة مُعَبّرة استطاعت أن توصل الرسالة والمضمون بطريقة فعّالة ومباشرة.

كما في توفير كفاءات إعلامية من ذوى الخبرة في مجال العمل الإعلامي بأوجهه المختلفة، وتهيئة وإعداد الكوادر الوطنية، عبر الدورات المتتالية، وعبر إشراك الجميع في العمل الميداني المباشر، وتكثيف الدورات وورش العمل للعاملين في مجالات الإعلام كافة، سواء كانوا مقدِّمي برامج أم فنيين، وتنمية وصقل القدرات الفكرية والإبداعية لديهم.

وعطفاً على ما سبق، ضرورة الاهتمام بالمعيار المهني الاحترافي في إعداد واختيار الأكفياء للعمل الإعلامي، كمعيار يجمع المواصفات كافة ويحولها إلى ضوابط تحكم الأداء وتوجهه نحو أداء الرسالة النبيلة لمهنته بالتزام واع يقوم على أسس احترام مصالح وذكاء الجمهور والانحياز للصالح العام.

ولا تفوتنا ضرورة الإشارة إلى أهمية الاهتمام بالعمل البحثي في مجال التوثيق والمعلومات ومراكز الدراسات والبحوث، لتزخيم العملية الإعلامية ورفد مواقع القرار بالمعطيات والمعلومات التي تسهل وتسمح بصياغة الرؤى والمواقف والتكتيكات السياسية اليومية.

إن المعلومة الصحيحة المقدمة عبر وسائل الإعلام تغذي وتدعم بناء الموقف العربي عند الشارع والناس، وتعمل على تحصين المجتمع، وتسهم في دحر ما يقدمه الإعلام المعادي، وتزيل الشعور بالنقص أمام سطوة الغرب واستبداده الإعلامي، وتفتح باب التغيير الحقيقي في بلادنا.

أخيراً إن الكلمة الفصل في الإعلام الوطني والقومي العربي المنشود، يُفترض بها أن تتسم بجمال وكمال النص وبمحتواه الأخلاقي وصدقه، كالفرق بين صانع الخير وصانع الشر وزارع الشوك وزارع الورود، ولكي نصل إلى مستوى عال من النزاهة والشفافية وجودة المعلومة، ينبغي أن يكون الإعلام العربي مجدياً ونافعاً في الرقي والازدهار.

العدد 60/الربع الرابع لعام 2016

الداعشية بين الوهابية والسلفية

د. عيسى الشمّاس*

مقدّمة

من يعود إلى التاريخ ويقلّب في صفحاته ويقرؤها قراءة معمقة ، عن الحركة الوهابيةِ(1744) والحركة الداعشية (2011) ، سيجد تشابها كبيراً إلى حد التطابق في المنطلق والهدف ، فكل منهما انطلق على أساس عنصري /ديني : (الوهابية = الإسلام) وإرهابي/تكفيري : (داعش = الخلافة) ، وكل منهما اعتمد على التوسع والاحتلال والاستيطان بالقوة (الوهابية) في بلاد نجد والحجاز ، و(داعش) في بلاد العراق والشام ، باسم الدين وبتكليف من الله - على حد زعمها في تبنى الجهاد في سبيل الله ، أي أن كلا منهما أخذ من الإرهاب أسلوباً وحشياً لتحقيق أهدافه وباسم "لا حكم إلا لله" ، ويقتلون الناس بلا تمييز. وهذا بعيد عن الشرائع الدينية والإنسانية التي يدعون العمل من أجلها.

إنّ وصف هذا المشهد لما يحدث اليوم على أيدي التكفيريين المعاصرين، هو وصف لأحد العلماء لمشهد التكفيريين الأوائل في الإسلام، وما أشبه اليوم بالأمس. فبين تكفيريي الأمس واليوم عناصر مشتركة قد لا يعرفها الكثيرون.

* باحث وأكاديمي سوري/ عضو اتحاد الكتاب العرب.

أولاً- الوهابية

من بلاد "نجد "بدأ التطرّف مبكراً، حيث كانت المركز السياسي لحركة الردّة في أعقاب وفاة رسول الله. فمن سهل /حنيفة / ظهر (مسيلمة الكذاب) وتحالفت معه (سجاح التميمية)، ومن سهل حنيفة نفسه وُلِد وعاش /محمد بن عبد الوهاب /صاحب الدعوة الوهابية.

تحوّل النجديون من مسلمين في عهد النبي إلى مرتدّين. وتقلّبوا إلى أن انقلبوا خارجين على الإمام /علي بن أبي طالب/، وأخذوا يرفعون لواء الحاكمية "لا حكم إلاّ لله"، واصطبغت حركتهم بالعنف المرتبط بتفسير ديني، وهو المبدأ النجدي الأصيل في التعامل مع الآخر حتى قبل دخولهم الإسلام.

ثمّ ظهر فيهم من بعد /**محمد بن عبد الوهاب**/ بدعوته الدينية التي نسبت إليه، محمد بن عبد الوهّاب بن سليمان آل مشرف التميمي، في العيينة وسط نجد عام (1115 هـ= 1703م) وتوفي في العيينة بسبب مرض ألمّ به (1206هـ=1791م). هو عالم دين على المذهب الحنبلي، يَعدُّه أتباع دعوته من مجدّدي الدين الإسلامي في شبه الجزيرة العربية، حيث شرع في دعوة المسلمين للتخلّص من البدع والخرافات وتوحيد الله ونبذ الشرك.

يُنسَب **محمد بن عبد الوهاب** إلى أسرة فيها عدد من علماء الدين، كان جدُّه سليمان بن علي بن مشرف من أشهر العلماء في الجزيرة العربية في عصره، وكذلك كان والده عالمًا فقيهًا على مذهب الإمام أحمد بن حنبل وأحد القضاة المعروفين، وقد تولَّى القضاء في عدّة جهات؛ مثل: العيينة وحريملاء، وكان عمُّه الشيخ إبراهيم بن سليمان من مشاهير العلماء في تلك البلاد ،وتذكر المصادر أنه كان مشهوراً بحدّة ذهنه وسرعة حفظه.

وزار البصرة وبغداد ،واطلّع على علوم التصوّف وفلسفة الاستشراق، وأنكر على كثير من العلماء ما سمعه من العلوم التي لا تتّفق مع الإسلام ـ بحسب فقهه للإسلام - وشرع في الدعوة إلى العودة إلى الإسلام كما فهمه العرب الأوائل.

تحالف محمد بن عبد الوهاب مع ابن سعود، وكان شعار هذا الحلف "الدم الدم.. الهدم الهدم"، وهذا يكفي لفهم طبيعة هذه الدعوة، وما ستؤول إليه الأوضاع

في ظل هذا الحلف. فأعطى /ابن عبد الوهاب/ لآل سعود تشريع الاعتداء والاحتلال، بعد أن اتهم المسلمين الآخرين بالكفر، كمُسوِّغٍ ديني للغزو والتوسّع، وهذا ما دفعهم إلى "الجهاد" واستحلال قتل من ليس وهابياً؛ لأنّ من ليس وهابيّاً، فهو ليس مسلماً على حدّ عقيدتهم.

هكذا كانت المدرسة الفكرية الوهابية التي اعتمدت في غسل أدمغة الشباب بالأسلوب الذي اعتمده فقهاء الوهابية، فبدأ السعوديون ـ الوهابيون باحتلال نجد كلّها ثم ضمّ الإحساء، وتوسّعوا في غاراتهم لتصل إلى قطر والبحرين والكويت وعمان، ثم ضمّوا الحجاز، وحاربوا اليمن، وتطلعوا لاحتلال العراق والشام.

كانت إنجلترا قد حاولت عن طريق عميلها /عبدِ العزيز بن محمد بن سُعود/ ضرب الدولة الإسلامية من الداخل، وكان قد وُجد للوهابيين كيان في داخل الدولة الإسلامية بزعامة محمد بن سعود، ثم ابنه عبد العزيز، فأمدَّتهْم إنجلترا بالسلاح والمال، واندفعوا على أساس مذهبي للاستيلاء على البلاد الإسلامية، وذلك لأخذ البلاد وحكمها بحسب مذهبهم، وإزالة ما أحدثته المذاهب الإسلامية الأخرى غير مذهبهم بالقوة وحدِّ السيف.

أغاروا على الكويت سنة (1788) واحتلوها، ثم واصلوا تقدمهم إلى الشمال حتى حاصروا بغداد، وكانوا يريدون الاستيلاء على كربلاء، وعلى قبر الحسين بن علي لهدمه ومنع زيارته. ثم في نيسان سنة (1803) شنّوا هجوماً على مكة واحتلوها، وفي ربيع سنة (1804) سقطت المدينة المنورة في أيديهم، فخربوا القباب الضخمة التي تظلّل قبر الرسول، وجرّدوها من جميع النفائس. وبعد أن انتهوا من الاستيلاء على الحجاز كلّه ساروا نحو الشام، وقاربوا حمص.

وفي سنة (1810) هاجموا دمشق كرّة أخرى كما هاجموا النجف. وقد دافعت دمشق عن نفسها دفاعاً مجيداً، ولكن الوهابيين مع محاصرتهم لدمشق انطلقوا نحو الشمال وبسطوا سلطانهم على أكثر أراضي سورية حتى حلب. وكان معروفاً أنّ هذه الحملة الوهابية عمل إنجليزي، لأنّ آل سعود عملاء للإنجليز، وقد استغلوا المذهب الوهابي في أعمال سياسية لضرب الدولة الإسلامية، والاصطدام مع المذاهب الأخرى، لإثارة حروب مذهبية في داخل الدولة العثمانية.

وهذه الأعمال الوهابية تعطي الأجوبة القاطعة عن الأسئلة التي تطرح نفسها: ما الذي يجعل النظام السعودي يتماشى مع الدعوة الوهابية؟ هل هو مجرّد تبادل مصالح بينهما، فتُقدّم الوهابية للنظام فروض الطاعة والشرعيّة الدينية مُقابل تقديم كلّ أنواع الدعم المادي والمؤسساتي لها واحتضانها في داخل تركيبة النظام، بما يتيح لها فرض سلطتها الدينيّة في الداخل السعودي والدعوة لمعتقداتها في الخارج؟ أو أنّ الأمر يتجاوز معادلة تبادل المصالح إلى ما هو أبعد منها؟.

إنّ من يتمعّن في طبيعة العلاقة بين الوهابية وآل سعود، يُدرك أنّ هذه العلاقة أبعد من تبادل مصالح، وهي تتجاوز البُعد المصلحي إلى ذاك الأيديولوجي والثقافي، حتى يمكن القول: كما أنّ وظيفة الوهابية السياسيّة هي سعودية، فإنّ النظام السعودي هو وهابي في معتقده السياسي ومؤثراته الفكرية والثقافية، وهذا يعني أنّ عقل النظام السعودي هو عقلٌ وهابي في أيديولوجيته السياسية وثقافته وفهمه للآخر والأشياء من حوله وكيفية التعامل معها.

يذكر مؤرّخ الدولة السعودية الأولى /عثمان بن بشر النجدي / في كتابه (عنوان المجد في تاريخ نجد) المذبحة التي نفّذها الوهابيون في كربلاء (سنة 1216 هجرية) فيقول: "وفيها سار سعود (يقصد سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود) بالجيوش المنصورة والخيل العتاق المشهورة من جميع حاضر نجد وباديتها. . وقصد أرض كربلاء، وذلك في ذي القعدة، فحشد عليها المسلمون (أي الوهابيون) وتسوّروا جدرانها ودخلوها عنوة وقتلوا غالب أهلها في الأسواق والبيوت، وهدموا القبّة الموضوعة على قبر الحسين، وأخذوا ما في القبّة وما حولها، والنصبة الموضوعة على القبر وكانت مرصوفة بالزمرد والياقوت والجواهر، كما أخذوا جميع ما وجدوه في البلد من أنواع الأموال والسلاح واللباس والفرش والذهب والفضة والمصاحف الثمينة، وغير ذلك مما يعجز عنه الحصر...

ويقول /عثمان بن بشر النجدي /رداً على انتقاد المسلمين لما فعله الوهابيون بأهل كربلاء مفتخراً: وقولك إننا أخذنا كربلاء وذبحنا أهلها وأخذنا أهلها فالحمد لله رب العالمين، ولا نعتذر عن ذلك، بل نقول: "وللكافرين أمثالها". ويقول

في موضع آخر: "وأقمنا بها عشرة أيام وذبحنا ودمّرنا ما بلغك علمه". وكان التعليل واضحاً، فهم يتحدّثون عن أنّ الوهابية هي الإسلام وغيرهم ليس بمسلمين ؛ طبقاً لما قرّره الشيخ/ محمد بن عبد الوهاب/ في رسائله.

ثانياً- الداعشية والوهابية

أصبح صعود الدولة الإسلامية "داعش" في العراق وسورية، نوعاً من الوحي لدى المجتمع الدولي، بدءاً من الهروب من تنظيم القاعدة إلى إعلان الخلافة والخليفة زعيمها أبو بكر البغدادي. ومن أجل وضع تصور عقلية تنظيم "داعش" ودوافعه، ننظر إلى أبعد من داخل المملكة العربية السعودية لبحث كيف مكّن المذهب الوهابي المتزمّت أيديولوجية داعش والجماعات الإرهابية الأخرى على حدّ سواء من مواصلة الإرهاب وفق التطرّف الإسلامي الآن وربّما في المستقبل.

فكل شيء واضح جداً، إذ إنّ لاهوت "الدولة الإسلامية" متبادل مع العقيدة الدينية الوهابية التي حكمت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا.

فعملية البغدادي في إقامة دولة إسلامية تجري بالطريقة نفسها التي استخدمها /محمد عبد الوهاب وابن سعود /في القرن الثامن عشر، في احتلال الأراضي وإجبار السكان بلا رحمة على القبول أو الموت، حيث تقوم تكتيكات "داعش" الوحشية على قطع الرأس والجلد، وحظر التدخين والموسيقى، واللباس القسري على النساء، جنباً إلى جنب، مع دوران مستمر للكتب والوثائق الوهابية بين المدارس التي تسيطر عليها، والتي تعكس الغاية من الفكر الوهابي، هذه الكتب والوثائق نفسها التي يمكن العثور عليها في المملكة العربية السعودية.

وإذا كانت الداعشية هي التعبير العنفي والحركي للعقيدة الوهابية، عندها سنُدرك أنّ العقل السياسي للنظام السعودي هو عقل داعشيّ بامتياز. وإنّ ثقافته السياسية هي ثقافة داعشيّة في العمق. أمّا الفارق بينهما فهو أنّ النظام السعودي يُمارس داعشيته كنظامٍ قائم، يحمل غطاءً أمركيّاً وغربيّاً تُفصّله المصالح الاقتصاديّة ودور النفط، في حين أنّ «داعش» تمارس داعشيتها كحركة إرهابيّة، لا تجد داعياً لتسويغ أو تلطيف ممارساتها الداعشيّة كما يفعل النظام السعودي،

الذي يستثمر جميع إمكانياته لستر داعشيته، أو تجميلها وتلميع صورتها وإعطائها مشروعيّة الدولة.

المُشابهة بين الداعشيّة والنظام السعودي/ الوهابي تقتضي بيان حقيقتها، حيث ينبغي القول: إنّ الداعشيّة هي بالدرجة الأولى ثقافةٌ وقيم سلوكيّة تقوم على الأحادية، فترتكز إلى الإلغائيّة وليس التنوّع. تمارس التسلّط وتنتهج العنف وتلغي جميع معاني الإنسانيّة، وتختزن عنصريّة مفرطة تجاه الآخر، أي آخر هدفها السلطة والتوسّع فيها وليس البناء والتنمية. تجنح إلى الاستئثار بكلّ شيء، وتحتكر المال والثروات وحتّى البشر. تنزع إلى القمع والاضطهاد، لا مكان لديها لأيّ معنى من معاني الحريّة. كلّ ما تحت يديها ملك لها، أو خادم لسلطانها ودوام تسلّطها.

وفي كتاب (كشف الشبهات- ط4، القاهرة) يقول /محمد بن عبد الوهاب /عن عقيدة الولاء والبراء: "إنّ الإنسان لن يستقيم له إسلام وترك الشرك، إلاّ بعداوة المشركين والتصريح لهم بالعداوة والبغض". وحكم /عبد الوهاب/ يكفّر الشيعة كلّهم، ويعتبر بلدهم بلد حرب. ويقول: وإن يشهدون كلّهم بقول: "لا إله الاّ الله وأن محمدا رسول الله، ويصلّون الجمعة والجماعة، فلمّا أظهروا مخالفة الشريعة في أشياء دون ما نحن فيه، أجمع العلماء / الوهابيّون على كفرهم وقتالهم، وأنّ بلدهم بلد حرب، فغزاهم المسلمون حتى استنقذوا ما بأيديهم من بلاد المسلمين".

في هذه المدرسة تخرّج منظرو ما يعرف بالسلفية الجهادية، كتنظيم القاعدة وما تفرّع عنها، ومنها ما يعرف اليوم بـ"بداعش". وثمّة محوران يشكّلان العمود الفقري للفكر التكفيري هذا، هما: **الحاكمية**، **وعقيدة الولاء والبراء**. وهنا يظهر التطابق التكفيري بين الوهابية والداعشية، في الفكر والعمل.

لا يختلف اثنان من المسلمين حول أنّ الحكم لله "إِنِ الْحُكْمُ إِلاَ للّهِ" (سورة الأنعام، الآية 57)، وأنّ الحكم هو حكم الشريعة ولا يجوز الاستناد إلى غيرها، فضلاً عن التحكيم بخلافها "فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً" (سورة النساء، الآية 65) وقوله تعالى: "أَفَغَيْرَ دِينِ اللّهِ يَبْغُونَ" (سورة آل عمران، الآية 83). إلاّ أنّ الفرق

بين الطوائف الإسلامية وهذه الجماعات التكفيرية، هو أنّ الأولى تنظر إلى الاختلاف في قراءة النص الديني من خلال الأصول والبُنى الفكرية التي يعتمدها العلماء.

ومن هنا لا يمكن تكفير كلّ من خالف في الرأي، لأنّ الأصل في الكفر هو إنكار الضرورات الدينية؛ أمّا الإيمان بها والاختلاف في فهم النص الديني فلا يمكن الحكم عليه بالكُفر.

أمّا الوهابيون / التكفيريون فقد اتّخذوا منحى آخر تبعاً لمؤسس مذهبهم /محمد بن عبد الوهاب/، فهم لا يقرّون بتعدّد القراءة للنص الديني وإمكانية الاجتهاد في فهم النص، فيعدّون أنّ ما ذهبوا إليه هو الرأي الفريد / الوحيد. فإن ذهب أحد المسلمين إلى غير ما ذهبوا إليه، عدّوا ذلك خروجاً عن سلطة النص الديني وتكذيباً لله ولرسوله.

وبين الحاكمية والولاء والبراء، تتسلّل عقيدة أخرى هي أخطر من كلّ ما تقدّم، وهي عقيدة أنّ الأصل في الناس الكفر ما لم يثبت إسلامهم بدليل، والدليل عند الوهابيين أن تؤمن بما يؤمنون به. وهذه قاعدة تستحلّ دماء ما عداهم وأعراضهم وأموالهم.

ولو قام المسلمون بتطبيق القواعد التكفيرية التي يستعملها "التكفيريون" للحكم على كفر من يكفرونه، لأوصلت تلك القواعد إلى تكفير الصحابة كلّهم، والتابعين وتابعي التابعين إلى يوم الدين.

فبالردة والكفر انطلق هؤلاء التكفيريون، وأصبح الدين مع الوهابية والداعشية ديناً متقوقعاً، فبدل أن يكون الإسلام هو الذي يشكّل هوية المجتمع، وينطلق نحو عالميته التي أرادها الله وبعثت بها الدعوة، تحوّل الدين معهم إلى هوية صغيرة لفئة في داخل المجتمع تحتكر الدين، وتمارس باسمه أبشع الأعمال الإرهابية /الوحشية، ضدّ المسلمين وغيرهم. وبدل أن يكون الإسلام يهدي الكافرين إليه، ويخرج الناس من الظلمات إلى النور، أخرج هؤلاء الإرهابيون / التكفيريون معظم المسلمين عن إسلامهم وكفروهم.

قد تنطبق هذه المواصفات على الداعشية والوهابية، ولكنْ إذا ما جرت المقارنة بأبعادها المختلفة، تظهر أنّ داعشيّة النظام السعودي الوهابي، أسوأ من "تنظيم داعش "لثلاثة أسباب:

1- أنّ الوهابية خرّجت معظم حركات التكفير والإرهاب والإجرام، كالقاعدة و«داعش».

2- داعشيّة النظام السعودي / الوهابي، تملك الكثير من الإمكانيّات الماديّة وغير الماديّة، ولديها غطاء أميركي وصهيوني.

3- داعشيّة النظام السعودي/ الوهابي هي داعشيّة مقنّعة تتستّر بالدّين، وتتصرّف باسم القانون، حمايةً لولاة الأمر.

والخلاصة: إذا كانت الممارسات التي يطبقها تنظيم /داعش/ بحق الناس في المناطق التي يجتاحها في سورية والعراق، تنطلق من هذه تعاليم الوهابية، وبعيدة عن الإسلام فكراً وممارسة، فهل ثمّة شك في تلك العلاقة الوثيقة بين الداعشية والوهابية؟ وإلاّ لماذا يحتوي الكيان السعودي/الوهابي، التنظيمات الإرهابية ويدعمها تحت أسماء مختلفة، ولا سيّما (داعش والنصرة.. وأخواتهما)، وبتأييد ممّن يزعمون الغيرة على الإسلام وحمايته ؛ فحركتا **الوهابية والداعشية تشكّلان مع الصهيونية العالمية ثلاثياً مقيتاً متعصّباً ضدّ العروبة الأصيلة والإنسانية والشرائع السماوية** التي تنادي بالعدل والمساواة والتآخي، واحترام الآخر من دون تمييز أو تعصّب. متناسين قول الخليفة عمر بن الخطاب: "متى استعبدتم الناس وقد ولَدَتْهُمْ أمهاتهم أحراراً؟".

ثالثاً- الداعشية والسلفية

يمثّل /أبو بكر البغدادي/ الحركة السلفية بكلّ أبعادها، بل هو السلفية ذاتها؛ وهذا يرجع جزئيّاً إلى حقيقة الأشرار التي تعصف في أي معركة تلوّح براية السلفيّة. وُلِد البغدادي في عائلة تتبع العقيدة السلفية، ووالده الشيخ عواد من وجهاء عشيرة /البوبدري/ العراقية، وأعمامه دعاة في العراق، حسبما يشاع.

بدأ البغدادي نشاطاته منطلقاً من الجانب الدعوي والتربوي، إلاّ أنّه ما لبث أن انتقل إلى الجانب الجهادي، حيث ظهر كقطب من أقطاب السلفية الجهادية،

وأبرز منظريها في محافظتي ديالى وسامراء العراقيتين. ولكن معظم الجهاديين ليسوا سلفيين، ومن الطوائف الأكثر التزاماً بالإسلام وترفض الدولة الإسلامية. وهي ملتزمة بتوسيع دار الإسلام، أرض الإسلام، حتى وإن كان ذلك مع تنفيذ ممارسات وحشية مثل: استخدام الرقّ وبتر الأطراف، فالأولوية الأولى عندها هي تنقية الشخصيّة والشعائر الدينيّة، وهم يعتقدون أنّ أي شيء يحبط هذه الأهداف، مثل التسبّب في حرب أو أي اضطرابات من شأنها عرقلة حياة الصلاة والحلقات الدراسيّة فهي ممنوعة.

يقول /بريتون بوكيوس/ إمام السلفيين في مسجد فيلاديلفيا: إنّ هدفه الرئيس هو تشجيع الحياة الحلال للمصلين في مسجده، لكن صعود الدولة الإسلامية يجبره على النظر في المسائل السياسية التي تكون بعيدة جدّاً عن أذهان السلفيين. "فمعظم ما سوف أقوله حول كيفيّة الصلاة وكيفية اللباس. ولكن عندما تحصل أسئلة حول الاضطرابات الاجتماعية، فستكون سليمة مثل تشي غيفارا".

وعندما ظهر أبو بكر البغدادي اعتمد /بوكيوس/ شعار "ليس لي خليفة"، فهذا كان في زمن النبي. وقال: إنّه كان يعلم أنّ أسوأ حالة ممكنة لجميع المسلمين، كانت حالة من الفوضى، ولا سيّما في الأمة (المجتمع المسلم)، وبناء على ذلك فإنّ الموقف الصحيح للسلفيين ليس في زرع الفتنة من (زمرة أو فئة منشقّة) وبعض المسلمين المرتدين المؤيّدين لها. وبدلاً من ذلك يعتقد /بوكيوس/، مثل غالبية السلفيين، أنّ على المسلمين الابتعاد عن السياسة، والاتفاق مع الدولة الإسلامية بأنّ شريعة الله هي القانون الوحيد، وبالتالي هي التي تجنّب ممارسات التصويت وإنشاء الأحزاب السياسية. وكما قال النبي: "ما دام الحاكم لا يدخل في الكفر، الكفر الواضح، فهذا يعطيه الطاعة العامة".

وقال /بوكيوس/: إنّ العقيدة الكلاسيكية تحذّر جميع المسلمين من التسبّب في الاضطرابات الاجتماعية، ويحذّر السلفيين من تقسيم المسلمين بعضهم من بعض، من خلال الطرد الجماعي، على سبيل المثال الذين يعيشون من دون البيعة للخليفة لا يكون منهم جاهل أو غير جاهل، لأنّ البيعة لا تعني الولاء المباشر للخليفة، وبالتأكيد لا تعني الولاء لأبي بكر البغدادي، فطريقة إنشاء خلافة

البغدادي تتناقض مع التوقّعات. ولكن البيعة يمكن أن تعني على نطاق أوسع، الولاء للعقد الاجتماعي والديني الملزم لمجتمع المسلمين، سواء كان يحكمه الخليفة أم لا.

ويستشهد /بوكيوس / بأنّ عدداً كبيراً من رجال الدين السلفيين الحديثين، يقولون: إنّ الخلافة لا يمكن أن تأتي إلى حيز الوجود، في الطريق المستقيم إلاّ من خلال إرادة الله التي لا لبس فيها، وسوف تنطوي على إجماع علماء مكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة، وهذا لم يحدث لأنّ الدولة الإسلامية (داعش) جاءت من العدم، ويعتقد السلفيون أنّ على المسلمين توجيه طاقاتهم نحو إتقان حياتهم الشخصية، بما في ذلك الصلاة والطقوس والنظافة.

إنّ المسؤولين الغربيين ربّما يبذلون قصارى جهدهم للامتناع تماماً عن الإدلاء بدلوهم في مسائل الجدل اللاهوتي الإسلامي. وجنحة الرئيس /باراك أوباما/ أنّه وضع نفسه في المجرى التكفيري عندما ادّعى أنّ الدولة الإسلامية "ليست إسلامية"، أي أنّها سخرية تأتي من مسلم كابن من غير المسلمين، وضع نفسه في تصنيف أنّه مرتدّ، ويمارس الآن التكفير ضدّ المسلمين. فالتكفير الممارس ضدّ المسلمين يثير ضحكات الجهاديين (مثل خنزير مغطّى بالبراز يقدّم المشورة الصحيّة للآخرين).

ويضيف /بوكيوس/ أظنّ أنّ معظم المسلمين يقدّرون مشاعر أوباما الرئيس الذي يقف معهم ضدّ البغدادي والشوفينيين غير المسلمين، ويحاولون توريطهم في الجرائم. ولكن معظم المسلمين ليسوا عرضة للانضمام إلى الجهاد، والذين هم عرضة لزيارة الدولة الإسلامية، اتضحت شكوكهم، لأنّ موقع الولايات المتحدة من الدين يخدم أغراضها. فضمن حدود ضيّقة من اللاهوت تقع دندنات الدولة الإسلامية مع الطاقة والإبداع. ولكن خارج هذه الحدود، لا يمكن أن تكون أكثر المناطق القاحلة والخامدة رؤية للحياة، كما الطاعة والنظام والمصير.

وعلى هذا النهج فتنظيم داعش الآن، وفور دخوله أي مدينة سنيّة يعمد إلى البحث عن المعارضة السنية وكل من يرفض الانضمام إليه، وبعد مبايعة خليفته تتم تصفيته، فهو قد قَتَلَ وذبح (800)من أبناء عشيرة الشعيطات السنية في محافظة دير الزور شرق سورية، وأصدر حكماً بالقتل على كل من يتجاوز عمره (14)

ربيعاً، وكذلك أعدم التنظيم ما لا يقل عن (500) من أبناء عشيرة /البونمر/ في محافظة الأنبار غرب العراق، من بينهم 29 امرأة، وهو بذلك يبعث رسالة مخضبة بالدماء للصحوات ولبقية أبناء السنة الذين يعارضون ويرفضون الخضوع للتنظيم.

وهكذا فإن النهج المتوحش الذي يسلكه «داعش» هو القتل بلا تمييز، لدين أو مذهب، حتى وصل الإرهاب الداعشي إلى السعودية التي دعمت القاعدة وتدعم النصرة، وذلك من خلال الهجوم على المراكز الأمنية وتفجير المساجد، حيث أعلنت الجهات الأمنية أنّ تنظيم داعش عمد في استراتيجيته إلى تقسيم المملكة إلى خمس ولايات أو قطاعات، والعمل في داخل تلك القطاعات بتشكيل خلاياه وتزويدها بالسلاح، ورصد المواقع المستهدفة، وإنشاء جناح للمعارك والمفخخات والاغتيالات.

وقد تمّ رصد أهداف آنية للتنظيم، وأخرى بعيدة المدى، وتم الكشف عن خلايا كانت تخطط لتنفيذ هجمات مختلفة في المملكة، وكان من بينها خلية تطلق على نفسها «جند بلاد الحرمين»، تكوّنت من (15) شخصاً جميعهم سعوديون، تزعمها شخص متخصص في صناعة العبوات المتفجرة.

فتنظيم داعش لا يرى المخالفين له سنةً وشيعةً أو غيرهم سوى أنهم مرتدّون أو كفار، وأنّ كلّ من لم يبايع خليفتهم ليس في أراضي سيطرتها فحسب، بل في العالم أجمع، فهو إمّا مرتدّ أو كافر، ودمه وماله حلال، ولذلك يستخدم جرائمه وإرهابه سبباً للاختلاف مع الآخر وإثارة الحروب الطائفية.

المراجع

ـ الجيرودي ،فارس رياض: (2014)، في الداعشية والوهابية والصهيونية، منتدى دعم المقاومة(9/4).

www.Forum.qawem.org

ـ سلمان، علي عبد: (2014)، الوهابية والداعشية تَطابقٌ في الفكر والعمل، وكالة أنباء (براثا) 8/17.

www.burathanews.com/Arabic/reports/245257

ـ العوا، محمد سليم: (2011)، نشأة محمد عبد الوهاب والحركة الوهابية السلفية، مدونة السلفية والسلفيين (30 تشرين الأول / أكتوبر) :

www.Asalafy-blogspot.com/2011/10/plogs-post_30.httiml

ـ قناة المنار، أرشيف: (2016)، داعش وداعشية النظام السعودي (2/11)

www.almanar.com.ib/adetails.php?eid=1421077

ـ بن عبد الوهاب، محمد: (2008)، كشف الشبهات، دار الإيمان ، ط4، 15/أكتوبر/ تشرين الأول : www.waqfeya.com/**book**.php?bid=200

ـ وكالة أنباء الشرق الجديد: (2016)، التماهي بين الداعشية والوهابية، 8/13:

www.neworientnews.com/archive1/news//fullnews.php/news_id

- Glapper, Lincoln (2016) Wahhabism, ISIS, and the Saudi Connection | Geopolitical Monitor(31,January)

https://www.geopoliticalmonitor.com/wahhabism-isis-and-the-saudi-connection/

- Slidedshare (2015) Is it Islamic,Crusade,Zionism orWahhabi State? December 16.

www.slidedshare.net/fadila/isis-is-it-Islamic-Crusade-Zionism- or-Wahhabi- State?

العدد 60/الربع الرابع لعام 2016

القراءات المرتبكة وفكفكة الاستعصاءات

حسن إبراهيم أحمد

في قراءة التاريخ والتراث، ليس هناك منهج واحد ولا سوية واحدة، وعدّه مجرد عملية حفظ للمعنى أو مستودعاً للأحداث غير كافٍ، فهو أحد مصادر ومرتكزات الشخصية الحضارية، ومن محفزات التجدد، عندما نحسن قراءته، أو أحد محبطات التطور عندما نقدّسه ونحيله إلى الجمود، ولقد أكد الكثيرون أن إهمال دراسته دراسة تحليلية نقدية لن يكون في مصلحته ولا في مصلحة الأمة والبلاد، بل إن دراسة مثل هذه ستساهم في إخراجنا من عوالم الإعاقة المتربصة، حين نكون جادين.

لقد كانت التطورية المرتكزة على نظرية **دارون** في أصل الأنواع وتطورها، إحدى أهم المناهج التي بدأ النهضويون العرب منذ أواخر القرن التاسع عشر يأخذون بها لتفسير تاريخهم، باعتبار الإسلام هو الصيغة الأرقى التي بلغتها عقائد الأقوام عبر تطور متواصل، وصولاً إلى ضرورة الأخذ بمبادئ التطورية من أجل الخروج بالواقع من إعاقاته أو تكلّسه في جميع المجالات، وليس غريباً أن يأخذ بهذه الفكرة رجال فكر وعلم، ورجال دين.

إن تحنيط التاريخ والتراث كما تحنط جثث القادة يؤدي إلى مشهديات تفضي إلى الإمساك بالواقع ومنعه من التطور، وتخرجه من حيوية الحياة، مما يعني أن القدرة على فهم الواقع فهماً علمياً لن يحصل ما لم تكن هناك قدرة على فهم المعطيات المانعة له من الحراك، وبعض هذه أو أكثرها مرتبط بالتراث وغلبة الفهم التقليدي الاستاتيكي له، ومما يعني أيضاً أن ضرورة فهمه فهماً ديناميكياً هو أمر مُلِحّ، من دون أن يعني ذلك الغض منه أو انتقاصه، حيث إن عملية قراءته قراءة متجددة تخلصه من رواسب الأيام التي علقت به أمر في غاية الضرورة، تخرجه من ربطه بالتخلف في نظر الكثيرين.

لست صاحب فكرة الخروج من حاكمية الماضي، ولا أول أو ثاني من طرحها، هي مطروحة بقوة على ساحة الفكر والثقافة، وقد ظهرت دراسات كثيرة في جميع مجالات الثقافة العربية تدعو لتجديد هذه الثقافة، ولقراءة التراث قراءة متجددة، وكان بعض هذه الدعوات متشنجاً أو ثأرياً أو قادماً من خارج السياقات التراثية التي تتيح الضلوع في فهمه، فكنا أمام قارئين: إما **قارئ متزمت** يكرر عن وعي أو عن غير وعي كل ما راكمته الأيام، مما يمنع النظرة العلمية، فانخراطه في التراث بنيوي متحجر، أو **القارئ الثاني** الذي يقرأ التراث من خارجه، دون أن يكون ضليعاً به، فلا يرى إلا ما يسببه من إعاقات للوعي المتجدد، وتكون النتيجة رفضه أو نفيه، مما يثير حفيظة التراثيين، ويشعل حرباً بين متناقضين. وهنا نذكر برأي لطفي السيد: إن أول التقدم قتل القديم درساً.

القراءة العلمية النقدية التي تقف على ما في التراث من مكامن القوة، وما فيه مما يعيق التقدم، كانت هي الضحية وخارج المفكر فيه حتى فترات قريبة، حيث بدأت دراسات جديدة تظهر، مع أنها تجد مقاومة عنيفة.

لم نفهم بعد أن الخروج من عباءة التراث خروجاً نهائياً أمر ليس في الإمكان، وربما كان ذلك نتيجة الحركات الاستعراضية التي تحكم العلاقة بين طرفين تنفقد الثقة بينهما، ويسود التشنج والعداء. لقد انسحب ذلك على الحداثة وفكرها وثقافتها، فقد أصبحت حقولها مواقع معارك مثل تلك التي تجري بين التراثيين والحداثيين في الثقافة العربية. يجب أن نفهم أن تقويض البنى الفكرية الإيمانية المتحجرة والمسببة للإعاقة، لا يكون بمهاجمتها وشتمها، أو بيان عدم صلاحيتها، فليس للإيمان زمن صلاحية عند المؤمنين، مثلما لا يكون أي جزء منه غير صالح

عندهم، إنما يكون بطرح بدائل ذات قدرة على التمكن في الأوساط الشعبية، لا في أوساط المثقفين فقط، وهذا يتطلب الكثير من الحذر والتدرج البطيء.

ربما كان هذا هو الجانب الهام المرافق لحركة يجب أن تبدأ من داخل بنية التراث، ومن قبل من يشتغل به، ممن ولا يرقى الشك إلى اتهامه بالتآمر عليه أو الاستهانة به. ومع أنني لست من المولعين باستحضار المثال الأوروبي، لكن السياق يستوجبه، حيث بدأ الحراك التطوري النهضوي في أوروبا، بما أطلق عليه ((الإصلاح الديني)) والمصطلح خاطئ كما نرى فليس في الدين خلل كي يصلح، وما ينبغي إصلاحه علاقتنا به تاريخياً أو تطبيقه، وهذا لم يقم به مثقفون من خارج البوتقة الدينية (الكنيسة)، إنما قام بها لوثر وكالفن وغيرهما، ممن هم أعمدة و مرتكزات الثقافة الدينية، فهم رجال دين اكتسبوا مصداقية حضورهم من انخراطهم في الكنيسة وثقافتها، ولما وجدوا أن الأخطاء تتراكم، ولابد من حركة تصلح شأن المؤمنين والكنيسة وتعيدهم إلى الأصول، فعلوا ذلك بكل جرأة ودراية، مما دعا لاتهامهم بالإيمان المنحرف أو المهرطق، وليس بنفي الإيمان أو استبعاده عنهم، ولما وجد الناس أنهم أمام خيارين إيمانيين اندفعوا نحو الجديد القديم، وهو حركة رجعية في أساسه، لكنه حرك المياه الراكدة. وساند السياسيون في بعض المناطق الحركة لأهداف سياسية، وكانت هذه الحركة من أهم الأسس التي بدأ البناء عليها للخروج بأوروبا إلى الحداثة.

لقد كان أبرز من قادوا الحركة العلمية في أوروبا، من رجال الكنيسة أو المتدينين، **كوبرنيكوس** أحد رجال الكنيسة، **وجيوردانو برونو** الذي أعدم حرقاً عام /1600/ لمقولاته العلمية التي عُدّت منافية للإيمان، وكان رجل دين، وهكذا في مجال العلوم الكونية أو الإنسانية، مما هو معروف في تاريخ نهضة أوروبا.

لم تكن البدايات في بلادنا خارجة عن هذا السياق، فلم يكن **رفاعة الطهطاوي** سوى شيخ أرفق بالبعثة العلمية إلى فرنسا ليقوم بالشؤون الدينية لأعضاء البعثة، أي إماماً لهم، وهو صاحب الإشارات الأولى للحداثة بما نقله عن الأوروبيين. كما أن دارس حراك النهضة العربية لا يستطيع درسها من دون أن يكون رجل دين مثل **جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي** وغيرهم، في

عداد الأسماء اللامعة الذين تأسست النهضة على فكرهم. ويمكن القول: إن التضحية بفكر هؤلاء وإهمال نهجهم النهضوي التنويري التحديثي، كان أسوأ ما لاقته النهضة. لقد كان فكر هؤلاء مبنياً على أساسين: الأول، هو الضيق بالتخلف الذي يعاني منه المسلمون، ومدى التردي في سلوكهم الإيماني العقدي، حيث أصبحت الخرافة والتخلف سمة على هذا الإيمان. فمما يذكره **عزيز العظمة** في كتابه ((العلمانية من منظور مختلف)) أن العامة رشقوا الشرطة بالحجارة عندما جاؤوا لمرافقة العاملين لتنظيف الجامع الأزهر، مما تراكم فيه من قاذورات إثر اجتياح مرض الطاعون للقاهرة، والخوف من انتقال المرض إلى الأزهر بما فيه من قاذورات، ومن فيه من مشايخ وطلاب علم يساكنون هذه القاذورات. كما كان من التصورات الشائعة فيه لعدم استيعاب العلم من الطلاب، خرافات مثل: أكل الكزبرة الخضراء، ورمي القمل الحي على الأرض[1]. أما الأساس الثاني، فهو معرفتهم بما وصلت إليه شعوب أخرى من تقدم في جميع مجالات الحياة، عندما اطلعوا على ما يحدث في أوروبا، وقد عاين كل من الأفغاني وعبده ذلك مباشرة خلال زياراتهم إلى تلك البلاد.

لنلاحظ أن كلاً من الأفغاني وعبده والكواكبي قد لاقى عنتاً وصعوبات، وعند التدقيق نجد أن هذه الصعوبات والهجوم عليهم، ليس مصدرها الشعب(المؤمنون)، بل كان ذلك من جهتين: رجال السلطة السياسية الذي يخشون التنوير وفكره بفطرتهم وطبيعة مراكزهم التي لا يريدون سوى الحفاظ عليها، تقدَّمَ الناس أم تخلفوا، ويلحق بهم باسم السلطة، رجال دينها، مثل شيخ الإسلام في السلطنة العثمانية، الناطق باسم السلطان في هذا المجال، ومعلوم كيده للأفغاني، كما أن محمد عبده تعرض للنفي من الإنكليز والخديوي، ومات الكواكبي في القاهرة مسموماً بإشارة من السلطان عبد الحميد كما قيل، بالاتفاق مع الصيادي شيخ الإسلام.

والجهة الثانية التي شنت الهجوم التكفيري على الشيوخ النهضويين، هي زملاؤهم من رجال الدين الذين خافوا من خسارة مكاسبهم، فبرزوا أعداء للتنوير. ويُمكن الإشارة إلى تلك الصرخة التي أطلقها الشيخ عليش عندما قرأ كلمة ((أساطين)) التي يصف بها محمد عبده كبار رجال الدين الإسلاميين، وقال:

اعطوني سكيناً أذبح بها هذا الكافر، يقصد عبده، لكنه عندما اجتمع بعبده وبيَّن له الأخير أن كلمة أساطين ليست جمع أسطوانة، وإنما تعني كبار رجال العلم، تراجع عن تهديده، بعد أن برهن على السوية المتدنية لفهمه.

إن مناكفة بعض رجال الدين لأمثال هؤلاء الأعلام النهضويين الكبار، يجب أن تقرأ قراءتها الصحيحة، وهي أن هؤلاء يبحثون عن دور، وهم بحكم ثقافتهم التقليدية المتزمتة، يرون أن المكانة يمكن أن تحصل عن طريق جذب الناس بإيهامهم أنهم يقودون حركة الدفاع عن الدين والعقيدة، حتى وهم يدافعون عن مصالحهم. الأمر يجد تفسيره الآن في موقف مفتي المسلمين في إحدى الدول العربية من عقد الزواج المدني، أي خارج المؤسسة الدينية، المثار في شباط 2013، حيث قال هذا المفتي إن من يوافق عليه ويفعله كافر مرتد لا يغسل ولا يكفن ولا يدفن في مدافن المسلمين، وكان قد وقف الموقف المتشنج ذاته بإعلانه أنه مستعد للشهادة من أجل الموضوع ذاته، في الوقت الذي يؤكد رجال دين مسلمون آخرون أن عقد الزواج مدني؛ لأنه ليس من أصول الدين، وغايته الإشهار، بالتالي ليس بالضرورة أن يكون دينياً. ويرى رجل الدين المسيحي غريغوار **حداد** أن تصلب رجال الدين الإسلامي والمسيحي ضد الزواج المدني، ناتج عن أنه يهدد مصالحهم المادية، ولا علاقة له بكفر أو إيمان[2]. هذه الأصولية أحد أشكال الارتدادات التي يولدها فكر نهضة مجهضة وتنوير مخذول، وهذه الاستعصاءات التي تضع العصي بالدواليب ناتجة عن عدم القدرة على الربط بين مقتضيات التطور وطرائق فهم النصوص والاستنباط منها (الاجتهاد).

إن النظرة التاريخية الفاحصة تظهر أن الناس أو العامة عبر التاريخ كانوا يقفون في مواجهة التنوير ورجاله، مع أن هؤلاء يدافعون عن العامة ومصالحهم، حتى إن كبار المتكلمين الذين دافعوا عن حرية الإرادة ضد الجبرية، ودافعوا عن حرية الإنسان، كان العامة يواجهونهم بالعداء نتيجة تأليب من رجال الدين الآخرين. وقد ظهر هذا في ما عرف بـ((محنة خلق القرآن)) الربع الأول من القرن الثالث الهجري، حيث كان المتكلم يموت فلا يخرج في جنازته إلا القليل ممن قضى حياته في الدفاع عنهم، في حين يلتف هؤلاء الناس حول من وقفوا مع الفكر الجبري ضد حرية الإرادة، ممن سموا ((أهل الحديث))[3].

يبدو أن الزمن ضعيف الإمكانية في التغير من هذا الجانب، فالعامة كثيراً ما تلتزم جانب المتزمتين، وإذا كانت المسائل تحتمل توظيف العقائد فيها، فأصحاب الأيديولوجيات الإيمانية، هم الأقدر على جذب المؤمنين ضعاف الثقافة من دون المتنورين، وهم القلة.

أنا أنساق هنا مع الرأي القائل: إن انقطاع رجال الدين الكبار، أصحاب الكاريزما عن قيادة الفكر النهضوي التحديثي كما كان يفعل محمد عبده، قد حرم النهضة من أهم مرتكزاتها. هذه تصنع متطلبات تطرح على الناس وعياً جديداً للمسائل، يستطيع شغل الحيز الذي تجري فيه المعركة. لقد قام عبده إضافة إلى دعوته إلى نبذ التخلف حين قال: إنه قضى عشرين سنة يكنس ما علق في ذهنه من أثر الأزهر، ولم يتخلص منها جيداً، قام بقراءات جديدة في التراث على ضوء وعي جديد يخرج بالواقع من حالة النكوص والتراجع.

مثل هذا الوعي أو الفهم للمسائل التراثية والدينية، لا يلزمه الإمكانات العلمية الفائقة والجريئة فقط، إنما يلزم من يتصدى له، الإرادة القوية والعقل المنظم القادر على تكوين بؤر جاذبة، لكن الأهم من ذلك هو أن لا يكون هناك انقطاع في الجهد التنويري. بمعنى أن تكون أجيال التنويريين متتابعة وفي تزايد مطرد أفقياً وشاقولياً، بحيث تشمل مسائل الحياة جميعها، وطبقات المجتمع ومناطق وجود من يوجه الخطاب إليهم.

إن الانقطاع الذي حدث، بحيث لم نجد بعد الأفغاني وعبده والكواكبي من يحمل لواء التنوير من داخل المؤسسة الدينية بالقوة ذاتها، ويكون جاذباً للمؤمنين حفاظاً على قوة الحركة التنويرية من ألا يهزمها المتربصون بها، هو الذي أحالها إلى التلاشي، خاصة عندما نجد أن أبرز المرشحين من تلامذة محمد عبده لمتابعة نهجه الإصلاحي، هو **محمد رشيد رضا**، صاحب المنار، قد انحاز إلى التزمت والفكر التقليدي بعد أن جذبته الحركة الوهابية، فأصبح يعالج المرضى بالرقى والأحجبة، وقد جاء من تلامذته ومريديه من أسس حركة الإخوان المسلمين بمساعدة الإنكليز، كما يشير إلى ذلك **جورج قرم** في كتابه ((انفجار المشرق العربي))، والمقصود هنا، هو حسن البنا، أواخر عشرينيات القرن العشرين[4].

هنا نتوقف للحديث عن الأذية التي سببها هذا الانقطاع، أي انقطاع قيادة رجال دين متنورين لحراك النهضة، لقد أشرنا إلى أهمية أن يقوم رجال الدين بذلك، لأنهم أصحاب الأيديولوجية الإيمانية الجاذبة الذين يحوزون ثقة الناس بأن مفاتيح الجنة والنار عندهم أو عن طريقهم، فهم من يفتون لهم مبينين أمور دينهم في كل كبيرة وصغيرة، ومن يؤمونهم في الصلاة. ولم يكن الحكام يخالفونهم فيما لا يؤثر في استبدادهم، لما يعرفونه من قدرتهم في التأثير على المؤمنين، ولسهولة شرائهم وتجبير آرائهم لصالح مؤسسة السياسة.

إذاً بعدم وجود رجال دين متنورين وأصحاب (مشاريع) توعوية متحرري الإرادة حرمت حركة الإصلاح الإسلامية من القيادة الفاعلة ومن زخم الانطلاق، فالأقل قدرة من رجال الدين متابعي التنوير لن يكون لديهم القدرة على مواجهة السلطتين المتحالفتين ضدهم: السياسية والدينية. وهذا من أسرار انقطاع التنوير العربي.

الشيء المهمّ الآخر في هذا المجال هو أن من تصدى لمتابعة التنوير هم من خارج المؤسسة الدينية، مما يسهل التصويب عليهم، خاصة أن أخطاءهم أو تهجماتهم على الدين ورجاله واستهتارهم بقوة حضوره، قد أصاب هؤلاء في مقتل، وسهل تجريمهم أمام العامة، فلا تزال تهمة الكفر والزندقة أو أية تهمة تنتقص الإيمان، تشكل لمن توجه له حفرة يسقط فيها أو مقتلاً، خاصة إذا كان فكره وسلوكه يبدي تهاوناً بالشأن الديني، كما برز لدى أمثال **شبلي شميل وسلامة موسى**، ومن أعلن إلحاده صراحة مثل: **إسماعيل أحمد أدهم**[5]، ما جعل رجال الدين يهللون لمثل هذه الأفكار المبتعدة عن الدين ليوظفوها في إقناع العامة بأن أصحابها، أي التنويريون، يهدمون الدين، ومصيرهم جهنم، ولا يصلحون قدوة أو مثالاً. والناس لا يرضون مساساً بدينهم، حتى المتشكك يخفي تشككه عندها، لأن غريزة الإيمان أقوى من أي غريزة كما أثبتت الأيام، مما يعني أن من أراد مواجهتها فإنه لن ينجح إلا إذا كان ذلك موارية، لشدة ما يواجهه من الناس، والمواجهة الموارية حتى يشك بنجاحها، وتتطلب أن تكون طويلة الأمد، ومركبها الثقافة، وألا يفهم منها انتقاص الدين والإيمان أو الإساءة إليه، وهذا يعني العمل على تكريس وعي جديد حول المسائل المطروحة على ساحة الإصلاح والتنوير، يستفيد من مبادئ العلم التي لا ينكرها الدين، وحبذا لو يقوم بذلك رجال دين، فيتجنبون الهجوم عليهم بالقوة

التي يكون على غيرهم؛ لأنهم من طينة من يقومون بالهجومات، ويوجهون الاتهامات.

إن عدم توفر النهضويين التنويريين بعد الرعيل الأول من رجال الدين الأقوياء، جعل مهمة قراءة الدين والتراث قراءة تنويرية يقوم بها دارسون من خارج الحقل الديني، مما حرم العملية جانباً مهماً من جوانب قوتها الإقناعية، وأضعف الالتحاق بها من العامة الملتحقين بفرقهم ومذاهبهم. وإذا كانت أسماء مثل **محمد أركون وحسن حنفي ونصر حامد أبو زيد وأدونيس ومحمد عابد الجابري ومحمد شحرور وحسين مروة** وغيرهم كثير في عالمنا العربي والإسلامي، لم تبخل بجهدها، فإن أثرها لم يبلغ ما بلغه أمثال **محمد عبده**، وربما كانت شخصية الرجل وانفتاحه واستنارته لم تجد من يوازيها ويماثلها أو ينافسها لمتابعة المشوار، والمعلوم أن الشخصية الأقل حضوراً وقوة إذا جاءت بعد شخصية كارزمية، تكون انتكاساً للمشروع الذي تقوده في السياسة أو الثقافة. ولا ننسى ما تعرض له الدارسون التنويريون في السنوات الأخيرة من ملاحقة، مثلما حصل **لنصر حامد أبو زيد**، وقبله **حسين مروة**، وغيرهما.

الفكر المنفتح قيد التراجع، عكس حركة الحياة المفترضة والمأمولة، والأصولية والتشرذم من سمات الحاضر. في أربعينيات القرن العشرين كان انفتاح فكر أحد شيوخ الأزهر يسمح له باعتبار الشيعة (المذهب الجعفري) مذهباً إسلامياً خامساً، وينظر إليه بتسامح، فهو داخل البوتقة الإسلامية، وفي عام /2013م/ يؤكد شيخ الأزهر لرئيس إيران خطورة المد الشيعي في المجتمعات ذات المذاهب السنية، وكأن شيئاً من خارج الإسلام هو الفاعل عدواناً أو توجهاً نحو الكفر، فالثقافة الحديثة وتراث التنوير والتسامح لم تفعل شيئاً، وكأن الأفغاني وعبده والكواكبي قد خسروا رهان النهضة، فنحن لم نخرج من الإنسدادات أو الانغلاق الطائفي، **وكأنك يا أبو زيد ما غزيت**.

إن تمركز النهضة حول المسألة الدينية يوضح أهمية حسم هذه المسألة باتجاه فك أسر الإيمان ليكون إيماناً من أجل الإنسان والقيم المنفتحة، فيكون رديفاً للتقدم، **ويكون الدين لله والوطن للجميع**.

كان المطلوب من حركة النهوض ومن المنورين الوصول بالأمة إلى موقع ما، لكن إخفاق الوصول إلى هذا الموقع التحديثي، لا يعني العودة إلى الركود التام، لقد استمر الحراك والتململ، وكثرت أفكار الإصلاح، ومن المؤسف أن من بين ما أنتجته من استمرار وجود تيار تنويري ذي مواقع ظاهرة وفاعلة، لم ينجه من إنتاج تيار شديد الأصولية. وإذا كانت حركة الإخوان المسلمين تمثل طلائع الأصوليات الحديثة، فهناك تيارات قد تجاوزتها في هذا المجال، ولدت في حجرها وحجر القوى الغربية والاستبداد، وتجد مرتكزاتها في المزيد من التزمت والتشدد، وهي لا تشغل العرب والمسلمين فقط، بل تشغل العالم بفكرها الجهادي وبنشاطها العنفي الذي يوظف الإيمان. ولا يعدم الغرب القدرة على توظيف طاقاتها. والقوى الأصولية تفيد من تجارب بعضها في تمتين التصلب، مثلما توظف الوهابية لدى القوى الجهادية الحديثة والمعاصرة. وكأنها تتسابق في التطرف.

كان واضحاً أنه لم يعد ممكناً تجاهل ذلك، ولم تعد هناك قدرة على الخروج إلى عالم الاستنارة والتقدم من دون معالجة فكرية هادئة لهذا الواقع المتشنج، لكن هذا لم ينجح حتى الآن.

الارتباك الذي بدا واقعاً مخيماً على مناخ الحراك النهضوي العربي منذ بداياته، والذي لم يهتد إلى مخرج حتى يومنا هذا، ولا غرابة، كان معبِّراً عن طبيعة الجهود والقوى أو الجهات التي حملت مسؤولية الحراك، والواقع الذي كان عليها أن تخوض فيه لتفتح نوافذ في عالم الانغلاق الذي كان سائداً.

لقد وجد **النهضويون** أن حجم الاستعصاءات التي واجهتهم، ومدى تعقيدها، كان يفوق أحلامهم ورغباتهم بالخلاص، بل يفوق طاقاتهم كأفراد متذررين. وربما كانت هذه الحالة من أهم المعوقات التي جعلت النتائج السريعة والحاسمة مستعصية، فالحراك النهضوي لم يكن نسقياً، إنما كان يتسم بالتشتت. وإذا كان **عزيز العظمة** في كتابه المهم ((العلمانية من منظور مختلف)) قد أثبت أن الجديد العلماني قد بدأ يحتل مساحات مهمة في الحياة لدى المسلمين في مجالات أهمها التعليم والقوانين والعادات وأساليب الحياة وغير ذلك، مما أهلت له الدولة التنظيماتية، وهذا كله دقيق وموثق، إلا أن هذا النهوض لا يعبر عن حالة نسقية، بمعنى أن ينهض العالم العربي أو الإسلامي معاً وبوتيرة واحدة أو متشابهة. لقد

كان الحراك ـ كما يشير العظمة ـ يتمركز بعد تركيا، في مصر وبلاد الشام وتونس، في حين أن المواقع العربية والإسلامية الأخرى كانت عصية وبعيدة عن ذلك بدرجات متفاوتة.

لم يكن الاستعصاء مناطقياً فقط، إنما المهم أن الفكر التنويري لم يمس جوهر المسائل التي تُعدُّ مرتكزات للإعاقة مساً تغييرياً فاعلاً، وهذه ليست الفكر فقط والثقافة فقط، بل هي أشكال التعاطي مع الفكر والثقافة. لقد بقيت حياتنا الثقافية ووجباتنا الفكرية على حالها، حصينة ضد المساس بها، بالرغم مما لحقها مما لا يجوز ان يلحقها، والأهم في هذا كله الثقافة الدينية العقدية وما راكمته عبر التاريخ.

فإذا كان هناك عقل ديني أو ثقافة دينية تغذيها النصوص التي تتمركز حولها، فقد تطور عقل إيماني وثقافة إيمانية جعلت النص نصوصاً والعقيدة عقائد، وكلها تصلبت وأصبح من الصعب اختراقها أو فكفكتها.

دين واحد وإيمانات متعددة بتعدد الفئات والمذاهب والطوائف، وكل طرف يعدُّ نفسه ممثلاً لما نطلق عليه الأرثوذكسية (الصراط ـ الدين القويم)، بالتالي كل فئة صنعت ترسيمتها وسيجتها بـ((السياج الدوغمائي المغلق)) بحسب تعبير محمد أركون، بحيث أصبح المساس بها يستدعي الاستشهاد دونها، وهي في غالبيتها تنتمي إلى ثقافة إيمانية بشرية نشأت حول النص المؤسس.

لقد بدا كل شيء محنطاً: التاريخ، النصوص وجهات النظر العادات الطقوس..إلخ، كل شيء بدا صلباً، الكتل الإيمانية (المذاهب، الفرق، الطوائف) بدت صلبة، حصونها العقدية والاجتماعية بدت صلبة، فاقدة المرونة في التعاطي معها. حتى بعض الشكليات المتعلقة بأزياء رجال الدين أو مظاهرهم وترسيماتهم، وأزياء النساء، وغيرها الكثير، بدت صلبة. وهذا لا يخلق واقعاً مشجعاً على الخروج من واقع التفكك الاجتماعي، وهذا ما نقصده بالصلابة.

إنها الصلابة الناشئة عن تمترس كل بنية إيمانية بما تعدّه العقيدة الصحيحة الوحيدة، فكما هو معلوم أن أي اختلاف مهما كان جزئياً في القراءة أو التفسير، يجعل المختلف أو الجديد مؤهلاً ليبنى عليه، مما يجعل فئة أو نحلة جديدة أو طائفة أو مذهباً ينشأ، بالتالي لتفكيك هذه المواقع المزدحمة بكل هذه الخيارات، لا بد من جهود عصية على الاعتراض، ومتسمة بالهدوء والصبر وطول النفس.

لقد كان من أول المطلوب القراءات الجريئة التي تنطلق من إحساس عميق بالمسؤولية عن ضرورة تغيير واقع هذا المجموع البشري (الأمة)، الذي تفرقه ثقافاته، أو نصوصه المتفرعة عن النص الأساسي، وما تراكم حولها من جهد بشري دخل عالم القداسة، وأصبح المساس به أمراً شديد الخطورة، بالتالي لا بد من العمل الموارب، أو الذي يبدأ بالأقل أهمية لينتقل إلى الأساسي أو الأكثر أهمية، ريثما يألف الناس.

إن هذا لم يحصل في الجهود النهضوية، أي لم تكن هناك جهود وقراءات نسقية عميقة للفكر والثقافة الإسلامية بمذهبياتها وفئويتها. لم يظهر أن هناك سويات علمية متمكنة من ذلك ومن مناهج النقد التي على ضوئها تتم القراءات، ولم تكن الجرأة متوفرة لذلك، ولا الواقع الثقافي الاجتماعي السياسي يسمح بالخوض في ذلك، ولم تنشأ حركة إصلاح متماسكة تسهر على ذلك وتدعمه، وتجد لها سنداً بين الشعب والسلطات. لقد بدا النهضويون أفراداً معزولين ومحاصرين وموقعاً للهجوم عليهم، وقد تبدى هذا مرات عدة منذ البدايات عند الأفغاني وعبده إلى يومنا هذا. بالتالي كانت الخسارة شديدة للعلم والعقل والثقافة، وللمجتمع بعمومه، ثم للتقدم والحضارة.

الحديث عن ثقافات أو وجهات نظر وقراءات في فلك ثقافة واحدة هي الثقافة الإسلامية، يجب ألا يوهم أننا أمام خيارات بعضها منغلق وبعضها منفتح، بعضها تقليدي والآخر حداثي تنويري. إننا أمام تنويعات ثقافية عقدية، تمايزها ضعيف واختلافاتها في الجزئيات، وتوجهها الأكيد انغلاقي، أتاحته لتأسيس ثقافة منفتحة ضعيفة الإمكانية، وميزته التصلب الذي تنتجه الاختلافات العقدية الطائفية. والبرهان على ذلك كان في المواجهة التي لاقاها كل من تجرأ على التفكير بعقل منفتح في أمور الفكر الديني.

إن الاستعصاء الذي بدا محكماً، لم يجد مخرجاً نهائياً إلى الآن، والمخرج الوحيد النهائي لا بد أن يكون نسقياً شاملاً، على مستوى الموضوعات وعلى مستوى البلاد أو الفئات الاجتماعية الثقافية الإيمانية، لتفكيك الثقافة الوشائجية الصلبة، ما يسمح لنا بالولوج إلى عالم التسامح والحداثة، وأولها أن نرفع سمة القداسة عما ليس مقدساً، لأن المقدس في بلادنا تناسل إلى حد مخيف. لقد بدأت القداسة تنتقل من حقول الدين والإيمان وثقافاتها، إلى حقول الفكر السياسي

وأيديولوجياته الخاسرة أو الرابحة، ما يجعلها ذات حصانة من النقد، وهذا بحد ذاته مخيف في عصرنا، ودليل إعاقة، والقداسة هنا حاصلة بالعدوى من مواقع الإيمان الديني.

لكن، ومع أن الواقع غير مبشر حتى الآن، ثمة أن نماذج لهذه القراءات بدأت تظهر الجرأة على تناول موضوعات بدا تناولها فيما مضى خارج المفكر فيه، أو من غير الممكن التفكير فيه، باستخدام مناهج الحفر التاريخي ونقد النصوص، ما يجعل الأمل يحصل على جرعات جديدة من الحيوية في أن نتمكن من وضع واقعنا وتراثنا موضع النقد الضروري من أجل اللحاق بشعوب العالم. فعلى ذلك يتوقف الخروج من قوقعة الماضي. ولا بد هنا من تجديد الدعوة إلى المتنورين من رجال الدين أن يكون فيهم من يتحسس مسؤولية هذه الفئة على الإقدام، بمتابعة مناهج النهضويين من أمثال الأفغاني وعبده والكواكبي، والأمر متاح في هذا الزمن بيسر أكثر مما كان سابقاً.

إن القراءات الجديدة، أي ما عُدَّ خارج القراءات الصراطية، بدأت نماذجها تظهر، وهي بحاجة إلى رعاية وتعميق ومتابعة علمية، مع المحافظة على مشاعر المؤمنين التي هي من عماد الوحدة الاجتماعية. وربما كان من نماذج هذه الدراسات التي حاولت اختراق المحنط من فكرنا وثقافتنا وتاريخنا، تلك التي أنجزتها **ناجية الوريمي بو عجيلة** تحت عنوان: ((في الائتلاف والاختلافات ثنائية السائد والمهمش في الفكر العربي الإسلامي)).

وإذا كانت دراسة **معروف الرصافي** تحت عنوان ((الشخصية المحمدية)) التي أنجزت في الفلوجة عام 1932 لم تستطع الوصول الواسع إلى القراء إلا بعد ما يزيد على سبعين سنة، وكانت قد اتسمت بالجرأة النقدية، فقد تناولت **بو عجيلة** عدة موضوعات، مثل محنة خلق القرآن وتأصيل الأصول والمقارنة بين لحظة السيرة ولحظة التفسير، وتشير إلى احترام الباحثة لموضوعاتها. وبالإشارة إلى كتابة السيرة وتطورها، تلحظ الدراسة الاختلاف بين نصوص السيرة النبوية، حيث يظهر أن كل جيل من كتبة السيرة كان يسير بها شوطاً إضافياً في استبعاد البشري من حياة الرسول واستبداله بالغيبي العجائبي المبهر الذي لا يمكن أن ينتمي إلى عالم البشر بل لعالم متسامٍ مرتبط بالألوهة وهكذا حتى أصبحت السيرة في نسخها

المتأخرة تحجب البشري أكثر فأكثر لتظهر الإلهي بديلاً له أكثر فأكثر. ثم تقارن الباحثة بين لحظة السيرة ولحظة التفسير، أي كيفية تناول السيرة لموضوعاتها، والتي عدّتها تاريخاً، والتاريخ بشري في موضوعاته ومآلِه وطرائق تناوله، في حين أن التفسير خرج بشخصية النبي إلى عوالم فوق بشرية، تعضدها أنباء الخوارق والكرامات والمعجزات[6]. واستمر هذا في شخصيات إيمانية لاحقاً، ما جعل **جورج طرابيشي** يراه من دلائل سُبْات العقل في كتابه ((المعجزة أو سبات العقل في الإسلام))[7]. وهذا يجرد الدارس من الجرأة، لأنه يضعه في حقل ألغام المتشددين التي لا يفككها العلم.

ربما كانت الريادة في مثل هذه الدراسات **لطه حسين** الذي عمد في كتاباته التراثية، بعد المواجهات التي خاضها والاتهامات التي واجهها، إلى الكشف عن ((النسق المضمر في النص التراثي المكتوب والمروي والمؤرخ بوصفه تاريخ بشر يصنعون حيواتهم بأيديهم التي توجهها المصالح والإرادات البشرية، وليس الإرادات العلوية الماورائية)) على حد تعبير **عبد الرزاق** عيد في كتابة ((هدم الهدم))[8].

ولعل التحرر من الإعاقات في دراسة موضوعات مثل تفسير القرآن وبيان ما لحق هذا التفسير من أثر اليهودية والمسيحية لدى الباحث **مصطفى بوهندي** في كتابه ((التأثير المسيحي في تفسير القرآن))[9] ـ وقبله قد درس التأثير اليهودي ـ يشير إلى مناخ الدراسات الجديدة، حتى لو كان زخمها وجرأتها واتساعها ليس قوياً.

مثل هذه الدراسات التي يحتاجها العلم، وتتناول موضوعاتها بطريقة التحليل العلمي والنقد التاريخي، لا تساهم في جعل إيمان المؤمنين الصلب أكثر أو أميل للهشاشة، بل بالعكس، إنها تحصنه بأن تجعل العقل فيه أكثر حضوراً ووثوقية، بل يصبح العقل رافداً للضمير في تمكين حالة الإيمان لدى المؤمنين بعد أن أصبح أكثر استتارة، وهذا يدحض خوف الخائفين على الإيمان والعقائد، ويظهر تهافت دعاويهم، والمهزوم هو الخرافة واللاعلم أو العقل السحري.

من جهة أخرى فإن جدوى مثل هذه الدراسات لا تكتمل إذا لم تتنافس وجهات النظر العلمية، وإذا لم تبرز التحليلات المتعددة من زوايا ووجهات نظر متعددة، مما يجعلها أكثر موثوقية وقدرة على الإقناع، فالعلم والفكر لا يكتسبان الصلابة

والقوة من أي جانب، بمقدار ما يكتسبانها من المماحكات الجادة والتنافس على إبراز الحقيقة، وكلما جرى تحصين إيمان المؤمن من خلال ذلك كان أنفع له ولمجتمعه، والخسارة الوحيدة تكون خسارة من يتاجرون بعقول المؤمنين البسطاء، وهذه خسارة غير مأسوف عليها.

من القضايا التي ظهرت فيها دراسات حديثة، وكانت تبدو جزءاً من عالم لا تجوز مقاربته علمياً، لما يتمتع به من قداسة النظر إليه، بمعنى أنه دخل مرحلة التحنيط، وهو موضوع يخص التاريخ وعلومه أكثر مما يخص العقائد(التيولوجيا)، أقصد الحروب والغزوات التي يطلق عليها ((الفتوح الإسلامية))، وهذه الحروب أصبحت موضوع مباريات في وصف ما كانت عليه من رحمة، مع أن الرحمة تتنافى مع الحروب. ولقد أصبح المسلمون يبحثون عمن يقرظ لهم هذه الحروب، حتى إنهم ينقلون عن باحث أجنبي قوله ((لم يعرف التاريخ فاتحاً أرحم من العرب)).

لقد تناول حروب الإسلام الأولى بالبحث باحثون عرب مسلمون لا يشك بغيرتهم على دينهم، أمثال **خليل عبد الكريم وسيد محمود القمني وهشام جعيط**، وغيرهم، وتناولت دراساتهم الحروب في زمن النبي وصولاً إلى حروب الفتح خارج العالم العربي. وأكد هؤلاء أن هذه الحروب كانت بين قوى بشرية، بين جيوش محاربة، وفيها كل ما يعتري الحروب من أهداف وعنف وحماقات. ومع أن قلوب من خاضوها من المسلمين كانت عامرة بالإيمان والحرص على خدمة الدين، لكنها كانت مليئة بالأطماع، ويؤكد **خليل عبد الكريم** في ثلاثيته ((شدو الربابة بأطوال مجتمع الصحابة)) وغيره من الكتب أنه بالإضافة إلى الرغبة في حماية الإسلام ونشره ورد العدوان عن بلاده، فقد كان للجيوش وللأفراد والقادة أهداف أخرى كالحصول على الغنائم المادية، وسبي البشر، خاصة النساء.

ومما يؤكده دارسون مثل **إبراهيم الحديدي** في كتابه((النظام الأبوي)) أن عدد السبايا التي سباها المسلمون من بلاد المغرب عند فتحها عام /91/هـ، بلغ ثلاثمائة ألف سبية، أرسل خمسهن إلى الخليفة الوليد بن عبد الملك، وأن **موسى بن نصير** عندما عاد إلى دمشق عاصمة الخلافة بعد فتح الأندلس كان معه **ثلاثون ألف عذراء سبايا حرب من بنات الأسر القوطية النبيلة**، فكيف تكون هذه الحروب رحيمة؟! إنها حروب فقط.

الأخطاء والحماقات قد تخالط الحروب، وليس ممنوعاً أن تذكرها كتب التاريخ، ونبشها ليس عدواناً على موضوع أو معنى أو شخصية ما، إنما صورة للحقيقة. هذا ما فعله **سيد محمود القميني** في كتابه((انتكاسة المسلمين إلى الوثنية))، حيث يذكر مذبحة أليس، المدينة التي قاومت جيش **خالد بن الوليد**، فأقسم ليجرين نهرها بدماء أهلها، فقطع الماء عن النهر وبدأ القتل حتى بلغ عدد **المقتولين سبعين ألفاً**، ولم يعد يجد بشراً يقتلهم، ،والدماء لم تجر في النهر، فأشاروا عليه أن يجري الماء فتجري معها الدماء، لأنه لو قتل كل من في العراق ليبر قسمه لن تجري الدماء لأنها تتجمد[10]. وكان ذنب من ذبحوا أنهم واجهوا عدواناً عليهم، كما يفعل كل الناس، وكان ذلك قبل تعرفهم على الإسلام.

هل يخسر التاريخ الحقيقة عند العودة لذكر هذه الوقائع نقلاً عن كتب قديمة وهي موضِع احترام؟ يجب أن نقول هذا تاريخنا، فيه مفاخر كثيرة وفيه هنات لا نخجل من ذكرها ولا نحجبها، وإنني أرى أن الإسلام والمسلمين هم الرابحون من معرفة حقائق تاريخهم التي تجاهلها السابقون ضناً بقداسة شخصيات وأحداث، والحقيقة أن هذا قد يضر بوعي المسلمين وعقولهم، حين تحجب عنهم الحقائق وتصورهم أنهم في غفلة عن تاريخهم بسلبه وإيجابه، في الوقت الذي لن يتضرر إيمان المؤمنين، لأن إيمانهم هو بالله ورسوله وما أنزل على رسوله، وأخطاء البشر غير منزلة، فليس المؤمن ملزماً بالاعتقاد أن أخطاء البشر مكرمات، أو أنهم لا يخطئون. ولنتذكر هنا، أن هناك من يتربص بهذا التاريخ من غير العرب والمسلمين، وما نحجبه نحن فلديه القدرة على نبشه وتداول أسراره، عندها سنكون في موقع مربك يدفعنا لوصف هؤلاء بالأعداء وأعمالهم بالمريبة. من هنا علينا أن نبادر لقراءة تاريخنا وتراثنا محللين دارسين.

كنت أتساءل عند قراءة أخبار الفتوح، لماذا كانت الخيارات المطروحة على الشعوب التي تصلها جيوش الفتح هي: الدخول في الإسلام، أو دفع الجزية، أو مغادرة البلاد، أو قتل المقاتلة وسبي الزراري والنساء؟ إنها خيارات قاسية، مرعبة، وكثير من هذه البلدان لم تشكل خطراً على المسلمين، ولم تواجههم أو تهاجمهم. وقد أصبحت بلاد المسلمين بعيدة وحصينة، وإذا أراد الله سيقيض لهذه البلاد البعيدة من يعرفها على الإسلام من دون حرب، مثلما حصل في بلدان جنوب شرق

آسيا، فيكون إسلامهم اختياراً. فلماذا لم يكن أحد خيارات المسلمين وجيوشهم أن تترك هذه البلدان وشأنها، وألا يهاجموا بلاد الآخرين طالما لا يهاجمونهم؟

لم تكن الأندلس تشكل خطراً على المسلمين، فلماذا تم غزوها؟ هذا بعيداً عما جناه التاريخ والتراث والوعي من فتحها وتفاعل الشعوب والثقافات هناك. أليس من أحد الاحتمالات أن هذا الفتح قد أعاق هذه البلاد من أن تطور نفسها بشكل مختلف لا يقل فائدة للحضارة والبشرية؟! هذا لا يمكن التكهن به، وطرحه فيه عبثية، لكننا نسائل الوقائع وخلفياتها الفكرية.

دراسة التاريخ والنصوص باستخدام المناهج الحديثة في الدراسة، ومساءلتها مع الحفاظ على قيمتها الإيمانية، لا يعدُّ اعتداء عليها، بل خدمة لها. هذا ما نجده لدى باحثين مرموقين مثل **محمد أركون** الذي يعمل على إخضاع التيولوجيا الإسلامية للدراسة المقارنة، مثلما يدرس التراث الإسلامي كاشفاً عن دروس الأنسنة. ولعل هذه الدراسات تضيء جانباً يغفل عنه مقدسو التراث الممانعون لمقاربته تشريحياً، وهذه الإضاءة قد يكون فيها خدمة تضاف إلى الوعي بهذا التراث، وتعطيه بعداً عالمياً عندما تكشف عما فيه من محاكاة لحقوق الإنسان التي لا يصح النظر إليها جدياً إلا نظرة إنسانية شاملة، لا تجانب أو تجافي قوماً وتتركهم خارج منظومتها.

هنا يمكن أن ننوه إلى أن نبش التاريخ قد يسهم في إثبات الشخصية العربية الفاعلة، وينفي عنها عجزها بالرغم من كثرة سلبياتها، بل يضعها في حالة سبق للعوالم المتنافخة كبرياء وصلفاً والتي تنظر إلى أنها مهد وموطن حقوق الإنسان، ولعل ما كشف عنه **جورج جبور** من مراسلات مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التابعة لهيئة الأمم المتحدة، من أجل النظر إلى ((حلف الفضول)) الذي أسسه العرب قبل الإسلام لحماية الضعفاء والدفاع عن المظلومين، على أنه أول تنظيم معروف حتى الآن على مستوى العالم يتبنى أسسا فكرية إنسانية في الدفاع عن حقوق الإنسان[11] وقد جرى التنويه بالحلف فعلاً في أدبيات المنظمة، ما يعني أن في الكشف عن محطات وإشارات أخرى قد يغني الفكر ويقدم الدلائل على عدم احتكار الغرب لكل ما يدعيه من الفضائل، حسبما يريد إقناع العالم.

ولعل في دراسة **محمد أركون** للتوحيدي ومسكويه وغيرهما، وما قدموه في خدمة الأنسنة (وحدة البشرية إنسانياً) هو ما يقدم خدمة ليس للعرب والمسلمين

فقط، بل للبشرية عامة، كما يلحظ من قراءة كتبه، خاصة كتابه الذي صدر بعد وفاته ((نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيدية)).

إن التأكيد على بشرية ما هو بشري عمل ينقي الشريعة مما ألحقته بها الأيام، وفِعْلُ الفاعلين، والشريعة جهد علماء بشر واجتهاداتهم لضبط الحياة على إيقاع النصوص. وما هو بشري لا يمكن تجريده من الزمنية والإرادوية، وهذه ليست من الدين، فهو خارق للزمان والمكان والإرادة البشرية. ما يعني أن كل زمانية يمكن أن تطابق بين ظرفها وحاجاتها، أو بين حاجتها والشكل الذي تصنع الشريعة مقياساً لها، فتؤلف بين الواقع المعيش والنصوص المتعالية، مما يجعل التغيير يلحق بالشكل لا بالمضمون، يبقى الإنساني إنسانياً والمتعالي المقدس متعالياً مقدساً، إنما لا يشعر المؤمن أن أبسط المفردات التي لا يزال ملزماً بها تعود في شكلها ومقاربتها إلى عصور خالية بعيدة تظهر مفارقة كبيرة بين العصر والطرائق التي تتناوله بها الشريعة التي وضعها منذ أزمنة قديمة بشر في ظل معاييرها الاجتماعية السائدة. ولا أظن أن علماء هذه الأيام عاجزون ولا أقل ذكاء من غيرهم، بحيث تكون لديهم القدرة على التجديد، أي المطابقة بين زمانهم والنصوص.

إن التأكيد على التجديد النسقي أو القيام بالدراسات النسقية التي تشمل جميع جوانب الفكر والتراث والتاريخ العربي الإسلامي ضرورة ملحة لتشكل أرضية فكرية تؤسس لنهضة طال انتظارها، وأصبح إلحاحها شديداً.

الإعاقات التي يصنعها رجال العقل الإيماني مانعة الإسلام من الانفتاح الذي بني عليه أساساً تزداد، وإذا ترك الأمر لخطباء الفضائيات، واستبعد التنويريون أكثر وأكثر، فقد نكون أمام إسلام جديد ممتد، لكن منغلق ومتزمت، تبدو بوادره واضحة، أو أمام الكارثة أكثر، ونحن نسير باتجاه ذلك بمقدار حضور هذا العقل وهذا الصنف من المؤدلجين الذي تحدث عنهم **محمد علي جمعة**، ممن أوجدوا أكثر من نصف مليون عقيدة إسلامية، بحسب عدد المفتين ومرْتَدِي

العمامات[12]، والذي يبدو في مطلع اهتماماتهم الإطاحة بالعقل والاستنارة ضداً على ما علمهم إياه الإسلام المتسامح.

وإذا كان الإسلام قد استوعب في منظومته العقدية والأخلاقية الكثير مما كان سائداً في المجتمع الجاهلي من أعراف وقيم، حسبما تؤكد دراسة **خليل عبد الكريم** ((الجذور التاريخية للشريعة الإسلامية)) فأولى بالإسلام ألا يمانع صوت العقل والعقلانية في زمن لاحق يبدو فيه من تجاهل ذلك خارج العصر، وستسير البشرية وتتركه يتخبط في تخلفه، وصوت العقل لا يضير الإسلام كما يؤكد الإسلاميون أنفسهم.

وكما أن هناك دروساً تعلمها المسلمون مبكراً، لو تم تطويرها والأخذ بها لأفضت إلى الديمقراطية[13]، فكذلك هناك دروس لو تم تطويرها لوجهت المسلمين إلى علمانية سبقت علمانيات الآخرين (دون أن ندعي أن الإسلام علماني، فنقع في التناقض). لكن المؤسف أنهم بدل أن يطوروا دروس الديمقراطية والعلمانية الممكنة، طوروا دروس التزمت والانغلاق، وحُرِّمت المجتمعات الإسلامية الديمقراطية والعلمانية حتى بدا أنها نقيض الإسلام والإيمان الصحيح في عرف خطباء الفضائيات الإيمانية. في حين أن **العلمانية في صورتها المقبولة هي التأسيس على العقل وتفويضه في أمور الحياة**، وليس بالضرورة أن تعني تلك العلمانية التي يتحدث عنها **عادل ضاهر**، تلك العلمانية الصلبة المبنية على الأسس الفلسفية[14].

لقد علم النبي المسلمين أن أمور الحياة التي لا ينص عليها وحي، يكون العقل هو صاحب التدبير فيها، ولا تقول العلمانية غير ذلك، إذا أردنا أن نطور صيغة من العلمانية غير نكدية في مجتمع إسلامي، تناسب الحياة ولا تستبعد الدين. وليس ذلك خطوة توفيقية، **فالتوفيقية قاتلة في الفكر وفي العقائد** أيضاً، لكنها استمرار وتقليد لدروس علمها النبي للمسلمين الذي يباهون بالالتزام بما وجههم إليه، وإذا قيل لهم: إن النبي وجه للأخذ بمعايير العقل فيما ليس فيه وحي، لا يلتزمون بتوجيهه، لأن تطوير عقلانية إسلامية يفضي إلى الديمقراطية والعلمانية تثير رعب رجال الدين (الأكليروس الإسلامي)؛ لأنها تحرمهم أدوارهم. ألا نتذكر أن النبي أمرّ من أراد إرساله إلى اليمن على القضاء، عندما قال: إنه سيجتهد فيما لا يجد

فيه نصاً من القرآن أو توجيهاً من النبي؟ أليس هذا ثقة من النبي بعقل المؤمن الراجح ودعوة للثقة به؟!

هل اعتمد النبي في تدبير شؤون الحياة على الوحي في كل شيء؟ الجواب: لا. فعندما حمت المواجهة في بدر مع المشركين، كان التدبير للخطط التي وضعها وأشار بها المقاتلون المسلمون وتدبيرهم العقلي، وكذلك في أحد كما في الخندق الذي حفر برأي **قدّمه سلمان الفارسي**، وليس وحياً. فإذا كانت أكبر المعارك التي خاضها النبي هي معارك خضع فيها التدبير للعقل لا للوحي، وكذلك في أمور كثيرة في التدبير السياسي مثل **وثيقة المدينة**، وفي شؤون الحياة مثل تأبير النخل في الحادثة المشهورة، **فلماذا لا يتعلم المسلمون من دروس النبوة؟!**

لقد كان واضحاً احتفاء الوحي والنبوة بما هو بشري، مما أخذل مجراه وأصبح عقيدة وشريعة في الإسلام، وتاريخ الوحي والنبوة يحدثنا عن المبادرات الشخصية التي بادرها البشر من الصحابة، وجاء الوحي يؤيدها وأصبحت فرضاً على المسلمين. فقد أقر النبي مبادرة **عبد الله بن جحش** بتخصيص الخمس من الغنائم للرسول، وأيده الوحي. وبادر **البراء بن معرور** بالتوجه إلى الكعبة عند الصلاة متخلياً بذلك عن بيت المقدس، وبعد ذلك بزمن أيده الوحي. وأول من جمع المسلمين للصلاة يوم الجمعة هو **أسعد بن زراره** من الخزرج، ثم نزل القرآن بتأييده وفرضه. وبادر **عبد الله بن زيد الخزرجي** إلى الأذان بنصه الذي جاءه في الحلم، فأيده الرسول ونزل به الوحي[15].

فكيف تم إقصاء وتغييب واستبعاد البشري بعد ذلك من ميادين المبادرة والتفكير؟ لا نقول في الشؤون التي أغلقها الوحي لتمام واكتمال الدين، بل في قضايا الحياة التي يحياها المسلمون، حيث لم يعد يركن إلى العقل ولا إلى دور البشر حتى في أبسط أمور حياتهم.

ترك العقل ليدير أمور السياسة، فلم يَدّعِ الخليفة الأول الراشدي أنه جاء بنص وحي، بل بالبيعة، والرابع لم يقل أي منهم إن ذلك حاصل بنص وحي أو حديث نبوي (على رأي عامة المسلمين دون رأي بعضهم).

يؤكد كل ذلك خطاب الخليفة الأول عند تسلم القيادة، حيث دعا المسلمين ليكونوا معه ما أطاع الله، أي ما دام يعمل لمصلحة مجتمعه، فإن زاغ فقد طلب منهم تقويمه. وهذا يعني ويؤكد أن من يمتلك تعيين الحاكم هو من يملك أمر محاسبته (تقويمه)، الأمر للناس، للجمهور، للمسلمين الذين بايعوه، وليس للوحي والنصوص. وقد أكد الخليفة الثاني الفكرة، ولم يَدّعِ تفوقه على البشر، حتى إنه قال: ((أصابت امرأة وأخطأ عمر)). فلماذا تخلينا عن كل هذه الأدبيات التي تنطلق من العقل أساساً للحراك السياسي؟!

في عهد الخلافات التالية (الأموية والعباسية وما بعدها)، تطور ذلك على الرغم من محاولة بعض الخلفاء المؤسسين مثل معاوية والسفاح، نسبة زعامتهم إلى حراسة ملك الله. ولو كانوا يريدون ملك الله وإدارته كما يأمرهم، لما تصرفوا به بحسب أهوائهم. وتصرف دول الخلافة التالية بالمال والسياسة بحسب رأي الزعماء أو الخلفاء والقادة يعزز القول: إن مظاهر الرأي والعقل هي التي كانت توجه المجتمع الإسلامي خلال تاريخه وليست نصوص الوحي. ولقد استمر ذلك في التواتر والازدياد حتى لم يبق سوى المظاهر التي يحافظ عليها رجال الدين استدامة لسلطتهم ومكانتهم وادعائهم بحراسة حدود الإسلام ومظاهره، وإلا فليقولوا أين أصبحت الحياة، ومن يتحكم بها، هل من الدين أن نستبعد النظم العقلانية العلمانية؟ فما مصير التعليم في المدارس والجامعات، وما مصير الاقتصاد والأسواق والمصارف والأموال، وما مصير الجيوش والسلاح والخطط الحربية، وما مصير الثقافة من شعر ونثر وفكر وفي مجالات الموسيقا والمسرح والسينما وغيرها، وما مصير الإعلام، وما مصير الحياة الاجتماعية من طعام ولباس وعلاقات اجتماعية وتنظيم للمنازل، وما مصير تنظيم المدن والخدمات، بل ما مصير كل شؤون حياة الناس؟ هل بقي الإسلام يتحكم بها ويقودها أو يوجهها أم نظم الغرب التي ليست علمانية فقط بل معادية ويَصِمُها بالكفر رجال الدين الذين يصرون على أن التزمت الذي يحافظون على مظاهره، والذي دفع الناس إلى الضيق منه والتوجه نحو الحياة الغربية العلمانية، محافظين على شكليات قليلة في العبادات تدفع عنهم اتهام قبل رجال الدين.

ونعود للتذكير أن نسبة العلمانية أو الديمقراطية إلى الإسلام في أي عصر من عصوره هو أمر خارج الحقيقة والعقل والمنطق، إنما ونؤكد أن هناك دروساً ومحطات لو أحسن تعلمها واستغلالها لضمنت ألاّ يستبعد العقل الذي تتأسس الحداثة على حراكه، ومن مظاهرها الديمقراطية والعلمانية.

عندما نحنط التاريخ فإننا نحنط الواقع، والتاريخ لا يبقى تاريخاً خارج الجريان، والجريان يعني التغير ((فالمرء لا ينزل ماء النهر مرتين)). بالتالي عندما نطابق بين التاريخ والواقع، ويكون التاريخ في حالة ثبات، فكأننا نجعل الواقع في ثبات، أو ننقله إلى الماضي، وهذا غير ممكن، أي لا يمكن أن نخضع الواقع لحكم التاريخ الذي تحول تراثاً عندما فقد جريانه، بل نخضعه لتأثيراته عندما يبقى تاريخاً، أي في حالة سيالة، يجري فيوصل الماضي بالحاضر. وكما أن الماء عندما لا يجري يُصبِح آسِناً، فكذلك الحياة، بينما التاريخ الجاري لا يَأْسَن. ما يأسن هو الراكد الثابت، ومتى ركد الماء أو التاريخ أسن، ولا ضمان ألا ينقل أسنه إلى الواقع. **من هنا تأتي أهمية مساءلته، والسؤال نصف الفكر.**

هوامش:

1ـ عزيز العظمة (د): العلمانية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992، ص 54.

2ـ المطران غريغوار حداد: مجلة فكر، العدد (102) كانون الثاني 2009، ص 14.

3ـ راجع د.ناجية الوريمي بو عجيلة: في الائتلاف والاختلاف، رابطة العقلانيين العرب + دار بترا طبعة منقحة 2010، ص 227 وما بعد.

4ـ جورج قرم (د): انفجار المشرق العربي، ترجمة: د. محمد علي مقلد، دار الفارابي، ط1 2006، ص 45.

5ـ راجع حرية الاعتقاد الديني: تصنيف وتقديم: محمد كامل الخطيب، رابطة العقلانيين العرب + دار بترا ط1 2005، ص 265.

6ـ ناجية الوريمي بو عجيلة (د): المرجع السابق، ص 33 فما بعد.

7ـ جورج طرابيشي: المعجزة أو سبات العقل في الإسلام، رابطة العقلانيين العرب، دار الساقي، ط1، 2001.

8ـ عبد الرزاق عيد(د): هدم الهدم، رابطة العقلانيين العرب، دار الطليعة، ط1، 2001، ص 65.

9ـ مصطفى بوهندي (د): التأثير المسيحي في تفسير القرآن، دار الطليعة ـ بيروت، ط1، 2004.

10ـ سيد القمني (د): انتكاسة المسلمين إلى الوثنية، الانتشار العربي، ط1، 2010، ص 275 ـ 276.

11ـ جورج جبور (د): الأسبوع الأدبي، العدد (1323).

12ـ محمد علي جمعة (د): الفكر السياسي، العدد (43 ـ 44) ربيع رصيف 2012 السنة (14) ص 137.

13ـ حسن إبراهيم أحمد: قضايا النهوض العربي والعولمة، دار الفارابي ـ بيروت، شركة أنيب ـ الجزائر، ط1 2004، ص 183 وما بعد.

14ـ عادل ضاهر: الأسس الفلسفية للعلمانية، دار الساقي، ط1 1993، ص62 وما بعد.

15ـ ناجية الوريمي بو عجيلة: مرجع سابق، ص 84 فما بعد.

العدد 60/الربع الرابع لعام 2016

الأسرة السورية والقيم بين التأصيل والتزييف

د. محمد علي جمعة*

كثيرة هي الموضوعات التي نظن أننا نحيط بها فهماً، ولكننا ما إن ننزلق على مضمارها حتى نجد أننا كنا بحاجة إلى معلومات كثيرة للتعرف إليها والانتفاع بها. وأظن أن موضوعنا الحالي كذلك. وسننطلق من الاتصالين اللذين رأينا أنهما يتصلان به . فعندما نقول : تأصيل وتزييف. فإننا نتحدث عن فعلين بشريين يصفان بطبيعة التغير الاجتماعي بوجهيه الإيجابي والسلبي، سواء كان ذلك التغير واقعاً على الفرد أم الجماعة. ويمتاز فعل التأصيل بأنه من أهم الأفعال المؤكدة على الهوية، وبأنه يحافظ على الفردية والاجتماعية، مع السعي إلى اكتساب ما هو جديد يقوي حالة الانتماء، حتى لو كان الاكتساب من انتماء آخر، ذلك أن في الثقافات والحضارات نفعاً متبادلاً يساعد على ارتقاء وتقدم المجتمعات البشرية إلى مستويات أعلى مما هي عليه.

* باحث سوري/ عضو اتحاد الكتاب العرب.

أمـا التزييـف فهـو تزويـر وتحريـف للواقـع وللانتمـاء الفـردي والجمـاعي الاجتماعيين. وكـلا النـوعين: التأصيل والتزييف مـن أفعـال التغيّـر؛ يكـون الأول إيجـابي الصـفات والنتـائج، بينمـا يكـون الثـاني سـلبي الصـفات والنتـائج علـى المستويين: الفري والجماعي الاجتماعي. وأما التغيّر فهو تلك التحوّلات والتبدّلات الإيجابيـة والسـلبية الـتي تطـرأ علـى الأفـراد وعلـى البنـاء الاجتمـاعي Cocial Stacture، ويمكن أن يكون سريعاً أو بطيئاً، كليّاً أو جزئياً. وسنركّز في هذا البحـث علـى التغيّـر الـذي حدث في المجتمـع السـوري الـذي عـاش حـالاً مـن التـوازن الاجتماعي Social Equilibrium مدة زمنية لا بأس بها. ولكنّ ذلك التوازن، غالبـاً ما كان للبنية السياسية الفوقية دور كبير في المحافظة عليه. غير أنّ ذلك التوازن اختلّ وظهرت آثاره البليغة على الأسـرة. وقد داخلت تلك التغيرات التفكير والوعي الفرديّين لدى كمٍّ كبير من أفراد المجتمع السوري. وما من شك في أنّ الكثير من أعضاء أيّ مجتمع، لديه الكثير من الاستعدادات للتأثّر ولتقبّل التغيّرات بنوعيها. ومنهـا المجتمـع السـوري، الـذي تمّ تـوفير وتسـريع الاسـتعدادات لـدى أفـراد منـه، لحـدوث وإحـداث الـتغيرات السـلبيّة الـتي كـان للخـارج السياسـي والـديني الـدور الكبير في تكوين وتنمية أغلبها. وبدا ذاك التغيّر واضحاً على الوجوه الاقتصادية والتعليمية والديمغرافية والثقافية كافة. وانعكست تلك التغيرات على شخصيات أفراد الأسرة، والأسرة مع المجتمع ككل بنيوياً وعلائقياً.

ونحـن إذا كنـا قـد اخترنـا البحـث في موضـوع الأسـرة السـورية، وفي الـتغيرات التي طرأت عليها، فإن أهم الأسباب جاءت نتيجة للأزمة التي تتعرّض لها سورية منذ خمس سنوات، وأدت إلى تكثيف وتضخيم الضغوط الاقتصادية والسياسية عليها، ولعبت دوراً في تخفيض مستوى العلاقات بين أفراد الأسـرة، وأدت إلى ظهور حـالات كـثيرة مـن التفكـك والتمـزّق الأسـري، والمـتغيرات الحادثـة عليهـا نتيجـة للحـرب المنظمـة، ولأعمـال القتل والاغتيـال الهجـرة والـتهجير والهجـر الاجتمـاعي والأسـري، والتشـرّد والخطـف وتجـارة الجسـد، وأنتجـت الإعاقـات والتشـوّهات الجسـدية، والاضـطرابات والأمـراض النفسـية... الـتي كـان للوضـعية الاقتصـادية الناتجـة عـن الأزمـة تمثيـل كـبير لهـا. وأدّت مـن ضـمن مـا أدّت إلى تـدنّي مسـتوى العلاقـات الاجتماعيـة Social Relation التكافليـة والتعاونيـة، وإلى نمـو الـ"أنـا" الفرديـة

بشكل صارخ على حساب الـ"نحن" الاجتماعية. ووصلت حالات كثيرة إلى حد القطيعة بين أفراد أسر مختلفة، ومنها إلى العداء حتى بين أفراد الأسرة الواحدة، سواءً، نتيجة الهجرة والتهجير، أم نتيجة لانضمام أفراد من الأسرة الواحدة إلى مجموعات مسلحة متعددة الانتماء والولاء، وبقاء آخرين ضمن صفوف المؤسسات الوطنية في الدولة السورية.

ومن المتفق عليه لدى الباحثين في علم الاجتماع أنّ البحث في موضوع الأسرة يعدّ واحداً من الموضوعات المركزية في ذاك العلم، والدخول إليه يُعدُّ دخولاً في أوسع مجالات البحث الاجتماعي. ولكن يمكننا الإقرار منذ البدء بأنّنا مهما توسعنا في البحث في هذا الموضوع، بأننا لن نتمكّن من الإحاطة التامة به إحاطة كاملةً عبر بحث محدود المساحة، لأن التغطية التامة لدراسة الأسرة تحتاج إلى دراسة الاتجاهات أو الأسس جميعاً، كالاتجاه أو الأساس التطوري، والاتجاه أو الأساس البنائي الوظيفي، والاتجاه أو الأساس القائم على شبكة العلاقات الاجتماعية، والاتجاه التفاعلي الرمزي، والاتجاه التبادلي أو عبر الاتجاه المعتمد على الصراع Conflicts القائم على القوة والسلطة، ويزداد حدة كلما ارتفعت درجة التباين والتفاضل الاجتماعي ـ الاقتصادي والاجتماعي ـ السياسي، من حيث هو ميكانيزم رئيسي ينشط به المجتمع، ويتجه دائماً إلى تحييد المنافسين أو إيذائهم أو القضاء عليهم. ومع ذلك فإننا سنحاول، قدر استطاعتنا، القيام بتغطية تساعد على إيضاح الغايات الرئيسة للبحث.

ولأجل ذلك، واستكمالاً لخيارنا، فإن هذا البحث سيعبر صوب نتائجه من خلال الخطوات الآتية:

أولاً- الأسرة نشأةً:

ربما كان من دواعي السير المنهجي في أي بحث، وللضرورات البحثية في بعض العلوم، إجراء مقارنات بين تكوين ووضعية سابقين وبين تكوين ووضعية لاحقين، أو بين أمثالهما المعاصرين لبعضهما، الأمر الذي يساعد على تغطيةٍ أفضل للموضوع المبحوث، كالحال الذي نحن بصدده بشأن الأسرة التي يوجد اتفاق شبه عام بين الباحثين الاجتماعيين، وبين كل من يهتمّ بالبحوث والشؤون الاجتماعية،

على أنها، ببساطة شديدة، الشكل التنظيمي الأول للمجتمع، أو هي كما يقال: الخلية الاجتماعية الأولى المحققة للتكاثر البشري. وإذا نظرنا في البدايات الأولى لتكوّن الأسرة اجتماعياً، فسنجد أنها كانت في المرحلة الثانية من وجود الإنسان الفرد، فقد ظهرت تاريخياً على شكلين لا ثالث لهما:

الأول ـ وجودي فيزيولوجي، وهذا الشكل مضى بعد فترة لا بأس بها من الوجود البشري، ولا يمكن تسميته أسرة بالمعنى الاجتماعي، إنما كان عبارة عن التقاء واجتماع ذكر وأنثى كنوعين من الإنسان لتلبية الحاجات الجسدية الغرائزية كما غيره من الحيوانات ليس إلاّ.

الثاني ـ فهو الشكل الاجتماعي الذي نما وتطوّر إلى أنْ وصل إلى أشكاله المنظّمة التي ما تزال سائدة حتى عصرنا هذا.

ويرى بعضهم أنّ الشكل المنظم الأول للأسرة كان قد بدأ بأمر إلهي، بالرغم من عدم ورود لفظ الأسرة في الكتب السماوية، كما وردت فيها إشارات لتنظيم العلاقة بين الذكر والأنثى، ومنها ما ورد في القرآن الكريم الذي أشار إلى ذلك في مواقع عديدة، منها قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ ۖ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾. (الأعراف 1/ 189)

ففي الآية بيان بأن العلاقة بين الطرفين كمخلوقين متكاملين يلبّيان احتياجات بعضهما، ويتكاملان بشكل أفضل حين ينجبان الأطفال، وهذا يعني أنّ الأسرة كانت بأمر إلهي منذ البدء، ولا دور للبشر في نشوئها سوى التنفيذ للإرادة الإلهية كما رأى بعضهم، وهو ما تؤكده برأيهم الآية: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلأَرْحَامَ ۚ ﴾ (النساء 1/2)، فالقرآن يبين أنّ الأسرة تتكون نتيجة التقاء الذكر والأنثى، وأشار إلى وظيفتها الرئيسة، ألا وهي التكاثر.

ثانياً- الأسرة اصطلاحاً وتعريفاً:

قبل أن نمضي إلى تعريف الأسرة نرى أنه من الجدير بنا الإيضاح بأن الكثير من الأفراد غير المتخصصين يطابقون بين مصطلحي: الأسرة والعائلة، اللذين يُعرفان في الإنكليزية والناطقين بها باللفظ ذاته Family/. ولكن المتخصصين يحدّدون الأسرة بـ House ، أي أهل البيت من أب وأم، وأبناء حال وجودهم. أما العائلة Family فهم الأقرباء بالدم Relatives. والمعنى ذاته يستخدم تقريباً عند العرب، على الرغم من أنّ هناك فرقاً في الدلالة بينهما. ونحن إذا عدنا إلى قاموس العربية كلسان العرب لا نجد اللفظ المعروف حديثاً الأسرة، أي بمعنى العائلة. وإنما نجد أن معناها الدرع الحصينة، ومنها جاءت الاستعارة فيما بعد على أنها العائلة، (343/3). وأما العائلة فتشترك جميع قواميس اللغة العربية القديمة في إعطائها المعنى ذاته، فحين نذهب إلى لسان العرب مثلاً، نجد أنها تعود إلى الجذر الثلاثي: عوّل، يعولُ، عال عوَل إذا كثُر عياله. (4/مادة عول)، أو هي: عشيرة الرجل من أهل بيته، وهو ما سنوضحه لاحقاً. وإذا كنا قد أشرنا قبل قليل بأنه الأسرة هي الخلية الاجتماعية الأولى في المجتمع، وبتكرارها كمجاميع منظمة من الأفراد يتكّون المجتمع. ويرى الباحثون في علوم الاجتماع أن الإنسان قد أسّس للأسرة وأنظمتها، وأطّرها عبر القوانين الوضعية التي أنشأها عبر العصور، والتي ما تزال حتى العصر الحاضر حالاً عامة من عدم الانفصال عن مصطلح العائلة لدى الشعوب جميعاً، إلا على الصعيد الأكاديمي الاجتماعي. وبالرغم من كلّ التغيرات الطبيعية وغير الطبيعية التي طرأت وتطرأ عليها، فنظام الأسرة ومفهومها ما يزالان قائمين ممارسة وتطبيقاً، رغم ما يتعرّضان له من هزّات عنيفة تداخلهما هنا وهناك في بقاع عديدة من العالم، مهدّدة إياهما تكوينياً، وتلك التهديدات ساهمت وتساهم في إحداث تغيير نسبي في معنى الأسرة وفي تكوينها، وفي تركيبتها كبنية اجتماعية، لكنها لن تقضي عليها، على الرغم مما وصل الحال، كالشكل الذي ظهر في بعض المجتمعات الغربية، ونال الموافقة على وجود ما يسمى: الزواج المثلي، أو الأسرة المِثلية، ونقول الأسرة تجاوزاً، وهو ما وضعوه تحت بند ممارسة الحريات الشخصية، وهو مرفوض في كثير من المجتمعات، وفي مقدّمها المجتمعات الشرق شرقية، أي العربية/ الإسلامية.

وأما إذا أردنا اعتماد تعريف نهائي للأسرة فإننا بعد البحث سنجد تعريفات متعددة، منها التعريفات الأولية التي أفادت أنها: **الجماعة البشرية التي تشكّل البنية الأساس في الوحدة المجتمعية.** وغير ذلك كالتعريف بأنها: **الخلية الأولى المتشكلة من اثنين**، هما الذكر والأنثى اللذان يرتبطان بعلاقة قانونية أو شرعية، أو بكليهما معاً. أو هي كما عند "روي" ومن منظور تفاعلي: **منظومة نصف مغلقة من أناس فاعلين، يحتلّون مواقع متداخلة يحدّدها** المجتمع الذي تكون فيه العائلة جزءاً فريداً (...) لتلك المنظومة. (35/5)، ويمكن الانتهاء إلى القول: إن الأسرة هي: "**مؤسسة اجتماعية تتشكل من منظومة بيولوجية/اجتماعية باتفاق اثنين ذكر وأنثى على إنشاء شراكة بينهما بموجب عقد شرعي ديني أو قانوني**، أو بموجب العادات والتقاليد المعمول بها في المجتمع الذي يتمّ فيه عقد الزواج"، وهو ما سيكون التعريف الأساسي للأسرة في هذا البحث.

والقول: إن النظر في أشكال التعريف المتعددة للأسرة التي وضعها العديد من علماء الاجتماع، يُفيدنا بأنّهم ذهبوا إلى الأخذ بالتعريف الأكاديمي والمدرسي، فهناك من اعتمد على ما يمكن أنْ نسمِّيه: التعريف التفاعلي، أي من منظور تفاعلي، كما أشرنا، ورأى الأسرة عبارة عن منظومةٍ نصف مغلقة من أناس فاعلين، يحتلّون مواقع متداخلة يحددها المجتمع الذي تكون فيه العائلة جزءاً مكوّناً لتلك المنظومة، وذلك فيما يتعلق بمحتوى ودور المحتوى الموقعي على مدى تاريخ الجماعة. (36/6 وما بعد)، وهناك من ذهب إلى ربط التعريف بطبيعة الوظيفة التي تقوم بها الأسرة، وبعضهم ركّز على بنيتها وشرعيتها الدينية والقانونية. وقد أشرنا إلى البنية والتركيب، أما **الوظيفة الرئيسة** فرآها العلماء بأنّها المسؤولة عن التربية والتنشئة الاجتماعيتينSocialization من حيث هما وظيفتان أساسيتان من وظائفها. ونتفق مع ما ذهب إليه "فرويد" من أنّ **الأسرة هي المسؤولة عن التربية وتدريب النشء الجديد**، وبأنها أهم الشركات التعاقدية بين اثنين ذكر وأنثى، وتنشأ على مدى زمني تقديري، وقد تمتد مدى الحياة. ورأى آخرون أنّه يمكن تعريف الأسرة من وظيفتها التي يستطيع المجتمع من خلالها تنظيم علاقاته الجنسية ليس إلا. وفي هذا تجاوز لشرطي: الشرعية والقانونية، تلك العلاقة التي تحرّمها الأديان بين الأقارب في العائلة.. بين الأخوة والأبناء في العائلة النووية /النواة/ Family Nuclear الأب والأم، ويمنع انهيارها، بعدم حدوث الصراعات، والغيرة والتنافس Competition.

الرؤية التي أوردناها قبل قليل تنطبق بالشكل على أي أسرة مهما كانت الجنسية التي تنتسب إليها، ومنها الأسرة السورية التي هي كغيرها تدخل تراتبياً في نطاق دائرة أعلى هي العائلة، من حيث إنّ الأسرة تضمّ الأب والأم، والأبناء حال وجودهم. وكذلك الحال بالنسبة للمصطلحات الأخرى ذات الصلة، كالعائلة التي هي الأسرة والأقارب الأقربون من فروع وأصول، ثم الجماعة التي هي الأوسع تركيباً، ومنها تتشكل كلٌّ من القبيلة والعشيرة، كتركيبين اجتماعيين يتألفان من الأقارب بالانتساب إلى الأصول. ويمكن إدراج الأحياء والقرى كتجمعات أسرية تدخل في نطاق المجتمع، وهكذا تصاعدياً **وصولاً إلى الجماعة باسمها السياسي**، ووصولاً إلى المستوى الأوسع على الإطلاق، ألا وهو المجتمع الإنساني. فبتكرار الأسر كمجاميع من الأفراد يتكوّن المجتمع بإطلاق الكلمة.

ثالثا- التغير الاجتماعي وعلاقته بالأسرة:

مما سبق يمكننا القول: إن دراسة الأسرة في نشأتها وعلاقاتها وتغيراتها التي تحدث بين أفرادها، وبينها وبين بقية الأسر كمكوّن للمجتمع، ليس ممكناً علمياً، إلاّ من خلال الدخول إلى علم الاجتماع كبوابة معرفية رئيسة، كونه العلم الذي يمتاز ـ وإلى جانبه علما النفس والأخلاق ـ عن غيره من العلوم، التي تبحث في الإنسان ذاته، في شخصيته وفي سلوكه وفي تفاعلاته وعلاقاته، وفي التغيّرات التي يتعرّض إليها، وفي القيم التي تحدّد الكثير من أشكال سلوكه الاجتماعي، من حيث إن القيم هي طريقة في الوجود أو السلوك أو النظر إلى الموضوعات، يعترف بها شخص أو جماعة على أنها نموذج يحتذى. (88/7). ونحن بدخولنا إلى ساحة علم الاجتماع، نتمكّن من البحث في الإنسان، بكل ما هو عليه من حالات وأوضاع، وما طبيعة العلاقات البينية الاجتماعية وتغيّراتها... وكيف يمكن أنْ يكون، وتكون تلك العلاقات. وللتعرف على أي حال اجتماعي لا بدّ من التركيز على ما يسمى **التغير**، الذي هو من أهم الموضوعات الرئيسة في العلوم الاجتماعية، لأنّه يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع العمليات الاجتماعية الأخرى، ويدلّل عليها، كالتعاون والتكامل والتفاعل الاجتماعي Social Interaction والصراع و... وعلاقتها بالقيم Values علاقة حتمية. ولذلك ينال مفهوم **التغيّر الاجتماعي** اهتمام العديد من

العلماء والباحثين، كونه يدلّ على ظاهرة مرتبطة بالحياة الإنسانية بمختلف أشكالها وأزمانها، لأنه يؤدي إلى تشكّل أنماط حياة وعلاقات جديدة، وقيم جديدة تحقق إشباعاً معيناً للحاجات الإنسانية. فالإنسان بالاستناد إلى قِيَمِه يُصدر أحكاماً أخلاقية، غير أنّ تلك الأحكام تُعلن عن أنّ المصالح الاقتصادية تخضع لقضية الحياة الأولى والأهم، والتي تتمثل بالخلاص من أشكال القهر والاستلاب. (114/8)

والمتابع والباحث لموضوع الأسرة يجد أنّها خضعت تاريخياً، وتخضع باستمرار للتغيّر القائم على التباين والتفاضل الاجتماعيين اللذين يترافقان حدوثاً مع التوترات وأشكال التنافس الشديد والصراعات المختلفة، وحتى إن التنافس يكون سمة أساسية من سمات طبيعة التفاعل وأنواعه، وفي طبيعة وأنواع السلوكين الاجتماعيين: الفردي لأعضائها، والجماعي لها، كما أشرنا سابقاً. ومن هذا المنظور فإننا حين نقرأ الحال المفهومية للأسرة في المجتمع السوري، لا نجد كبير فرق بين مدلول الأسرة ومدلول العائلة والدلالة، فهناك الكثير من الخلط بينهما. وفي ذلك نوع من عدم الدراية التامة بمعنى كل منهما، فهما إذا كانا يشتركان في المعنى، فإنهما يختلفان في الدلالة التنظيمية، أي في التركيبة، **فالأسرة** تظلّ أقرب لمعنى الأسرة (النواة) Family Extended ، أو الضيقة المكوّنة من الأب والأم والأطفال، بينما العائلة تظل أقرب لمعنى الأسرة الممتدة Family Expanded، لأنها تضم أعضاءً غير موجودين في الأسرة النواة، كالأعمام والأخوال والفروع والأصول، وهي أشبة بالقبيلة المحدودة. وهي النمط الذي ساد تقليدياً في المجتمع العربي، حيث إنها تشكل أحد فروع القبيلة أو العشيرة، وتتكوّن عادة من ثلاثة أجيال: الأجداد والآباء والأبناء، والأعمام وأبنائهم (15/9) ومن وظائفها الأساسية أنها توفر الحماية والرعاية والفرص الاقتصادية والمهنية والاجتماعية في مقابل الطاعة والولاء. وهي تختلف في وظائفها نسبياً عن الأسرة النواة، التي تتولى وظيفتي التربية والتنشئة اللتين لهما خصوصية في المجتمعات الشرقية بشكل عام، والإسلامية والمسيحية الشرقية بشكل خاص. ومع أنّ مفهوم الأسرة يظلّ يتطابق لدى كثير من الأذهان عند كثير من أبناء المجتمعات الشرقية مع مفهوم العائلة، إلا أنّ هذا الأخير يظلّ، في دلالاته وأشكاله ومفهومه أوسع قليلاً أو كثيراً لدى

المجتمعات والأفراد أو الجماعات البشرية. علماً أنّ هناك فارقاً كبيراً بين الجماعة والمجتمع، **فالجماعة** هي غالباً عدد من الناس لا يتصف بالتنظيم **على عكس المجتمع**. وبكلّ الأحوال فإنّ مفهوم العائلة كان، ويكون، نتيجة للثقافة السائدة في هذه الجماعة أو هذا المجتمع أو ذاك، ولذا فإنّ هناك مفاهيم متعددة للأسرة في علم الاجتماع، منها: الأسرة العائلة Family Domestic، والمتسعة Family Expanded، والمرافقة Family, Companionship، والمركبة Family Compond، والقرابية Family,Relation ، والأسرة النواة، والأسرة النظامية، والأسرة الممتدة. (179/10)، فبموجب التقاليد الإسلامية، ونتيجة لبعض الحالات الاستثنائية (طلاق ، وفاة) ... يمكن أنْ يكون أبناء الأخوة أفراداً من الأسرة، وأن يكون الأحفاد وأبناؤهم في داخل المسمى، وهذا ما يسمى بالعائلة التقليدية، التي يعيش فيها ثلاثة أجيال أو أكثر،وهو ما زال قائماً في الدول الفقيرة فقط ، في إطار ديانات متعصبة قويّة (هنا إشارة من الكاتب للعقيدتين الإسلامية والمسيحية الشرقية). أما في الغرب فقد ضعفت الحياة العائلية لأسباب اقتصادية، والجري وراء اللهو، والمطالبة بالاستقلال والمساواة بين الجنسين، وهذا ما لا ينطبق على المجتمعات العربية الإسلامية والآسيوية من ذوي العقائد الأخرى . (164/11)

التغير، إذاً، يمتد إلى كل ما في الوجود مادياً وكيفياً، وآثاره على الإنسان أكثر تكراراً وأبلغ تأثيراً ووضوحاً، ومع ذلك فهناك بعض الاستثناءات، وسنكتفي هنا بالتركيز على نوعي الأسرتين: النووية والممتدة التي تحتوي الأسرة المتسعة، وندلّل على الأسرتين المركبة والقرابية، فهذان النوعان هما المنتشران في المجتمع السوري. فالأسرة الممتدة Family Extended هي التي تضم مجموع الأفراد من أب وأم وجد وجدة وأحفاد وأبناء العمومة والخؤولة، وهذا يتجاوز مفهوم الأسرة الحديث المأخوذ به اجتماعياً على أنها: الزوج والزوجة والأبناء حال وجودهم، وهو ما يعرف في علم الاجتماع بـ: الأسرة النواة أو النووية، وهذا النوع يدلل على الأسرتين: الزواجية والنظامية، ويتفق تكوينياً مع ما ورد في القرآن بأنّ الأسرة عبارة عن شخصين بالغين، ذكر وأنثى، اجتمعا بإرادتهما وبقبول اجتماعي. وحين نذهب إلى الأسرة العربية، والإسلامية إلى جانبها فإنّنا نجد أنّها تمتاز بهرمية السلطة الأبوية، أي أسرة أبوية Family,Pateriarxhal، حيث تبدأ بأكبر الذكور

سناً، وتتدرّج إلى أسفل حيث الأصغر عمراً. ومن السمات المعروفة في الأسرة العربية، اتسامها بالتضامن والتماسك Cohesion، من حيث هي وحدة عضوية اجتماعياً وعقدياً، وهي أيضاً وحدة تكافل نفسي واجتماعي تضمن لأفرادها الأمان، وفي الوقت ذاته هي وحدة عضوية اقتصادية ودفاعية، وتتصف أيضاً بالتقليدية والمحافِظة، حيث تؤكد على استمرارية القيم والأعراف والطقوس الدينية، وعلى اعتبارات السمعة والشرف وتأكيد الولاء الأسري (12/137-138). ومن المتفق عليه لدى علماء الاجتماع أنّ الأسرة تكتسب بعداً أنطولوجياً ذا عمق تاريخي، ومع ذلك فهي ليست مجتمعاً، إنما هي جماعة منظمة، مهما كان العدد الذي تتألف منه، ولكننا مجازياً يمكن أنْ نسمِّيها: مجتمع الانطلاق، أو هي: قاعدة لانطلاق لتكوين المجتمع، وهي بالإضافة إلى ذلك تُعلِّم، بالاشتراك بينياً، صور الحياة المادية، وشرائع التواصل لأعضائها الجدد، بدءاً من اللغة إلى الأوضاع والحركات الجسدية، وصولاً إلى القيم عموماً، والروحية على الأخص، وإلى طرق المحافظة على البقاء، وإشباع الحاجات. ولبعض الأفراد في الأسرة دور كبير في تخريب بنائها، بهدم الأصيل وخلق النقيض من القيم المؤقتة التي تزيف الدور والعلاقات بتأثيرات ترتبط بالاعتقاد قبل غيره، وإلى جانب ذلك تلبية الاحتياجات الجسدية والاقتصادية، الأمر الذي تعرّضت له الأسرة السورية.

فالأسرة بشكل عام، والسورية على الأخص، وفي كل أحوالها وصفاتها، نووية أم ممتدة، تظل وأفرادَها المحل الذي يحدث فيه وعليه التغير بصفتيه: الإيجابية والسلبية. وما من شك في أن الحديث عن التغير بشكل عام، وفي المجتمع السوري، والأسرة فيه على وجه الخصوص، يستدعي التعرّض للعلاقات الاجتماعية المعقدة ارتقاء أو هبوطاً، وما يرافق ذلك من انحلال القيم القائمة المتكونة عبر المجتمع زمانياً ومكانياً، بدءاً من الأسرة، وانتقالاً إلى أعضائها، لأن طبيعة ونوعية العلاقات الناشئة، تكون نتيجة حتمية للتغير، لأنها إما أن تكون ناشئة عن التعاون والتفاعل، وإمّا عن التنافس والصراع، وهذا يستدعي ضمناً التعرّض لما يتعرّض له النظام والبناء الاجتماعيان، من تبدّل وتحوّل نتيجة للتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وكذلك الحال بالنسبة لمنظومة القيم Values التي تخضع للتغير الذي يتم بمعدلات تختلف من مرحلة عمرية إلى أخرى، ومن بيئة

اجتماعية إلى أخرى، وإلى جانب ذلك تختلف القيم باختلاف الأفراد... وكلاهما: التغير والقيم يكونان نتيجة للتفاعل بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها الخاضع والمكتسب لهما. ومن هنا فإن القيم تتصف بالموضوعية، وهي مهما استمرت زمنياً، فإنها لا تكتسب صفة الإطلاقية، إنما تبقى نسبية باستمرار، ولذلك فهي في حالة ارتقاء Selction دائم، باتجاه مزيد من التمايز والتكامل. (29/13)، وأحياناً باتجاه التفاصل والتناقض، والقطيعة والانهيار في بعض الحالات، كما هو الحال في أثناء الأزمات، فهناك قيم تزول وقيم تنشأ وتتكون، بحسب الحال التي تكون عليها الوضعية الاجتماعية.

إنّ التوترات والتناقضات الكامنة في البنية الأساسية للمجتمع تقدم زاداً مستمراً للتغير في مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى، والقيم كمحمول موجّه للسلوك من ضمنها (134/14)، وحسب "مازلوMaslow" فإن مفهوم القيمة مكافئ لمفهوم الحاجة، سواءٌ كانت الحاجة أساسية أم مؤقتة وطارئة. ومع أنّه من الضروري التدقيق في نوعية الكثير من القيم التي نشأت بتأثير الأزمة في سورية، فإنّنا نتفق مع "مازلو" في الرأي، حيث إن الحاجات الاقتصادية أوجدت بعض القيم السلبية لدى كثير من أفراد المجتمع السوري، على حساب القيم التقليدية الإيجابية والأصيلة كالتعاون والتكافل والكرم وإغاثة الملهوف ونصرة المستضعف و... ولكن القيم السلبية الفردية التي نشأت لدى بعضهم في المجتمع السوري، جاءت تلبية لحاجات الأفراد المنحرفة، وظهرت حالات من تلك القيم واضحة على الجماعات المسلحة المعارضة في سورية التي حقنت الكثير من القيم الإيجابية بمعانيها التي تريدها، فالجهاد كقيمة دينية حُقِنَ بأفعال الغدر والسلب والسبي و... وحتى الإنسان نفسه كمكوّن للقيمة صارت قيمته تنبع من انتمائه وليس من نوعه كإنسان، ولهذا ـ وإنْ كان هناك نوع من الاشتراك العام في القيم لفظاً ـ هي ليست قيماً اجتماعية مطلقة، وإن اكتسب بعضها صفة الجماعية. واستناداً لهذا المنطلق فإنّنا نتفق مع ما رآه بعض العلماء، ممن رأوا أنّ ظهور القيم بأنواعها السلبية والإيجابية يتباطأ، أو يتسارع بحسب الحال التي يكون فيها المجتمع من تعاون وسلام وتكامل، أو من تنافر وصراع وتناقض. والتوصيفات الأخيرة ظهرت بأشكالها الفجة في المجتمع السوري، وظهرت معها قيم عديدة، وهو ما يؤكد رأي

بعض الباحثين بأن الاهتمامات لدى أي فرد إنما تكشف عن بزوغ قيم معينة جديدة لديه (38/15). فتحقيق الربح المادي والاغتنام للفرص، وتلبية الرغبات الجنسية، وتحقيق المكاسب عبر أيّ طريق، حتى لو كان غير قانوني وغير شرعي، ولا اجتماعي، بات لدى بعضهم قيماً يسعون لتحقيقها بأساليب لا اجتماعية وغير قانونية ولا إنسانية في أحيان كثيرة. وهنا يمكننا إصدار حكم قيمي يقول: كلما تدنّى مستوى الحاجات من الجماعي إلى الفردي، ومن الذهني إلى الجسدي، تدنّى مستوى القيمة؛ لأنها تصبح حالاً مشتركة مع الأجناس الأخرى كالحيوانات، وبالتالي ينحطّ مستوى القيمة، بل تنتقل من النقيض إلى النقيض، من موقعها الإيجابي إلى الموقع السلبي، وهو ما صار توصيفاً يمكن إطلاقه من دون تحفظ على قيم مرفوعة لدى جماعات بشرية في سورية، سواءٌ كانت سورية الجنسية بشكل كلي، أم مهجنة بأجناس أخرى، كما هو الحال بالنسبة للجماعات المسلحة التي تكوّنت وانتشرت في سورية.

ونحن إذا كنا قد بدأنا العنوان بالتأصيل والتزييف وعلاقتهما بالأسرة، فإننا نتحدّث عن فعلين يحدثان بأثر التغير الاجتماعي، سواءٌ كان ذلك التغير واقعاً على الفرد أم الجماعة، ونقصد بالتغير تلك التحوّلات والتبدّلات التي تطرأ على البناء الاجتماعي Social Stacture. فالتغيّر الذي حدث في المجتمع السوري، من خلال ما تعرّضت له الأسرة، كقاعدة أساس لذلك البناء، كان كبيراً وخطيراً، وقد بدا ذاك التغير واضحاً على الوجوه الاقتصادية والتعليمية والديموغرافية والثقافية كافة، وانعكست تلك التغيرات على شخصيات أفراد الأسرة، والأسرة مع المجتمع ككل بنيوياً وعلائقياً. والأسرة السورية، بنسبة كبيرة، أنهكتها التغيرات التي طرأت عليها، نتيجة الأزمة التي تتعرّض لها سورية منذ أكثر من خمس سنوات، وأدت إلى تكثيف وتضخيم الضغوط الاقتصادية عليها، ولعبت دوراً في تخفيض مستوى العلاقات بين أفراد الأسرة، وأدّت إلى ظهور حالات كثيرة من التفكك والتمزق الأسري نتيجة القتل والهجرة والتهجير والخطف وتجارة الجسد والإعاقات بأنواعها كافة... والتي للوضعية الاقتصادية الناتجة عن الأزمة تمثيل كبير لها. وأدّت،من ضمن ما أدت، إلى تدني مستوى العلاقات الاجتماعية Social Relation التكافلية والتعاونية، وإلى نمو الـ"أنا" الفردية بشكل صارخ على حساب الـ"نحن"

الاجتماعية، ووصلت حالات كثيرة إلى حد القطيعة بين أفراد أسر مختلفة، سواءٌ نتيجة الهجرة والتهجير أم بانضمام أفراد من الأسرة الواحدة إلى مجموعات مسلحة متعددة ومتبدلة الانتماء والولاء، وبالتالي المتكاثرة وغير المحدودة، وإن كان بعضها قد ظهر ولاؤه لهذه الدولة **كجبهة النصرة** التي والت السعودية، **وجيش الفتح** الذي أنشأته تركيا، بينما هناك العديد من الجماعات المسلحة التي لم تعلن ولاءها لأحد وتدعي استقلاليتها، ولكن مرجعياتها تظهر من خلال الجهات التي تمدها بالعون والتأييد المادي والمعنوي **كالجيش الحر وجيش الإسلام** والعديد غيرهما،وهو الأمر الذي كان له دور كبير في إطالة مدة الأزمة.

خاتمة ونتيجة:

بناءً على ما تقدم يمكننا ـ ولو بشيء من التجاوز الكمي ـ القول: إن الأسرة السورية فقدت جزءاً كبيراً من وظيفتها في الضبط الاجتماعي الذي هو أحد أدوات التنشئة والتربية الاجتماعية للمحافظة على المجتمع، من حيث هما العمليتان اللتان من خلالهما يتحقق الضبط، وإكساب العضو في الجماعة اتجاهات المجتمع وثقافته وعاداته وتقاليده وقيمه، وحفظ المجتمع من التحلّل والتفكك الاجتماعي Social Disorganization والانهيار، وهي نفسها وإن كانت تتفق في سلطة مركز الضبط مع المجتمعات العربية والإسلامية، حيث يكون الذكر مركز الأسرة المهيمن ـ أخذت تختلف بنية وتركيباً وأخلاقاً عن غيرها. فقد تدنت سلطة المركز بنسبة كبيرة، ولم تعد فاعلة ولا قادرة على توزيع الخدمات وتنظيمها بين الأعضاء، واضمحل دورها في صياغة أنشطة الجماعة ودوافعها (48/16).

بناءً على ما سبق يمكن القول: إن المجتمع السوري متعدّد الانتماءات الإثنية والدينية، عرف النوعين الرئيسين اللذين ذكرناهما للأسرة: النووية والممتدة وما يتصل بهما، وعاشت أسره وأفراده التوصيفين السابقين. فمن ناحية البناء الاجتماعي كان هناك اتفاق عام لدى أفراد المجتمع السوري كافةً تقريباً على أنّ الأسرة لا تتشكل إلا عبر عقد شراكة شرعية وقانونية بين شخصين ذكر وأنثى وباعتراف المجتمع، على أنْ يكونا بالغين راشدين. والذي بات بيناً أنّ تلك الشراكة صارت مهدّدة وجودياً بتأثير الأزمة التي انطلقت شرارة أذاها منذ أكثر من خمس

سنوات، وتزايدت مخاطرها حتى وصلت إلى الحد الذي أثر تأثيرات بالغة على الأسرة ونظامها وبنيتها التكوينية اجتماعياً وأخلاقياً. والأسرة السورية، في جزء منها لا يستهان به، تعرّضت للتغيّر السلبي، منها ما تفكّك، ومنها ما اخترقته القيم التي أنشأتها جماعات جديدة في تشكّلها وفي تكوينها وفي زمنها، وفي تعدد منابتها الإثنية. وتبدلت القيم لدى الكثير من الأفراد في الأسر التي تحلّلت بسبب الانتماءات والتشكيلات السياسية/العسكرية الجديدة التي ظهرت خلال الأزمة. وظهرت التغيرات القيمية والاجتماعية المختلفة نوعاً وكماً وكيفاً، وكان وراء كل ذلك نتائج عامة ظهرت أفقية على المجتمع السوري كله نسبياً على الشكل الآتي:

1- تدني القدرة على حماية الأعضاء إلى أدنى مستوى.
2- انخفاض قدرة الأسرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية إلى مستويات كبيرة جداً.
3- حدوث حالات كثيرة من التفكك في العلاقات بين أعضاء الأسرة، ولم تعد العلاقات بين أفراد الأسرة قائمة على التعاون والتكافل والتضامن...
4- ظهور أشكال الانحرافات الأخلاقية والنفسية والاجتماعية.
5- بروز النزعة الفردية، وتعويم مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة بشكل صارخ،
6- انخفاض مستوى الالتزام والاحترام للقانون وللشريعة الدينية وللسلطة الاجتماعية والأسرية.
7- انخفاض مستوى الرقابة الاجتماعية والحكومية والأسرية إلى حدٍّ كبيرٍ.
8- انتشار عمليات القتل والاغتيال والتخريب والتدمير والاغتصاب بأنواعها كافة...
9- بروز الانتماءات المذهبية والدينية والعشائرية على حساب الانتماء الوطني.

10- نمو الأميتين: الكتابية والثقافية في المجتمع السوري بشكل غير مسبوق.

11- ظهور الاتجاهات السياسية التجزيئية، والانتماءات الإثنية والعائلية والقبلية، على حساب الوطني، مما أدى إلى اختلال في سلّم القيم.

12- انخفاض مستويات الدخل الاقتصادي الفردي والجماعي. وإلى جانب ذلك كلّه وبسببه تضخمت حالات الهجرة والتهجير والتشرد الفردية والجماعية التي تعرض لها الكثير من الأفراد. وانتشرت حالات الخوف والنزاع والخصومة والعداء في داخل المجتمع السوري وأسره.

تلك، باختصار، الحال التي آل إليها قسم كبير من الأسرة السورية، الأمر الذي يتطلّب، بالضرورة، البحث عن الحلول اللازمة والمناسبة، سواء حالياً في أثناء الأزمة للتخفيف من آثارها، أم بعد انتهائها للتخلص من تلك الآثار، من خلال العمل على تأصيل الإيجابيات جميعاً من علاقات وقيم، ومحو السلبي المزيف الهجين وغير الأصيل.

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 189.

2- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 1.

3- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تحقيق مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8/2005، ص343 .

4- محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري: لسان العرب، دار صادر (بيروت)، د.ت. ج11، مادة عول.

5- روي رود جرز: التفاعل والتعامل العائلي . ت. بونسو جرجوس، مراجعة ندرة اليازجي، وزارة الثقافة السورية، دمشق 1986، ص 35.

6- روي رودجرز: التفاعل والتعامل العائلي، م.س. ص36 وما بعد.

7- غي روشية: مدخل إلى علم الاجتماع، ت.مصطفى دندشلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1983، ص88.

8- محمد علي جمعه: التخلف والتبعية وأزمة الهوية وأثرها على القيم، دار الشجرة، دمشق1997، ص 114.

9- مصطفى حجازي: الأسرة وصحتها النفسية/المقومات- الديناميات- العمليات/، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء (المغرب)، 2015، ص15.

10- نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع/ المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، جامعة الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د.ت، ص 179.

11- سير روي كالن: عالم يفيض بسكانه – ت- ليالي الجبالي، مراجعة صبحي عبد الحكيم، عالم المعرفة، الكويت، 1996، ص164.

12- فايز قنطار: الأمومة- نمو العلاقات بين الطفل والأم، عالم المعرفة، الكويت، 1992 ص137- 138.

13- عبد اللطيف محمد خليفة: ارتقاء القيم، دراسة نفسية، عالم المعرفة، الكويت، 1992، ص 29 .

14- محمد عودة: أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت، ص 134.

15- عبد اللطيف محمد خليفة: ارتقاء القيم، دراسة نفسية، م.س، ص 38.

16- روي رودجرز: التفاعل والتعامل العائلي، م.س، ص48.

العدد 60/الربع الرابع لعام 2016

شركات المرتزقة والمهام الجديدة

زبير سلطان قدوري*

تواجه اليوم العديد من الدول العربية كسوريةٍ والعراق وليبيا واليمن وبعض دول العالم الثالث حروبا جديدة في شكلها ، قديمة في أساليبها ، واحدة في غاياتها وأهدافها . فهي جديدة من حيث الأدوات وعناصر الاستخدام ، فلم يجر استخدام الجيوش النظامية الرسمية في هذه الحروب من أجل تحقيق الهدف والغاية منها ، بل تم استخدام مرتزقة الداخل والخارج لتلك الغايات والأهداف ، بعد أن وفرت لهم الدول الإمبريالية والتابعة لها في المنطقة كل أشكال الدعم المادي والعسكري ، وألبست تلك الحروب لبوس الطائفيةٍ والمذهبية ، وبعد أن استحضرت لهؤلاء المرتزقةٍ أسماء من التاريخ العربي والإسلامي ، لتكون رموزا لتشكيلاتهم وتنظيماتهم المسلحة ، بغية إضفاء القداسة الدينية على قذارة حروبهم ، وتسويغ جرائمهم البشعة بحق الشعوب والأوطان والسيادة والاستقلال.

* باحث سوري/ عضو اتحاد الكتاب العرب.

أمّا لماذا لم يتم استخدام الجيوش النظامية لغزو تلك البلدان كما كان يجري في الماضي؟. فذلك يعود لجملة من الأسباب، نذكر من أهمها: الخشية من غضب الرأي العام الداخلي لتلك البلدان الإمبريالية، بسبب الخسائر البشرية التي تكبدتها جيوشها في حروبها في فيتنام وبلدان الهند الصينية وفي العراق وأفغانستان وفي عدد من الدول الأفريقية وأمريكا اللاتينية، فضلاً عن التكاليف المالية الهائلة التي كلفت خزائن تلك الدول، ودفعت بها إلى الاستدانة من الداخل ومن الخارج، حتى كادت بعض البلدان الغربية تعلن عن إفلاسها لولا نهب ثروات ليبيا والدعم الخليجي. أما الحروب التي تجري في سورية والعراق وليبيا واليمن وأفغانستان فإن نفقاتها تدفعُها دول الخليج العربي من خزائنها، ولذلك فهي في نظر الدول الغربية والكيان الصهيوني رابحة مالياً، وتحقق الهدف الذي تريده دون خسارة مالية أو بشرية ما دامت خزائن دول الخليج تنفق على هذه الحروب. في الوقت نفسه فإن الدول الغربية لا يهمُها إن أفلست دول الخليج أو خرجت خاسرة من هذه الحروب، أو تلقّت إدانة الرأي العام الدولي والعربي والداخلي.

لذا وجدت القوى الإمبريالية ضالتها في شركات المرتزقة التي يطلقون عليها الشركات الأمنية الخاصة الوسيلة الناجعة في تحقيق أطماعها، سواء في ثروات بلدان العالم الثالث أم في الهيمنة على قراراتها السياسية والاقتصادية أم في الاستيلاء على جغرافيتها أو في تغيير أنظمتها الوطنية، ودعم القوى المتخلفة والفاسدة؛ لهذا أنبتت البذور القاتلة على شكل شركات المرتزقة التي انتشرت في الدول الغربية كالنار في الهشيم عدداً وعدة بعد أن تهيأ لها المناخ المناسب للنمو على خلفية تحقيق الأرباح الهائلة، نتيجة توظيفها القذر في حروب بلدان العالم الثالث. فما هي هذه الشركات تاريخاً ومهام ووظيفة ؟.

- **الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (Security Firms Private)**

هي تطور حديث لمؤسسات المرتزقة، فعناصرها من مرتزقة تم جمعهم من جميع أنحاء العالم، **لتأدية مهام قتالية أو حربية أو تجسسية أو لوجستية وغيرها من المهام العسكرية والأمنية. والشركة الأمنية** العسكرية الخاصة تؤجر قدراتها العسكرية المادية والبشرية لمن يريد من حكومات ومؤسسات وشركات مالية

وتجارية وشخصيات رسمية وغير رسمية سياسية أو فنية أو مالية مقابل أجر مالي يتم التعاقد عليه.

ومعظم العقود مع الشركة الأمنية تتم بسرية تامة، ويجري التكتم بشدة على المهمة التي نص عليها العقد. ويطلق أيضاً على هذه الشركات اليوم مسميات نذكر منها: (شركات عسكرية أمنية خاصة، شركات الحماية الأمنية، المتعاقدون، المقاولون الأمنيون..إلخ).

مرتزقة (Mercenaries) عناصر تلك الشركات مدربون تدريباً عسكرياً عالياً، فمعظمهم ممن خدم سابقاً في فرق عسكرية ذات نوعية عالية في التدريب الجسدي والتقني كالوحدات الخاصة في جيوش بلادها أو جيوش بلدان أخرى، كما تُخضع الشركات عناصرها بعد انضمامهم إليها إلى تدريبات بدنية وعسكرية قاسية، وعالية التقانة في السلاح والأجهزة العسكرية الحديثة، بما فيها قيادة المركبات والدبابات والطائرات القتالية والهيلوكبتر.

ظهرت أولى الشركات الأمنية الخاصة على يد عسكري بريطاني كان يخدم في الفرقة البريطانية الخاصة يدعى (جيم جونسون)، كانت الغاية من تأسيس الشركة حراسة الأثرياء وحمايتهم من أصحاب البنوك ورجال الأعمال، ثم بعد فترة توسع عمل الشركة لتقوم بحماية السياسيين في بعض دول العالم. أي كان عمل مرتزقة الشركة الأساسي مرافقة كبار السياسيين ورجال الأعمال و(المشاهير) من الفنانين العاملين في حقلي الغناء والسينما والحراسة الأمنية لهم، وكان يسمى المرتزق المرافق بالحارس الأمني الخاص.

وقد عرّفت صحيفة **الهيرالد تريبيون** الأمريكية مصطلح الحارس الأمني بالتالي: (إن مصطلح الحارس الأمني الخاص لا يعبر عن العمل الحقيقي الموكل لهؤلاء الرجال والنساء المسلحين، إنهم يجلسون خلف مكاتب، لكي يوجهوا الزائرين إلى كيفية الدخول إلى أروقة هذا المبنى أو ذاك.. ولا يكاد يستخدمهم أحد في حراسة آبار النفط على سبيل المثال)(1). وبسبب النجاح المالي الكبير الذي حققته تلك الشركة، وما لاقته من رواج لوظيفتها في الوسط المالي والسياسي والفني، نشأ العديد من شركات المرتزقة في الولايات المتحدة، وفي العديد من دول العالم الغربي والكيان الصهيوني.

ولم تمض عدة سنوات على إنشاء الشركات الأمنية الخاصة، حتى تطور عملها من الحماية الشخصية إلى شركات أمنية عسكرية، تقوم بتنفيذ مهام حربية وعسكرية في عدة بلدان من العالم وخاصة في أفريقيا، حيث خاض مرتزقة الشركات حروباً بالوكالة دفاعاً عن مصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ومنها ما قام بمهام قتالية في بعض البلدان الأفريقية كأنجولا أو الكونغو أو سيراليون وغيرها. وكانت هذه الحروب التي خاضها المرتزقة تتم: إما دفاعاً عن نظم سياسية أفريقية تابعة للدول الكبرى الغربية، وإما من أجل حماية زعماء محليين أفريقيين من المستبدين والعملاء، كما شاركت وحدات من المرتزقة في الحروب الداخلية التي حدثت في أوروبا الشرقية خدمة لقوى متصارعة في داخل بلدانها، حيث شارك المرتزقة في حروب البلقان والبوسنة والهرسك.

ثم جرى تطور نوعي وكمّي للشركات بعد نشوب الحروب الجارية في أفغانستان والعراق وسورية وليبيا واليمن وبعض البلدان الأفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية، حيث تعاقدت شركات المرتزقة مع عسكريين من مختلف الرتب ممن عملوا في جيوش الدول الغربية والمعسكر الشيوعي السابق؛ لاسيما مع من أحيلوا على التقاعد، أو مع من استقالوا من جيوش بلدانهم بسبب الإغراءات المادية التي تقدمها شركات المرتزقة، أو نتيجة الفوارق المالية الكبيرة في الأجور بينما كانوا يحصلون عليه من جيوش تلك البلدان التي ينتمون إليها، وما يتلقونه من أجور ضخمة من الشركات التي ينتسبون إليها.

وقد رصدت دوائر البحوث والدراسات مئات من طلبات التعاقد التي قدمها قادة عسكريون غربيون وروس إلى شركات المرتزقة للعمل فيها، فضلاً عن طلبات العمل التي قدمها أيضاً آلاف الجنود من تلك البلدان للعمل مع الشركات الأمنية الخاصة، كما قدم عدد كبير استقالته من العسكريين المُدربين تدريباً عالياً في الجيوش الأمريكية والبريطانية والفرنسية والروسية واليوغسلافية والأسترالية وغيرها من أجل التعاقد مع تلك الشركات.

فمثلاً مع تصاعد الحرب في العراق 2005- 2007 استطاعت الشركات أن تستقطب العديد من القادة الكبار في الجيش الأمريكي ممن يحملون رتبة

(جنرال) لإدارة العمليات الحربية في العراق، كما تعاقدت مع مرتزقة مهرة ومدربين تدريبات خاصة ممن عملوا سابقاً ضمن منظومة حماية المسؤولين في بلدانهم، أو كانوا مرافقين شخصيين لأثرياء و(مشاهير) معروفين في الأوساط الاقتصادية والفنية على مستوى العالم.

استفادت شركات المرتزقة كثيراً من انضمام ضباط كبار إليها، خاصة ممن عملوا في مواقع هامة في داخل وزارة الدفاع الأمريكية والمخابرات المركزية من أجل توسيع دائرة عملها في العراق وأفغانستان وسورية وليبيا واليمن. وهي بالإضافة إلى الخبرة العسكرية استفادت من إبرام عقود جديدة مع قيادة الجيش الأمريكي والإدارة الأمريكية درت عليها ملايين الدولارات، من خلال تطويرها العتاد العسكري الذي تملكه تلك الشركات والتوسع الكبير في عملها لدى العديد من بلدان العالم، فقامت تلك الشركات بشراء أسلحة نوعية متطورة عالية التقانة والحداثة وبامتلاكها، مما أهلها لمحاربة جيوش بلدان نظامية.

- **الوظائف التي تؤديها شركات المرتزقة**

تقوم الشركات الأمنية الخاصة بتأجير عناصرها للأشخاص الرسميين وأصحاب الشركات والبنوك و(المشاهير)، ويطلق على هؤلاء العناصر عادة اسم حراس أمنيين؛ لحماية المؤسسات والقصور ومكاتب زعماء ورؤساء تلك الشركات، ويطلق بعضهم عليهم (بوي جارد) لتوفير الحماية للشخصيات السياسية والمالية والتجارية بما أسمته حفظ الأمن الشخصي (Personnel Security)، كما يتم التعاقد لحراسة رجال الدبلوماسية والأمم المتحدة وحمايتهم.

ومن المهام أيضاً تقديم خدمات لوجستية للقوات الوطنية أو الأجنبية المحتلة تتضمن تأمين طرق الإمداد والتموين للقوات وتمويلها (Escort Services)، كما تعمل على توفير خدمات الاتصال والمواصلات للقوات المسلحة، وتشارك في إدارة الأزمات، وتقوم بعمليات اختطاف، وتقدم الاستشارات الأمنية، وتكتشف المخاطر المحتملة (Advisory Consulting and Risk)، وتتعاقد على تطوير أنظمة الحماية والرقابة، والدعم اللوجستي والإسناد، ومرافقة قوافل الإمدادات والأغذية، وتأمين المواقع والمنشآت والبعثات الدبلوماسية والشركات الاستثمارية، وعلى توفير

الحماية الإلكترونية وقواعد البيانات، وتقوم باحتجاز السجناء واستجوابهم، وجمع المعلومات وتحليلها. (2)

وقد أتاح الترخيص لهذه الشركات الأمنية العسكرية في الولايات المتحدة أن تبرم عقوداً مع الحكومات الأجنبية لتدريب جنودها وتنظيم الأمن في نيجيريا وبلغاريا وتايوان وغينيا الاستوائية، وتقدم طيارين لقيادة طائرات الاستطلاع والمروحيات الهجومية من أجل تدمير محاصيل المخدرات في كولومبيا، وتدير العديد من أنظمة المخابرات والاتصالات في القيادة الشمالية للولايات المتحدة الأمريكية في كولورادو، وهي المسؤولة عن تنسيق ردات الفعل تجاه أي هجوم تتعرض له الولايات المتحدة.

وتطورت مهام شركات المرتزقة بعد أن امتلكت القوة العسكرية الأكثر تنظيماً وتسليحاً في كثير من بلدان العالم الثالث، و القدرة على سرعة الحركة للوصول إلى الخصم عبر ما تملك من تقنيات وأسلحة متطورة، وبذلك استطاعت تلك الشركات أن توفر الحماية المطلوبة لاستثمارات المعادن النفيسة ومصادر الطاقة وخطوط النقل وموانئ تصدير الطاقة، وحماية آبار البترول في نيجيريا أو مناجم الماس في بعض البلدان الأفريقية.

ومع نهاية الحرب الباردة تطورت مهام الشركات الأمنية الخاصة، فتعاقدت مع بعض الدول والأجهزة الأمنية والشركات لتدريب القوات الخاصة، وإعطاء المشورة العسكرية لقوات الجيش والشرطة، أو تقديم الدعم اللوجستي للانتشار العسكري وصيانة نظم الأسلحة وحماية المباني والمنشآت، وجمع المعلومات العسكرية وتحليلها، واحتجاز السجناء واستجوابهم، فضلاً عن تكليفها في القتال.

وتبيّن خلال ما يسمى بالربيع العربي الذي تسبّب بدمار شامل للعديد من البلدان العربية الرافضة للهيمنة الأمريكية والاعتراف والتطبيع مع الكيان الصهيوني، أن مرتزقة الشركات قاموا بالهجوم على المؤسسات والمنشآت الحكومية والأهلية ونهب المصانع والدوائر والآثار والثروات النفطية والمعدنية والزراعية والصناعية والثروة الحيوانية، وتدمير البنى التحتية لتلك البلدان، كما قاموا بأدوار قذرة بشعة أمام شاشات التلفاز كذبح المواطنين والعسكريين والنساء

والأطفال، كما فعل المرتزق البريطاني الداعشي (جونز)، وكما فعل مرتزقة الداخل من السوريين في شق صدور الجنود وأكل أكبادهم علانية وعلى شاشات التلفاز، أو في حرق الطيار الأردني بطريقة مقززة، وفي ذبح الأقباط على الشواطئ الليبية، وغيرها من أعمال وحشية ليأبى الحيوان المتوحش أن يقوم بها.

- **مرتزقة العالم في الشركات**:

المرتزقة الذين يعملون في الشركات الأمنية الخاصة ليسوا من جنسية واحدة، بل هم من عدة جنسيات قدمت من كل بلدان العالم تقريباً، حيث أشارت مصادر بحثية وإعلامية إلى أن الذين يعملون في العراق بعد الغزو الأمريكي، وفي سورية واليمن وليبيا كانوا من الأمريكيين و النيبال وتشيلي وكولومبيا والسلفادور وهندوراس وأيرلندا وأسبانيا وبولندا والبرازيل والكيان الصهيوني والصين والشيشان وروسيا ومن أكثر من مئة دولة، فمثلاً مع اشتداد الحرب في العراق أرسل إليه آلاف المرتزقة من روسيا ولبنان وجنوب أفريقيا وسيراليون ومن دول أفريقية، ومن الصرب وكرواتيا وتركيا والكيان الصهيوني ومن بعض الدول الأوروبية الشرقية ومن دول شرق آسيا، وكذلك من بلدان عربية كتونس وليبيا واليمن وسورية والسعودية وقطر والبحرين والكويت ومصر والسودان وفلسطين والأردن، وقد أعطيت الأفضلية للمرتزقة الروس الذين اكتسبوا خبرة قتالية في أفغانستان والشيشان.

فالشركات الأمنية الخاصة تجند مرتزقة من معظم بلدان العالم، والعقد بين الشركة والمرتزق قد يتم تجاوزه في المهنة التي تم التعاقد عليها إلى مهمة أخرى، فقد نقلت صحف من موسكو تصريحات لضابط روسي عمل مرتزقاً في العراق، وسابقاً كان يعمل في قوات المظليين في روسيا، يقول: إنه عرض عليه عمل مغر في العراق، هو مرافقة قوافل المساعدات الإنسانية، وحراسة بعثات المنظمات الدولية أو المنشآت النفطية للشركات الأمريكية. وذكر أن العرض كان في الحقيقة غطاء لمهام أخرى، كتمشيط الأحياء السكنية في المدن بحثاً عن المقاتلين، والقيام بأعمال الاستطلاع. والتفتيش على الحواجز.

وقد تجند الشركات الأمنية الخاصة مرتزقة من عتاة المجرمين، أو من المطلوبين من الأنتربول (البوليس الدولي)، حيث تم تجنيد مرتزقة مجرمين من الصرب ملاحقين دولياً لارتكابهم جرائم يعاقب عليها القانون الدولي ضد المسلمين والكروات خلال الحرب في البوسنة والهرسك، وتم تجنيد مرتزقة ممن ينتمون إلى المنظمة الإرهابية الصربية المعروفة باسم (النسور البيضاء)، والتي اشتهرت خلال حرب البلقان بارتكاب جرائم الإبادة والاغتصاب والقتل الجماعي للمدنيين العزل.

واستفادت الشركات في أوربا الشرقية وروسيا من تجنيد العديد من قادة وجنود الجيش اليوغسلافي السابق، بعد تسريح هذا الجيش الذي قدرت مراكز البحث عدده بما يقارب نصف مليون جندي أثناء اشتعال الحرب الأهلية في البلقان؛ حيث انتشرت الشركات الأمنية الخاصة بكثرة في البلقان وشرق أوروبا، حتى بلغ تعدادها ما يقارب ثلاثة آلاف شركة. وتشير تلك الدراسات إلى أن عدد الشركات الأمنية الخاصة في رومانيا فقط؛ وحتى بعد اندماج عدد من الشركات بعضها مع بعض بلغ (800) شركة أمنية عسكرية، وفي صربيا بلغت أعدادها (1300) شركة، وفي كرواتيا (300) شركة، و في البوسنة عدة شركات، ولكن يقال: إنها مدنية وليست عسكرية.

- **هوية المرتزق:**

المرتزق هو من احترف مهنة الجندية، يستخدمها في خدمة من يدفع له المال، ويسخرها لأغراض تتنافى مع القوانين العسكرية الوطنية والدولية، ويمارس حرفة الجندية بعد أن تم تأهيله في الجيوش النظامية الرسمية، أو في منظمات شبه عسكرية وغير رسمية، كما تلقى خلال وجوده في الشركة الأمنية الخاصة التأهيل العسكري بكفاءة عالية، وقدرة قتالية متميزة، وتقنية جيدة في استخدام السلاح المتطور والحديث، مما يؤهله لخوض معارك ضارية مع الآخر.

والمرتزق ليس لديه قضية أو قيم وطنية أو قومية أو إنسانية يقاتل من أجلها، أو يدافع عنها، بل يؤجر نفسه لمن يريد مقابل المال الذي يتم إنفاقه عليه مع المستأجر، ولا يكترث بقانون دولي أو وطني ولا بحقوق الإنسان التي أقرتها المحافل الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، وكل همه تنفيذ ما تعاقد عليه مقابل الأجر المادي، من دون حساب لنتائجه القانونية.

ومن صفاته الشخصية: القوة البدنية والقلب القاسي والشراسة والعدوانية، لا يمتنع أن يكتب على قميصه بأنه "عدو الرحمة والشفقة"، أو أنه "مغتصب سفاح"، ويعلم المرتزق بأنه شخص غير مرغوب فيه من المجتمع الإنساني، وأنه يخالف القانون الدولي، وإن قتل أو مات أو أسر فلن يطالب به أحد، ولن ينعاه أحد، وكثيراً ما تترك جثته للضواري في ميدان القتال من دون دفن.

- **الاستخدام التاريخي للمرتزقة**:

تُعد مهنة الارتزاق ثاني أقدم مهنة في العالم بعد البغاء، وقد استخدمت المرتزقة الأطراف المتحاربة في العصور القديمة والوسطى والحديثة. ففي العصور القديمة تشير المصادر التاريخية إلى أن الفراعنة جندوا في العديد من حروبهم مرتزقة منذ القرن الثالث عشر قبل الميلاد، وتحدثت أن الفرعون (رمسيس الثاني) جند ما يقارب أحد عشر ألفاً من المرتزقة في معاركه الخارجية، وخاضوا معه معركة (قادش) في سورية ضد جيش ملك الحثيين سنة 1288ق.م.

وكشفت آثار مصر القديمة عن وجود فيالق من المرتزقة في جيوش مصر القديمة، كان يطلق عليها اسم "ميدحاي"، وكانت تلك الفيالق مؤلفة من مستكشفين قبليين للتجسس، وكشف الطرقات أمام الجيوش الزاحفة، إضافة إلى جنود مشاة مقاتلين، تم جلبهم من منطقة " النوبا" التي تقع اليوم شمال السودان، وقد كانت حينها (النوبا) مملكة مستقلة.

كما تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن الفراعنة جندوا مرتزقة من ليبيا، ومن بلاد كنعان، كما جلبوا مرتزقة من جزيرة سردينيا، وتظهر بعض رسوم الفراعنة الجدارية جنوداً مرتزقة، وهم يرتدون خوذات مقوسة تمييزاً عن الجيش الفرعوني الرسمي، وذكرت أن الفرعون (رمسيس الثاني) اتخذ من المرتزقة حرساً شخصياً(3).

كما تذكر المصادر التاريخية أن المرتزقة قد ظهروا في الدولة الفارسية القديمة، وتحدثت أن الأخ الأصغر لملك الفرس " سايرس " عام 401 قبل الميلاد، جند جيشاً كبيراً من المرتزقة بلغ تعداده عشرة آلاف من المرتزقة اليونانيين، للاستيلاء على الحكم، وخَلْعِ أخيه عن العرش.

وفي أوروبا القديمة تذكر المصادر التاريخية أن إمبراطور اليونان (كوزينوفون) استخدم المرتزقة في حروبه ضد الفرس، وأنه جند عشرة آلاف من المرتزقة؛ ليشاركوا مع قواته النظامية في الحرب ضد الجيوش الفارسية، مقابل أجر مالي.

وفي العصور الوسطى استخدم البيزنطيون المرتزقة كقوات حراسة خاصة، سميت باسم " حرس فارا نجيان"، وأغلب هؤلاء المرتزقة من قبائل الفايكنغ، ومن المحاربين الأشداء، كانت مهمتهم حراسة وحماية الإمبراطور والإمبراطورة. كما استخدم المرتزقة في قمع الثورات اليونانية التي انتفضت ضد الاحتلال البيزنطي، وتبين المصادر التاريخية أن سبب اختيار البيزنطيين المرتزقة من قبائل الفايكنغ، يعود لكراهيتهم لليونانيين.

وتتحدث المصادر أن من بين هؤلاء المرتزقة الذين خدموا في كتيبة الحرس رجلاً شجاعاً يدعى (هارالد)، التحق بحرس الإمبراطور في عام 1035، وقاتل معه في ثماني عشرة معركة كلها كانت دفاعاً عن بيزنطة، وبسبب بسالته وصل إلى مرتبة عسكرية كبيرة (أكولينوس) أي (قائد حرس الإمبراطور)، ثم عاد بعد ذلك إلى بلاده النرويج، واستطاع أن يعتلي عرش النرويج بعد فترة من الزمن، ولقب بالملك (هارالد هاردرادا)(4).

وانتشرت ظاهرة الارتزاق بعد انتهاء القرون الوسطى، فظهرت جيوش من مرتزقة تحت الطلب، ومعظم مرتزقة تلك الجيوش من المسرحين من جيوش نظامية لبلدان أوروبية، سرحوا بسبب عجز موازنات تلك الدول عن تأمين رواتبهم، ومعظمهم من المدربين تدريباً عسكرياً جيداً، ويظهر أن السبب الرئيس لامتهانهم حرفة الارتزاق كونهم لا يتقنون مهنة أخرى إلا حرفة الجندية، يتعيّشون منها.

وقد شكل المسرّحون من الجيوش النظامية مجموعات من المرتزقة تعرض خدماتها العسكرية لأي دولة تريد أن توظفهم لحمايتها ضد من يهددها داخلياً أو خارجياً مقابل كمية من المال، حتى في استخدامهم في حروبها ضد دولة أخرى، كما حدث في العقد الأخير من القرن العشرين في بعض الدول الغربية بعد انتهاء الحرب الباردة، عندما تم تسريح أعداد كبيرة من العسكريين المدربين تدريباً عالياً، فما كان من هؤلاء إلا أن أسسوا شركات مرتزقة، أو التحقوا بشركات مرتزقة في العالم.

وفي الحروب الصليبية استخدم الجيش البريطاني مرتزقةً، كانوا يحاربون ضمن صفوفه، وقد تحدث الملك البريطاني (إدوارد الأول 1239- 1307) عن الفائدة التي جناها من استخدام المرتزقة في القتال ضد أعدائه، فقال: (إننا باستخدام المرتزقة نستطيع التأكد أنهم لم يتركوا غير عظام الأعداء، فليس لهم من القدرات ولا الشفقة ما يجعلهم يعتنون بالأرامل واليتامى، وبعد ذلك فإن من السهل علينا التخلص منهم عندما نريد)(5).

وتذكر مصادر التاريخ وجود مرتزقة في صفوف الجيوش الأوربية منذ بداية القرن الثامن عشر، حيث جندت معظم دويلات المدن الإيطالية العديد من المرتزقة لأغراض الدفاع، أو لشن الحروب، وتذكر تلك المصادر أن بابا روما أبرم عقوداً مع قادة المرتزقة، ليقدموا له جنوداً للدفاع عن الفاتيكان، ولقد اشتهر المرتزقة السويسريون في القرنين السابع عشر والثامن عشر بكتائبهم الجاهزة للإيجار لأمراء وحكام وملوك البلدان الأوروبية، لاستخدامها في الحروب والحماية والحراسة(6).

وفي حروب السنوات السبع التي جرت في أوروبا كان ثلث الجيوش الأوروبية ـ إن لم يكن أكثر من ذلك ـ من المرتزقة، يضاف إليهم فرق من ميليشيات المقاطعات والجنود المحترفين، و الاختلاف ليس كثيراً ما بين المحترفين والمرتزقة إلا في الانتماء الوطني للبلد الذي يقوم بالحرب فقط، فالجنود المحترفون يقوم بجمعهم الضباط من أبناء وطنهم مقابل المال أو الطعام، وكذلك المرتزقة، إلا أنهم غرباء عن الوطن، ولهذا تدفع لهم أجور مالية مغرية أكثر من المحترفين، وكان يتم وضعهم في فرق عسكرية بحسب لغاتهم، فمثلاً كان الجيش الفرنسي في عهد الملك لويس الخامس عشر يضم(11) فرقة سويسرية، بالإضافة إلى الحرس السويسري الخاص بالملك، و(6) فرق ألمانية، و(5) فرق أيرلندية، وفرقتين إيطاليتين..إلخ(7).

ومن طريف تلك الحروب أن فرق المرتزقة كانت تتم إعارتها ما بين الملوك وحكام المقاطعات، أو تأجيرها فيما بينهم، بمن فيهم كبار الضباط، وبعض الأحيان ينتقل الضابط من جيش إلى الجيش الآخر الذي كان يحاربه، بصفة (مستشار تقني)، وكان بعض هؤلاء الضباط يتم تكليفه بقيادة الجيش المعادي له سابقاً.

وقبل قيام الثورة الفرنسية عام 1789ظهرت جماعات وأفراد امتهنوا الارتزاق في أوربا، بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية وانتشار الفقر والبطالة، يخدمون ممن يقدم لهم المال بغض النظر عن الهدف الذي يقاتلون من أجله، فارتكبوا جرائم كثيرة، فقد نكّلوا، وقتّلوا بالكثير من المدنيين الأبرياء، فكسبوا كراهية معظم الشعوب الأوربية آنذاك، لهذا شوهدت لافتات علقت على بعض المطاعم الفرنسية كتب عليها (يمنع دخول الساقطات والكلاب)، وكانوا يقصدون بالكلاب (المرتزقة).

وتشير المصادر التاريخية لتلك المرحلة إلى أن الاحتقار الشعبي كان للمرتزقة وللجنود المتطوعين ظاهرة علنية في كل التجمعات السكنية الصغيرة والكبيرة، فكانوا أينما حلوا، سواء في المدن أم في القرى الأوربية، يعيثون فيها فساداً وإرهاباً ورعباً، وكانوا يستولون على الطعام و المال والأثاث من بيوت المدنيين، وكانوا ينهبون البيوت والكنائس، وكانت القرى التي تقاومهم تحرق بالنار، ورجالها يقتلون أو يشنقون، ولا يسلم النساء والأطفال من القتل والذبح. ونتيجة الذعر والخوف الذي كان يبثه المرتزقة والجنود في القرى ترك سكانها أراضيهم وقراهم، وهاجروا إلى المدن الآمنة(8).

وفي العصور الحديثة الأوروبية ـ ومع اشتداد الحروب بين الدول الأوروبية التي أعقبت الثورة الفرنسية ـ عادت جيوش المرتزقة في أوربا بالظهور على المسرح العسكري والسياسي، واضعة نفسها في خدمة القوى المتصارعة، ولكثرة استخدام ملوك أوروبا لها سميت (جيوش الملوك)، فمع اشتداد الحروب وتوسع دائرتها ما بين جيش الثورة الفرنسية وجيوش القوى الأوربية المعادية لها، لم تعد الجيوش النظامية من حيث العدد بقادرة على تلبية حاجة ميادين القتال من الرجال، لهذا تم تجنيد المرتزقة تلبية لحاجة المعارك واستمرارها، وقد جند الفريقان المتصارعان المرتزقة لصالح قواتهما، فذكرت المصادر التاريخية أن **نابليون بونابرت** جند ما يقارب الثلاثة ملايين من المقاتلين خدمة لحروبه وطموحاته، كان نصفهم من المرتزقة، خاصة بعد أن غزا روسيا عام 1812(9).

وفي المرحلة الاستعمارية التي أعقبت النهضة الصناعية الاقتصادية والعسكرية الهائلة في أوروبا، ظهر المرتزقة كحاجة للدول الأوروبية الاستعمارية من أجل خوض

الحروب التي نشبت فيما بينها، بسبب التنافس على مناطق الاستعمار، وكذلك لاستخدامهم في استعمار بلدان العالم الثالث، والدولة الاستعمارية الساعية لاستعمار أكبر مساحة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية غير قادرة على توفير المطلوب من الجنود من أبناء الوطن لتحقيق تلك الطموحات، فضلاً عن أن استمرار الاستعمار يتطلب استمرار وجود أعداد كبيرة من الجنود لمواجهة المقاومة الوطنية في الدول المستعمَرة التي تقاتل لتحرير بلادها، فهذه المساحة الكبيرة من الحروب والصراعات لا تستطيع أن تغطيها الجيوش النظامية من أبناء الوطن؛ كل ذلك فرض على الدول الاستعمارية أن تعمل على تجنيد أعداد كبيرة من المرتزقة؛ ليخوضوا الحروب إلى جانب قواتها النظامية، كما فعلت فرنسا التي قامت بتجنيد أعداد كبيرة من المرتزقة من أبناء المستعمرات الفرنسية، حيث تم تجنيد مرتزقة من أبناء المغرب العربي والدول الأفريقية ودول جنوب شرق آسيا بعد قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة سنة 1848، خدمة لمتطلبات الاستعمار، وقد ارتفعت نسبة تجنيد المرتزقة مابين أعوام 1871 – 1914في الجيش الفرنسي من 3٪ إلى 30٪. يضاف إلى ذلك أن أعداداً أخرى من مرتزقة أبناء تلك البلدان تم تجنيدهم واستخدامهم خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقد كان هؤلاء المرتزقة وقودها، وأكثر ضحاياها.

أما عن المرتزقة في القارة الآسيوية فقد شهدت المقاطعة اليابانية "كي" خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر نشاطاً واسعاً للمرتزقة، وقد أطلق عليهم في اليابان اسم مجموعة "سايكا"، وكان لهذه المجموعة دورٌ مهمٌ في حصار " هونجان"، الذي امتد من شهر آب / أغسطس 1570 ميلادية إلى آب / أغسطس 1580.

وفي **الصين** خلال القرن العشرين شوهد انتشار العديد من المرتزقة الأمريكيين والبريطانيين، وكان أبرزهم (مرلي، وفيلو نورتون، وماكجريفين، وموريس، وفرانسيس آرثر) وغيرهم من المرتزقة الغربيين، ممن شاركوا في الحروب الصينية(10).

وفي **الولايات المتحدة** تم إشراك جيش كبير من المرتزقة الألمان المعروفين باسم (الهسيانز)، والذي بلغ تعداده آنذاك الثلاثين ألفاً من المرتزقة في الحرب الأهلية

الأمريكية، كما استخدمت الإدارة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر شركة خاصة تضم عتاة المرتزقة، وأكثرهم وحشية هي (وكالة المحققين الوطنية)، التي تختصر باسم (بنكرتون)؛ لوقف الإضراب السلمي الذي قام به عمال الفحم والحديد والمزارعون الذين طالبوا بتحسين أوضاعهم المعيشية، وقد استخدم المرتزقة القوة المسلحة والعنف الوحشي ضد المضربين، حتى أرغموهم على وقف الإضراب، علماً أن منظمة /بنكرتون / كانت يومها تفوق عدداً وعدة الجيش الأمريكي النظامي، وبعد أن نجحت (بنكرتون) في إنهاء الإضراب، تعاقدت معها وزارة العدل الأمريكية، لتقديم خدمات لها، وطبعاً ستكون هذه الخدمات بعيدة عن القانون (11).

في النصف الثاني من القرن الماضي شهدت أفريقيا انتشاراً كثيفاً للمرتزقة الأوروبيين على أراضيها، حيث تبين بعد سنوات أن بعض الدول الغربية الكبرى كانت وراء ذلك، والهدف هو إسقاط عدد من الأنظمة الوطنية ذات التوجه اللارأسمالي، حيث قام هؤلاء المرتزقة باحتلال بعض العواصم الأفريقية، سواء بقوتهم الذاتية أم بمشاركة بعض العصابات المسلحة الأفريقية، ونجحوا في تغيير العديد من الأنظمة الوطنية الأفريقية التي استقلت بعد الخمسينيات، وسعت لتحرير ثروات بلادها من النهب الغربي عبر الشركات والمؤسسات التي تركها الاستعمار فيها بعد رحيله.

وكشفت الأحداث عن وقوف الدول الغربية وراء تدريب وتمويل مجموعات من المرتزقة وتسليحها، ودفعها إلى شن غارات وحشية ضد الأنظمة الوطنية التي كانت تنطلق من جنوب أفريقيا (روديسيا) ذات النظام العنصري، كما نفذت مجموعات من المرتزقة العديد من الانقلابات ضد بعض الحكومات الوطنية، ومنها الانقلاب الذي حدث في دولة جزر القمر عام 1975، حين قام مرتزقة يطلق عليهم (السترات السوداء) يقودهم المرتزق الفرنسي (بوب دينار)، وتسانده سراً القوات الفرنسية التي كانت قرب سواحل جزر القمر، حيث استولى (بوب دينار) على السلطة في الجزر، وعين نفسه حاكماً عليها، وبعد سنوات تم طرده من الجزيرة بقوة فرنسية بعد أن حقق لها أهدافها، إلا أنه قاد انقلاباً آخر بوساطة مرتزقة في جزر القمر عام 1995، ومن دون رغبة فرنسية، واستولى على الحكم في جزر القمر، مما أزعج الحكومة الفرنسية، فأجبرته قواتها على مغادرة جزر القمر نهائياً.

ومن الأعمال القذرة للمرتزقة في أفريقيا ما ارتكبته شركات المرتزقة من جرائم بحق الأفريقيين، ومنها ما ارتكبته مجموعة من المرتزقة المتوحشين من مجازر دموية شرسة في عدد من البلدان الأفريقية، هذه المجموعة كان يطلق عليها مرتزقة (مايك المجنون)، نسبة لقائدها المرتزق الأوروبي (مايك هوار)، فقد شنت عمليات هجومية عديدة على قرى ومدن أفريقية ضد السكان الآمنين بهدف إسقاط بعض الحكومات الوطنية، وكان لهذه المجموعة الدور الكبير في صناعة الأزمة الكونغولية التي خلفت المآسي والويلات، وارتكبت وشاركت في العديد من المجازر الدموية التي جرت في الستينيات من القرن الماضي في هذا البلد الأفريقي، كما شاركت تلك المجموعة في الانقلاب الفاشل عام 1981 الذي حدث في دولة جزيرة سيشل.

ومن المرتزقة الذين لعبوا أدواراً تاريخية في القارة الأفريقية المرتزق المشهور (سايمون مان) الذي كانت له علاقات حميمة مع شركة مرتزقة تعمل في جنوب أفريقيا العنصرية شركة (أكريكيوتيف أوتكمر) الأمنية العسكرية الخاصة، وقد شارك هذا المرتزق ومجموعته في الصراع الداخلي في أنغولا، وفي سيراليون، وقد حوكم هذا المرتزق في عام 2004، في زيمبابوي بتهمة محاولة شراء أسلحة لقيادةِ انقلاب في غينيا الاستوائية (12). كما شاركت مجموعة من المرتزقة التي سميت باسم قائدها المرتزق (تيم سايس)، مع مجموعة متمردة أفريقية في الانقلاب الفاشل الذي حدث في(بابوا) في غينيا الجديدة لإسقاط نظامها الوطني التقدمي(13).

وعن حرب فيتنام في النصف الثاني من القرن الماضي كشفت مصادر أمريكية حديثة عن دور للمرتزقة في الحرب الفيتنامية / الأمريكية، وأظهرت عن تعاون وثيق وكبير كان يتم بين المخابرات المركزية الأمريكية وشركات المرتزقة خلال الحرب التي نفذت مهاماً خاصة في داخل فيتنام الشمالية، ضمن برنامج سري أعدته المخابرات المركزية، أطلقت عليه اسم (العمليات السوداء).

كما تعاقد المرتزقة مع دكتاتور زائير السابق (موبوتو سيشي سيكر) على قمع المعارضات الشعبية ضد حكمه الفاسد، وشاهد العالم كيف عمل مرتزقة الصرب والكروات معاً مع (موبوتو) ضد شعبه، وتناسوا ما كان بينهما من صراعات وحروب ودماء.

وفي حرب البلقان استأجر الصرب مرتزقة قناصة من جنوب أفريقيا ورومانيين، لقتل البوسنيين المدنيين في أثناء حصار سراييفو.

وأظهرت الوثائق أن وكالة المخابرات المركزية كانت تكلف شركات المرتزقة باغتيال شخصيات فيتنامية هامة، وبتخريب مواقع مدنية وعسكرية، من دون أن يظهر أن للحكومة الأمريكية فيها أي دور مباشر، وفي الوقت نفسه بينت المصادر أن الحكومة الأمريكية كانت تبيع هؤلاء المرتزقة بأرخص الأثمان، فكانت تمتنع عن الدفاع عن المرتزقة الذين كانوا يقعون في الأسر الفيتنامي.

ومن الظواهر الحديثة استخدام بعض العسكريين السابقين والمدربين تدريباً جيداً من المرتزقة في المنتصف الثاني من القرن الماضي كعناصر حماية ومرافقة لرؤساء الدول وحمايتهم، خاصة الرؤساء الذين وصلوا إلى السلطة بعد الانقلابات العسكرية في دول العالم الثالث، ويخشون على أنفسهم من التصفية أو القتل من أبناء شعوبهم، ولا يثقون بأجهزتهم العسكرية والأمنية.

كما كشفت العديد من المنظمات الدولية والتقارير الصحفية أن معظم الجنود الذين يكلفون بمهام حفظ السلام التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، هم من المرتزقة الذين يعملون في صفوف المليشيات الأفريقية، وتم اختيارهم لهذه المهمة الدولية لحفظ السلام الدولي عن طريق الشركات الأمنية الخاصة.

كما قام مرتزقة الشركات في سورية والعراق واليمن وليبيا بتجنيد مرتزقة للعمل فيها من داخل تلك البلدان، وخاصة من أصحاب السوابق في الإجرام والدعارة والمخدرات والشذوذ الجنسي، كما هرب عدد من الضباط والعسكريين من أبناء تلك البلدان تحت ما يسمى بالانشقاق من الجيش إلى شركات المرتزقة ومنظمات المرتزقة التي أطلق عليها مسميات إسلامية – والإسلام بريء منها ـ ليشاركوا مع مرتزقة الخارج في تدمير بلدانهم بعد أن تلقوا الأموال الهائلة من قطر والبحرين ومنظمات خليجية ترعى الإرهاب، كما استخدم الكيان الصهيوني مئات المرتزقة من سورية لتدمير منشآت عسكرية كانت تقوم بحماية الحدود السورية بالقرب من الجولان المحتل خدمة للكيان، وعملوا على تحقيق كيان مضاد للدولة الوطنية السورية على الشريط الحدودي مع الكيان، ليكون نسخة عن دويلة **سعد حداد**

على الحدود الجنوبية للبنان التي أقيمت في الثمانينيات من القرن الماضي، وأزيلت بقوة المقاومة في عام 2000، وقد زار رئيس الكيان الصهيوني **بنيامين نتنياهو** مع قيادة الكيان العسكرية الجرحى من هؤلاء المرتزقة، حين كانوا يعالجون في المستشفيات الصهيونية، ولم يخف العميل المرتزق **كمال لبواني** رغبته في خلق شريط عميل للصهاينة على طول الحدود مع الكيان الصهيوني وفي داخل الأراضي السورية يحميه الخونة من المرتزقة السوريين لصالح الكيان الصهيوني، وذلك خلال زيارته الأخيرة للكنيست الصهيوني في القدس المحتلة في أوائل شهر شباط 2016.

- **المرتزقة في خدمة الإمبريالية**:

بعد انتصار القوى الرأسمالية في العقد الأخير من القرن الماضي، وانهيار المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي، وغياب العدو الذي كان يهددها في الحرب الباردة، شعرت القوى الرأسمالية الليبرالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة، بأنها أصبحت تسيطر على العالم إلى الأبد من دون منافس محتمل، وترافق هذا النصر مع قيام ثورة هائلة في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا التي كانت معظم نتائجها تصب لصالح القوى الرأسمالية، عندها طرح منظرو الرأسمالية نظرية (العولمة)، من أجل السيطرة الكاملة للقوى الرأسمالية على ثروات بلدان العالم الثالث وشعوبها وأرضها، وللحاجة الماسة للقوى البشرية العسكرية للسيطرة على تلك البلدان. ولعدم قدرة البلدان الرأسمالية، بما فيها الولايات المتحدة، على توفير العدد البشري، تم السماح بإنشاء شركات المرتزقة لسد الثغرة البشرية العسكرية، مما يعطيها القدرة على تحقيق نظرية العولمة.

وانتهز أنصار العولمة في بلدان العالم الثالث، فضخموا انتصارات الرأسمالية على الاشتراكية، ودعوا للالتحاق بمشروع العولمة، بذريعة كسب ودّ الدول الرأسمالية من جانب، وتسريع عملية التنمية، ونقل الحداثة من جانب آخر، وهذا يتم عن طريق إدخال الرأسمال الأجنبي إلى البلاد، والتخلي عن المكتسبات الاشتراكية التي تحققت للقوى الكادحة والفقيرة خلال القرن الماضي.

لهذا دعا أنصار العولمة إلى جذب الاستثمارات الخارجية إلى أقطارهم، لتكون الحل السحري لإنعاش اقتصاديات تلك الدول التي تعاني من الفشل في النمو، وعدم القدرة على استيعاب البطالة، وكذلك من الفساد، وعدم القدرة على توفير الأمن الغذائي بسبب وجود هوة كبيرة ما بين المنتج والمستورد، ودعا المنظرون إلى تقديم إغراءات للشركات متعددة الجنسيات لتقبل بالاستثمار في الداخل، وهذا يتم من خلال فتح الحدود أمام الاستثمار الخارجي من دون أي عائق قانوني، وإلغاء كل قانون يقف في وجه الاستثمارات الخارجية، بما فيها القوانين التي وُضعتْ لحماية الصناعات المحلية.

وبفضل هؤلاء المنظرين دخلت الشركات متعددة الجنسيات إلى العديد من بلدان العالم الثالث تحت غطاء الاستثمار لإنماء اقتصادياتها، وبمرور الزمن بدأت تنمو في تلك البلدان ظاهرة تعاون خبيث بين القطاع الخاص الطفيلي الوطني وحيتان الشركات متعددة الجنسيات، فاستطاع هذا التحالف الشيطاني أن يسيطر على الاقتصاد الوطني، وأن يقوم بتوجيهه وفق مصالح هذا التحالف.

وكانت من أهم نتائج هذا التحالف التردي الكبير في مستويات المعيشة في داخل المجتمع الوطني، وسحق معظم أبناء الطبقات الكادحة، واتساع الهوة بين طبقات المجتمع، بل ظهرت في مجتمعات تلك البلدان طبقتان، الهوة بينهما كبيرة؛ طبقة من القلة الغنية المتخمة بالثراء والتي شكلت تحالفاً مع الشركات المستثمرة داخلياً وخارجياً، وطبقة فقيرة تضم الغالبية العظمى من أبناء المجتمع، من العمال والفلاحين وصغار الكسبة، أما الطبقات الوسطى فقد همش دورها، وعانت من الإهمال في أخذ دورها الاجتماعي والاقتصادي والفكري، فانتقل النادر منها إلى الأعلى، وهبط الغالب منها إلى الأسفل.

هذه النتيجة شكلت حالة من الحقد الوطني والصراع الطبقي في تلك البلدان، مما دفع هؤلاء الأثرياء من هذا التحالف الشيطاني إلى إدخال شركات المرتزقة إلى بلادهم، من أجل حماية ثرواتهم ومصالحهم، والشخصيات البارزة من قادة هذا التحالف، فظهرت في شوارع العديد من مدن بلدان العالم الثالث مجموعات أطلق عليهم (حراس أمنيون)، وهم من المرتزقة، أمام المؤسسات والقصور والمكاتب لحماية مصالح شركات الاستثمار، ومكاتب زعماء ورؤساء تلك الشركات،

وكثيراً ما يظهر في شوارع المدن حراس يحيطون بثري سواء أكان وطنياً أم أجنبياً، يطلق عليهم (بوي جارد)، وهم من العاملين في شركات المرتزقة تم استئجارهم من أجل حمايته وحماية أسرته.

ومن باب الحاجة للحماية من السخط الشعبي أو الانتقام من مصاصي ثروات الشعوب، والشركات متعددة الجنسيات ومصالحها دخلت شركات المرتزقة إلى كثير من بلدان العالم، وخاصة الدول الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية. بدأ دخول المرتزقة في البداية لحماية الشخصيات القيادية في الشركات الاستثمارية، وحراسة مقراتها ومنافذها ومداخلها، ومن ثم إلى حراسة وحماية القوى الفاسدة التي تحالفت معها ضد مصالح شعوبها.

ومن الظواهر السلبية لدخول شركات المرتزقة لتلك الأقطار منح الشركات الاستثمارية إدارة المسألة الأمنية لمقراتها وشخوصها من دون تدخل الدولة الوطنية، مما أفقد الدولة جزءاً هاماً من سيادتها الوطنية، حيث تحولت شركات المرتزقة إلى قوى أمنية في داخل أراضيها، وتركت لها مهمة أمنية سيادية بذريعة حماية الأجانب المستثمرين أو بعض مواطنيها الأثرياء في داخل حدودها الوطنية بدلاً من أن تقوم بتلك المهام القوى الأمنية الوطنية، وهذه الظاهرة دفعت العديد من رجال القانون في تلك البلدان إلى معارضة وجود هؤلاء المرتزقة في بلادهم، ومطالبتهم بإعادة النظر بهذا الوجود.

ومن الظواهر اللافتة للنظر المعادلة التالية: (كلما ازداد عدد شركات الاستثمار في الدول الوطنية، ازداد الاعتماد على شركات المرتزقة)، وكان من نتائج تلك المعادلة تكاثر الوجود الارتزاقي في داخل بلدان العالم الثالث، وارتفاع أعداد الطبقات الفقيرة المسحوقة، ونمو تشكيلات سكانية تحيط بالمدن من سكان الصفيح والخيام البالية، تعتمد معيشتها على نفايات الأغنياء، وبما يلقونه في صناديق قماماتهم من طعام، ولباس وورق، وعلب معدنية أو بلاستيكية وكراتين، إضافة إلى انتشار هائل في معدلات البطالة في هذا الوسط الشعبي.

لكن ظاهرة البطالة خلال العقدين الأخيرين لم تعد تتوقف عند حدود ذوي القدرات العضلية، بل تعدته إلى حملة الشهادات العلمية والأدبية، بمن فيهم حملة

شهادة الدكتوراه، مما دفع القوى العاطلة عن العمل إلى القيام بأعمال هددت الأمن الاجتماعي في كثير من بلدان العالم، فارتفعت معدلات السرقة والسطو، وانتشار أسواق المخدرات والدعارة وتجارة الأطفال، وبيع أعضاء من أجساد الفقراء للمترفين في العالم.

وبدلاً من البحث عن إيجاد الحلول الناجعة لتلك الظواهر، تم استخدام المزيد من المرتزقة في الحماية، وقمع التظاهرات والعمل كحراس أمنيين لشخصيات رسمية في الدولة، لحمايتهم من شعوبهم الناقمة بسبب أوضاعهم المعيشية، كل ذلك أعطى شركات المرتزقة دوراً جديداً، ليس لحماية الشركات متعددة الجنسيات فقط؛ بل للحكومات التي فتحت لها الأبواب لنهب ثروات البلاد والتحكم في اقتصادها.

- **الأعمال التي تقوم بها شركات المرتزقة**

حددت الشركات الأمنية الخاصة أعمالاً ظاهرية لها، وفق ما جاء في نظمها الداخلية حين تم تأسيسها، ولكن مهامها الحقيقية بقيت سرية، فمثلاً أخفت حقيقة المهام التي تعاقد ت على تنفيذها مع أجهزة المخابرات الأمريكية والغربية، أو مع النظم الاستبدادية، أو مع الشركات متعددة الجنسيات، وقد كشفت الأيام بعضاً من تلك المهام الخفية بعد تنفيذها ومنها: تصفية شخصيات المعارضة، أو الإغارة على منشأة أو قاعدة عسكرية أو صناعية في بلد ما، أو احتلال جزء أو كل من أرض بلد ما.. إلخ من الأعمال العسكرية التي كشفتها منظمات إنسانية أو حقوقية ودوائر صحفية وبحثية في العالم. ومن بين المهام المعروفة ظاهرياً لتلك الشركات توفير الحماية للشخصيات السياسية والمالية والتجارية بما أسمته حفظ الأمن الشخصي (Personnel Security)، أو توقيع عقود مع وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكيتين بعد غزو العراق وأفغانستان لحراسة وحماية رجال الدبلوماسية الأمريكية والغربية والأمم المتحدة في هذين البلدين.

ومن المهام الظاهرية أيضاً تقديم خدمات لوجستية للقوات الوطنية أو الأجنبية المحتلة تتضمن تأمين طرق الإمداد والتموين للقوات، وتمويلها (Escort Services)، كما تعمل على توفير خدمات الاتصال والمواصلات للقوات المسلحة، وتشارك في إدارة الأزمات مع قوات الاحتلال، كما تقوم بعمليات اختطاف للعناصر المعادية

للاحتلال، وتقدم الاستشارات الأمنية، وتكتشف المخاطر المحتملة (Advisory Consulting and Risk).

وأبرمت عقوداً من أجل تطوير أنظمة الحماية والرقابة والدعم اللوجستي والإسناد، ومرافقة قوافل الإمدادات والأغذية، وتأمين المواقع والمنشآت والبعثات الدبلوماسية والشركات الاستثمارية، وتعاقدت على توفير الحماية الإلكترونية وقواعد البيانات، وتقوم باحتجاز واستجواب السجناء، وجمع المعلومات وتحليلها(14).

وقد أتاح الترخيص لهذه الشركات الأمنية العسكرية في الولايات المتحدة أن تبرم عقوداً مع الحكومات الأجنبية؛ لتدريب جنودها وتنظيم الأمن فيها، كحكومات نيجيريا وبلغاريا وتايوان وغينيا الاستوائية، كما تعاقدت مع الولايات المتحدة على حراسة الرئيس الأفغاني (حامد كرزاي).

وكلفت المرتزقة باعتقال العشرات في العراق وأفغانستان، وأيضاً بالتحقيق مع المعتقلين لدى قوات الاحتلال الأمريكي في العراق وأفغانستان، وفي سجن (غوانتاناموا) وفي سجون داعش في الرقة والموصل.

وتعاقدت أيضاً مع المخابرات الأمريكية على تقديم طيارين مهرة لقيادة طائرات الاستطلاع والمروحيات الهجومية لتدمير محاصيل المخدرات في كولومبيا، وعلى إدارة العديد من أنظمة المخابرات والاتصالات في القيادة الشمالية للولايات المتحدة الأمريكية في كولورادو، وهي اليوم المسؤولة عن تنسيق ردات الفعل تجاه أي هجوم تتعرض له الولايات المتحدة.

وازداد تطور مهام شركات المرتزقة بعد أن امتلكت القوة العسكرية الأكثر تنظيماً وتسليحاً من كثير من بلدان العالم الثالث، القدرة على سرعة الحركة للوصول إلى الخصم، عبر ما تملك من تقنيات وأسلحة متطورة، كما تقوم اليوم على توفير الحماية المطلوبة لاستثمارات المعادن النفيسة ومصادر الطاقة وخطوط النقل وموانئ التصدير.

ومن المهام التي تم التعاقد معها حماية الحكومات الاستبدادية الفاسدة، وحماية زعماء وشخصيات سياسية ومالية أو شركات رأسمالية، أو القيام

بالسيطرة الأمنية على شوارع عواصم ومدن في بعض الدول المضطربة سياسياً، وكذلك من مهامها في أفريقيا حماية آبار البترول في نيجيريا أو مناجم الماس في بعض البلدان الأفريقية، وكلفت بصد المعارضة المسلحة وإخماد الانتفاضات الشعبية والعسكرية، وإفشال الانقلابات العسكرية في البلدان الموالية للغرب. إلخ.

ومع نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الاشتراكي تطورت مهام شركات المرتزقة فتعاقدت مع بعض الدول ومع عدد من الأجهزة الأمنية وبعض الشركات متعددة الجنسيات لتدريب القوات الخاصة، وإعطاء المشورة العسكرية لقوات الجيش والشرطة، أو تقديم الدعم اللوجستي للانتشار العسكري وصيانة نظم الأسلحة وحماية المباني والمنشآت، وجمع المعلومات العسكرية وتحليلها، واحتجاز السجناء واستجوابهم، والمشاركة في القتال.

- **إخفاء حقيقة عمل المرتزق**:

قد تجري عملية خداع من إدارة الشركات في العقد الذي يبرم مع المرتزق، فيتم التعاقد معه على عمل ما، ولكن ما إن ينقل إلى المكان المتفق عليه، حتى يجد نفسه قد كلف بأعمال غير واردة في العقد، ولو أنها عرضت عليه قبل تجنيده لرفضها، لما تشكل من خطورة على حياته.

فقد نقلت صحف من موسكو تصريحات لضابط روسي كان يعمل مرتزقاً في العراق، وكان من قبل يعمل في قوات المظليين في روسيا، وبعد تسريحه من الجيش الروسي ذهب إلى أحد مكاتب شركات المرتزقة للعمل فيها، فعرضوا عليه عملاً مغرياً في العراق، كان هذا العمل مرافقة قوافل المساعدات الإنسانية، وحراسة بعثات المنظمات الدولية أو المنشآت النفطية للشركات الأمريكية، واكتشف أنه خدع؛ فقد كان هذا العمل في الحقيقة مجرد غطاء؛ ليقوم بأعمال أخرى، أجبر على تنفيذها، مثل تمشيط الأحياء السكنية في المدن بحثاً عن المقاتلين، والقيام بأعمال الاستطلاع، والتفتيش على الحواجز.

وتختلف رواتب المرتزقة ما بين جنسية مرتزق وجنسية مرتزق آخر، فمثلاً المرتزقة القادمون من لبنان إلى العراق، رواتبهم أقل من الرواتب التي يحصل عليها المرتزقة الأمريكيون والأوروبيون، و حتى أقل من مرتزقة دول أمريكا اللاتينية.

وذكرت جريدة النهار البيروتية أن العديد من اللبنانيين الذين ينضمون إلى صفوف المرتزقة في العراق، يعطون رواتب شهرية تتراوح ما بين الألف دولار إلى الأربعة آلاف دولار شهرياً، وأنها رواتب متدنية قياساً برواتب الفرنسيين والأمريكيين وحتى الكرواتيين، وأشارت إلى أن رواتب بعض الخبراء أو المدربين والقادة ما بين ألف دولار وعشرة آلاف في اليوم الواحد.

وكشفت الحرب الدائرة على أرض العراق عن أن شركات المرتزقة لا تتورع في أن تجند في صفوفها عتاة المجرمين، أو من المطلوبين لدى الأنتربول (البوليس الدولي)، لاستخدامهم للقضاء على المقاومة العراقية، حيث تم تجنيد مرتزقة مجرمين من الصرب ملاحقين دولياً لارتكابهم جرائم يعاقب عليها القانون الدولي ضد المسلمين والكروات خلال الحرب في البوسنة والهرسك، وكان معظم هؤلاء المرتزقة ممن ينتمون إلى المنظمة الإرهابية الصربية المعروفة باسم (النسور البيضاء)، التي اشتهرت خلال حرب البلقان بارتكاب جرائم الإبادة والاغتصاب والقتل الجماعي للمدنيين العزل.

واستفادت شركات المرتزقة من ضم العديد من قادة الجيش اليوغسلافي السابق وجنوده إلى صفوفها، بعد تسريح هذا الجيش الذي قدرت مراكز البحث عدده بما يقارب النصف مليون جندي أثناء اشتعال الحرب الأهلية في البلقان.

وتذكر الدراسات الخاصة بشركات المرتزقة أنها انتشرت بكثرة في البلقان وشرق أوروبا، حتى بلغ تعدادها ما يقارب الثلاثة آلاف شركة أمنية خاصة، وتشير تلك الدراسات إلى أن عدد الشركات الأمنية الخاصة في رومانيا فقط وحتى بعد اندماج عدد من الشركات بعضها مع بعض بلغ (800) شركة أمنية عسكرية، وفي صربيا بلغت أعدادها (1300) شركة، وفي كرواتيا (300) شركة، وكذلك في البوسنة التي انتشرت فيها عدة شركات، ولكن يقال: إنها مدنية وليست عسكرية.

كما أدخلت شركة **بلاك ووتر** الأمنية الخاصة الأمريكية إلى العراق أول فرقة مرتزقة من العسكريين التشيليين السابقين الذين خدموا في عهد الدكتاتور السابق **بينو شيت**، وممن مارسوا أبشع أشكال القتل والتعذيب بحق أبناء شعبهم،

ولا يـزال الشـعب التشـيلي يقاضـيهم علـى اختفـاء الآلاف مـن شـباب تشـيلي في عهـد الدكتاتور الذي قاضته أسبانيا في التسعينيات من القرن الماضي على بعض الجرائم التي ارتكبها بحق أبنائها في تشيلي، كما كان مطلوباً للعديد من دوائر القضاء في دول أوروبيـة وأمريكيـة لاتينيـة، لمحاكمتـه علـى الجـرائم الـتي ارتكبهـا هـو وجنوده في تشيلي.

- **استغلال الفقر في تجنيد المرتزقة:**

استغلت الشركات الأمنية الخاصة في تجنيد المرتزقة الأوضاع المادية المتردية والحروب الأهلية وفقدان الأمن وانتشار الفوضى والقتل والاغتصاب في المجتمعات الفقيرة في العديد من دول العالم، فجندت كثيراً من أبناء تلك المجتمعات وخاصة ممن خدم منهم في الفرق الخاصة في جيوش بلادهم كمرتزقة لديها، وكلفتهم بمهام قتالية في المناطق الساخنة في العالم كالعراق وأفغانستان، ليكونوا وقوداً للحروب التي تشنها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون في مناطق عدة من العالم.

كما استفادت مثلاً من نتائج ما خلفته الحروب الدموية الداخلية الطاحنة التي جرت في بلدان أفريقية كموزمبيق وأوغندا وبوروندي، فجذبت إلى صفوفها آلاف العسكريين السابقين الذين خاضوا تلك الحروب، كما جندت المئات من المرتزقة ممن عملوا في عصابات القتل والنهب والاغتصاب والحرق والتدمير في تلك البلدان، يضاف إلى ذلك العقود التي أبرمتها مع مجموعات من المرتزقة الذين كانوا يعملون في جنوب أفريقيا، وتم إرسال هؤلاء المرتزقة للقتال في العراق وأفغانستان، وتقدر بعض الجهات الإعلامية أن عدد المرتزقة من أبناء جنوب أفريقيا وحدها، والذين يعملون حالياً في الشركات الأمنية الخاصة في العراق وصل إلى أربعة آلاف مرتزق(15).

وقد شعرت بعض البلدان الأفريقية بالخطورة التي تقوم بها شركات المرتزقة باستغلال الوضع المادي لعسكرييها؛ فتجند خيرة عسكرييها، ثم ترسلهم إلى خارج بلادهم، ليقاتلوا في المناطق الساخنة، فطردت بعض ممثلي تلك الشركات من بلدانها، فمثلاً في خريف 2007 ضاقت حكومة ناميبيا ذرعاً بعملاء الشركات الأمنية الذين يجندون عسكريين من ناميبيا، للعمل كمرتزقة في

العراق وأفغانستان، فقامت بطرد اثنين من كبار مسؤولي الشركة الأمنية الخاصة (أس أو سي – أس أم جي)، على أثر الاحتجاجات الشديدة التي قامت بها جمعيات حقوق الإنسان في ناميبيا، التي استشعرت خطر استغلال الناميبيين الفقراء، لتقديمهم ضحايا للمشروع الإمبريالي الغربي وللشركتين الأمريكيتين اللتين، تدّعيان أنهما قوتان للحماية الدولية، ولا علاقة لهما بالحرب الدائرة في العراق وأفغانستان، ومن المعروف أن معظم عناصر الشركتين هم من الذين يشاركون مع الجيش الأمريكي وقوات المارينز الخاصة في الأعمال القتالية في البلدين.

وقد كشف مدير الأمن الوطني الناميبي (فيل بانا نجولو) عن سعي الشركات الأمنية الخاصة لفتح مكاتب لها لتجنيد آلاف الناميبيين من العسكريين السابقين، مستغلة الفقر الذي يسود هذا البلد الواقع في جنوب غرب أفريقيا، وترتفع فيه معدلات البطالة إلى مستويات عالية جداً، ولا يجد فيه العسكريون السابقون أي عمل شريف يعينهم على الحياة بعد خروجهم من الخدمة العسكرية، فهم يعانون من الفقر والحاجة المادية، فاستغلت هذه الحالة الشركات الأمنية الخاصة، فعرضت عليهم رواتِبَ عالية تعادل مئة ضعف عما كانوا يقبضون من أجور كانوا يتقاضونها في بلادهم، فوقعوا في شبكة الإغراء المادي القاتلة، فالتحقوا بالعمل في الشركة كمرتزقة، حيث أرسلتهم ليقاتلوا في العراق وأفغانستان وبعض المناطق الساخنة الأخرى.

وكذلك كشفت الدراسات عن استغلال الشركات الأمنية الخاصة للوضع الاقتصادي الضعيف لبعض دول أمريكا اللاتينية، فعملت على تجنيد آلاف العسكريين القائمين على رأس عملهم، ومن المسرحين والمتقاعدين، للعمل لديها كمرتزقة من تلك الدول (تشيلي وهندوراس والسلفادور والبيرو وبوليفيا)، ومن العديد من بلدان أمريكا اللاتينية.

ومن خلال فقر الناس في العالم الثالث جندت الشركات الأمنية الخاصة مرتزقة من عسكريي هذا العالم، واستفادت ممن يمتلكون الخبرة والكفاءة العسكرية؛ ممن عملوا سابقاً في فرق عسكرية في مكافحة المتمردين وفي القنص، وممن عملوا في وحدات الكوماندوس والتجسس والاستجواب، و ممن خاضوا الحروب الدامية ضد الثوار أو القوى المناوئة.

وذكر الكاتب الأمريكي (**جريمي سكاهيل**) في كتابه (جيش المرتزقة الأقوى في العالم) أن شركة (بلاك ووتر) أرسلت إلى العراق ألف مرتزق ممن خدم في قوات الجنرال التشيلي (خوسيه ميغل بيثارو أوبايه) الذي عمل مع الدكتاتور التشيلي السابق (بينوشيه) وقاد عمليات القمع والمطاردة للقوى اليسارية في تشلي، والجنرال (بيثار أوبايه) انتقل من تشيلي ليعمل مترجماً في قيادة الجيش الأمريكي، ثم انتقل أخيراً ليعمل في الشركات الأمنية الخاصة وكيلاً عنها في تجنيد المرتزقة في اثني عشر بلداً في أمريكا اللاتينية، ووسيطاً لشركات الأسلحة في الولايات المتحدة(16).

ومن أشكال استغلال شركات المرتزقة للفقراء الباحثين عن تحسين أحوالهم المعيشية، ما لوحت به القيادة العسكرية الأمريكية بمكافأة المرتزق من الدول الفقيرة، والراغب في الهجرة إلى الولايات المتحدة، بأنه إذا تطوع للعمل في القوات المسلحة الأمريكية في المناطق الساخنة كالعراق وأفغانستان، وأدى ما يُطلَبُ منه من أعمال قتالية في تلك البلدان، فسوف تمنحه الحكومة الأمريكية فرصة الحصول على الجنسية الأمريكية.

فهي تمنحه في بداية قبوله في الجيش الأمريكي ما يسمى (بطاقة خضراء)، يستخدمها خلال خدمته القتالية، وبعد أن يثبت إخلاصه لأمريكا يمكن أن تمنحه الجنسية الأمريكية، وتحت هذا الإغراء أقبل عدد كبير من فقراء العالم للتطوع في القوات المحاربة الأمريكية، ومع الأسف أن أعداداً ممن يحملون الجنسية العربية، جاؤوا ليقاتلوا المقاومة الوطنية في العراق الرافضة لاحتلال بلادها، وقد ساعدوا المحتل على تدمير وقتل ونهب بلاد إخوانهم، وكل ما عرضته قيادة الجيش الأمريكي لم يكن سوى حيلة وخداع، فلم يحصل غالبيتهم على الجنسية الأمريكية الموعودة، وتشير الدراسات العسكرية والاستراتيجية إلى أن نسبة الذين حصلوا على الجنسية الأمريكية منهم لم تتجاوز 1٪ من عدد هؤلاء المتطوعين، في حين أن مَن قُتِلَ منهم يزيد يصل إلى أضعاف تلك النسبة.

- **من الجرائم التي يرتكبها المرتزقة:**

إن الجرائم التي ارتكبها مرتزقة الشركات في العديد من بلدان العالم وخاصة في العالم الثالث، ولا يزالون يرتكبونها، كثيرة منها جرائم القتل

والتعذيب الوحشي، كما شاهد العالم من خلال وسائل الإعلام في السنوات الأولى من احتلال العراق وأفغانستان، ما نقلته تلك الوسائل من جرائم تقشعر لها الأبدان في البلدان الأفريقية والأمريكية اللاتينية وشرق آسيا والصرب والبوسنة في أوربا، إضافة إلى ما يرتكبونه من الجرائم بالمدنيين في تلك البلدان، كما ارتكبوا جرائم الاتجار بالمخدرات والأطفال والدعارة والأسلحة وغسل الأموال، وشن الهجمات الإرهابية على القرى والمدن الآمنة (17).

وقد كشفت وسائل الإعلام الغربية الكثير من تلك الجرائم، ومن بينها التجارة الجنسية للنساء والأطفال، ونذكر منها ما قامت به شركة المرتزقة الأمريكية (داين كورب) بممارسة تجارة الرقيق الأبيض، فقد كشف موظفان يعملان في الشركة عام 1998، عن أن الشركة تقوم بأعمال التجارة الجنسية الدولية، وأنها تشارك عملياً في تسهيل عمليات تهريب الرقيق الأبيض البوسني إلى أمريكا وأوروبا، ولكن على الرغم من ضخامة تلك الفضيحة لم تقم الحكومة الأمريكية بأي إجراء قانوني ضد الشركة التي تعمل على أراضيها بترخيص رسمي، وكل ما عملته أن طلبت من الشركة بأن تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة موظفيها، وما كانت تلك الإجراءات التي اتخذتها تلك الشركة إلا فصل الموظفينِ اللّذينِ كشفا عن تلك العمليات القذرة، وانتهت تلك الإجراءات بسحب ثلاثة عشر عنصراً من عناصر مرتزقة الشركة من البوسنة، ولم يلحق بالشركة أي إجراء قانوني أو عقاب من الحكومة الأمريكية.

ونذكر من الجرائم التي يقوم بها مرتزقة الشركات نهب الأموال العامة والخاصة في الدول الضعيفة، ويتم ذلك خلال عمليات النهب والسلب عبر المداهمات أو الحروب أو الصراعات الداخلية، وعلى سبيل المثال ما قام به مرتزقة الشركات خلال الصراعات الداخلية في الكونغو مابين أعوام 1964 – 1965، حين قاموا بسرقة ونهب البنوك والشركات والمنازل الخاصة عندما كانوا يستولون ويحتلون المقاطعات الكونغولية، وكذلك لم تسلم جنوب أفريقيا من تلك الجرائم والأعمال، فنهَبَ المرتزقة أثناء سقوط النظام العنصري العديد من المنازل والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

ومن الجرائم الكبرى التي أفرزتها الحرب الكونية على سورية، والتي ارتكبها المرتزقة، **تدمير القيم الإنسانية والمنظومة الأخلاقية** التي أقرتها الشرائع الدينية والوضعية عبر التاريخ، حيث تم تحويل الإنسان إلى ما دون الوحش المفترس في السلوك والأداء، فأباحوا قتل الأم والولد والأخ والقريب والوطن والمواطن، ونشروا ثقافة التوحش المطلق في القتل والإجرام، ولم يسلم أحد من جرائمهم، وقتلوا النخب العلمية والثقافية، وفجروا بالسيارات المفخخة والأغبياء من الانتحاريين الأسواق والمدارس والجامعات، وقتلوا وجرحوا من فيها من نساء وأطفال وتلاميذ وطلاب، وأعادوا العبودية من جديد بعد عشرات السنين من تحرير العبيد، حيث ظهرت في المناطق التي احتلوها واغتصبوها أسواق النخاسة، حيث بيعت الفتيات والنساء ببضعة دولارات، وانتهكوا الأرض والعرض، ومارسوا عمليات الذبح الجماعي علنياً وعلى شاشات التلفاز، وألقوا جثث ضحاياهم في البراري لتأكلها الوحوش الضارية، ومنعوا الأهالي من دفنها، وكثيراً ما يقتل الإنسان أمام أعين والده وأمه وولده وزوجته من دون أي احترام للمشاعر الإنسانية التي حضت عليها الشرائع الدينية والوضعية. لقد ارتكب مرتزقة الداخل والخارج في الحروب الجارية في العراق وسورية وليبيا واليمن أقذر الجرائم التي لم يعرفها تاريخ الإنسانية منذ بدء الخليقة.

- **مرتزقة الداخل أدوات المشروع الإمبريالي:**

ومن الجرائم التي ارتكبتها القوى الإمبريالية لتحقيق مشروعها تجنيد مرتزقة من أبناء البلد المحتل أو المراد احتلاله، للتجسس على وطنهم، وبثهم في داخل صفوف الشعب من أجل تفتيت القوى المقاومة والممانعة للاحتلال، وكشف تنظيمات المقاومة وفصائلها، كما حدث في أفغانستان والعراق والصومال وبلدان أخرى. واشترت مخابرات الاحتلال مرتزقة أفغان وذمم قادة؛ ليحاربوا إلى جانب القوات الأمريكية، وليساعدوهم على احتلال بلادهم، وكان لمساعدتهم للمحتل الأثر الحاسم في احتلال أفغانستان. عام 2001م.

وتكرر هذا السيناريو الأفغاني في العراق في آذار عام 2003 عندما غزت القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها العراق لاحتلاله، فأدخلت قوات الاحتلال مرتزقة عراقيين معها، ليساعدوها على احتلال بلادهم، وليحاربوا قوات بلادهم التي تتصدى لجيوش الاحتلال.

كما ساعدت ميليشيات عراقية مسلحة قوات الاحتلال الأمريكي في بداية الحرب على قصف وقتل العديد من المنتسبين لتنظيم (أنصار الإسلام) الكردي في مساجدهم وقراهم وبيوتهم، حيث كان الاحتلال الأمريكي يخشى مقاومتهم، والتقدم في الأراضي العراقية، وشوهدت تلك المجموعات على شاشات وسائل الإعلام وهي تقاتل الجيش العراقي النظامي مع قوات الاحتلال، وتساعده لدخول الأراضي العراقية واحتلالها.

وشكلت الولايات المتحدة أنصاراً (لمشاريعها) من المرتزقة الذين اشترتهم بالمال والشهرة والدعاية من أبناء دول العالم الإسلامي لتحقيق أهدافها و(مشاريعها) التوسعية في العالم، ممن يطلقون عليهم بالليبراليين الجدد وأنصار الديمقراطية الأمريكية و المعتدلين، ودعاة التطبيع والسلام مع المشروع الصهيوني / الأمريكي. ويُعدُّ هؤلاء اليوم من الأصدقاء المخلصين للمشروع الأمريكي في الشرق الأوسط الكبيرَ كما يقول مساعد وزير الخارجية السابق (ريتشارد أرمِتاج): (إن أهم الحلفاء لنا في الحرب على الإرهاب، هم المسلمون الذين يتطلعون إلى الحرية ويعارضون التطرف)(18).

وعلى غرار هذا النهج الأمريكي عملت الحكومة البريطانية على إنشاء قوات مرتزقة من أبناء الوطن، لاختراق تنظيمات المقاومة في العراق وأفغانستان، فقد كشفت صحيفة **الصندي تلغراف** البريطانية عن هذا النهج، فكتبت: (تعتزم بريطانيا تشكيل قوة جديدة خاصة لاختراق صفوف الجماعات الإسلامية المتشددة من بينها (تنظيم القاعدة)، وستحمل القوة الجديدة اسم (فوج الاستطلاع والمراقبة) الذي سيعمل على التعاون بصورة وثيقة مع وحدات (القوة الجوية الخاصة) و (قوة الزوارق الخاصة)، وستكون المهمة محددة باختراق صفوف تلك الجماعات، وتحويل الإرهابيين إلى عملاء مزدوجين، وستكون للقوة الجديدة حرية العمل في أنحاء العالم، بالتنسيق مع أجهزة الاستخبارات الصديقة في أمريكا و"إسرائيل" وغيرهما. ومن المتوقع أن تعمل القوة الجديدة التي ستضم حوالي (600) فرد على إدارة شبكة من العملاء؛ لتزويد الغرب بمعلومات استخباراتية دقيقة بشأن العمليات الإرهابية المتوقعة أو المحتملة)(19).

لقد كان لمرتزقة الداخل في سورية والعراق وليبيا واليمن الدور الأكبر في تدمير بلدانهم، وانتهاك سيادتها واستقلالها، حيث تعاونوا مع أعداء بلادهم من أجل حفنة من الدولارات ألقتها إليهم دول الخليج وتركيا والكيان الصهيوني والغرب الإمبريالي، ولولا وجود هؤلاء المرتزقة لما حدث دمار هائل للبنى التحتية لبلدانهم، وفقدان للكوادر العلمية والعسكرية والمهنية ونزيف كبيرٌ للموارد المادية والبشرية التي كان من المفترض أن ترتقي ببلدانهم إلى مستوى حضاري متقدم بين دول العالم.

- **القانون الدولي والمرتزقة:**

لقد ارتكب مرتزقة الشركات جرائم في العديد من بلدان العالم خاصة في العالم الثالث، ومنها سورية واليمن وليبيا والعراق وأفغانستان، ونقلت وسائل الإعلام الدولية في النصف الثاني من القرن الماضي جرائمهم في بلدان أفريقية وأمريكية لاتينية وشرق آسيا، وفي الصرب والبوسنة وأوربا بحق المدنيين في تلك البلدان، ومارست جرائم أخرى كالاتجار بالمخدرات والأطفال والدعارة والأسلحة وغسل الأموال وشن هجمات إرهابية على القرى والمدن الآمنة.

وقد كشفت وسائل الإعلام الغربية عن جرائم في سورية والعراق وليبيا كالتجارة الجنسية بالنساء والأطفال، وتم بيع آلاف النساء العراقيات والسوريات في سوق النخاسة في الموصل والرمادي والرقة والميادين وغيرها من القرى والمدن التي اغتصبها بقوة السلاح تنظيم داعش ببضعة دولارات، وليس هذا جديداً في عمل المرتزق القذر بل قديم، فقد كشف موظفان يعملان في شركة (داين كورب) الأمنية الخاصة عام 1998عن أن الشركة تقوم بأعمال التجارة الجنسية الدولية، وأنها تشارك عملياً في تسهيل عمليات تهريب الرقيق الأبيض البوسني إلى أمريكا وأوربا، وقد طلبت الحكومة الأمريكية من الشركة أن تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة موظفيها المتورطين بهذه الجرائم.

وجرائم مرتزقة الشركات الأمنية القذرة عديدة متنوعة، فبالإضافة إلى تجارة الجنس والمخدرات فقد أظهرت الحرب القذرة التي تشن على سورية عن جرائم قذرة أخرى كتجارة الأعضاء البشرية، وتهريب الآثار والنفط وسرقة البيوت، وتجنيد الأطفال في عمليات انتحارية، وتدريبهم على قطع الرؤوس، وتفخيخ البيوت

والمستشفيات والدوائر الرسمية وقتل من فيها، والتعليم الإجرامي المناهض لكل القيم الإنسانية والأخلاقية.

وعلى الرغم من محاربة القانون الدولي لاستخدام المرتزقة في تهديد أمن الدول الوطنية، ما زالت القوى الغربية والصهيونية وبعض الدول العربية والإقليمية تستخدم المرتزقة في تصفية حساباتها مع الدول الوطنية المستقلة الرافضة للهيمنة والتبعية للغرب.

فقد جاء في المادة السابعة والعشرين من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1949 الملحق باتفاقيات جنيف: **رفض إعطاء المرتزق حق المطالبة بمعاملته كعسكري نظامي في الحرب، أو وضعه كأسير حرب**، بل سمحت تلك المادة للدول التي تضررت من أعمالهم بمحاكمتهم كجناة عاديين ومعاقبتهم. كما أن البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف عام 1977 المعروف باسم (APGC77) قدم تعريفاً متقدماً للمرتزقة، كما تم سنّ البروتوكول الإضافي في الثامن من حزيران /يونيو 1977، الذي أضاف فقرة إلى اتفاقيات جنيف عام 1949، تتحدث عن حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية. ونصت المادة السابعة والأربعون من الفقرة تحت عنوان /المرتزقة / على ما يلي:

1 – لا يحق للمرتزق أن يعتبر محارباً أو أسيراً.

2 – المرتزق هو كل شخص:

آ - جند خصيصاً محلياً أو دولياً للمشاركة في نزاع مسلح.

ب - شارك مباشرة في الأعمال العدائية.

ج - حفز على المشاركة في الأعمال العدائية بنيّة تحقيق ربح شخصي، أو يعد حصوله على وعد من أحد طرفي النزاع بالحصول على مكافآت مادية، تزيد على تلك التي تدفع للأفراد في الجهة المشاركة في النزاع.

د - لا يكون من نفس جنسية أحد طرفي النزاع، أو لا يكون قاطناً المنطقة التي يسيطر عليها أحد طرفي النزاع.

هـ - ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد طرفي النزاع.

و - لا يتم إرساله في مهمة رسمية من دولته التي لا تشكل أحد طرفي النزاع إلى أحد طرفيه.

وطبقاً لاتفاقيات جنيف فإن الجندي الأسير يجب أن يعامل كمحارب قانوني، أي يحمل وضع أسير حرب، وأن تكون محاكمته محاكمة عادلة.

وحظر القانون الدولي على الشركات القيام بعمليات عدائية ضد الدول والأشخاص، وذكر المرتزقة بأنهم سيفقدون الحماية القانونية في حال:"قيامهم بأعمال تعدّ (بمثابة) اشتراك مباشر في العمليات العدائية، أما إذا وقعوا في الأسر فلا يحقّ لهم التمتع بالوضع القانوني كأسرى حرب، وتجوز محاكمتهم لمجرد مشاركتهم في العمليات العدائية حتى لو لم يكونوا قد ارتكبوا أي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني"

وطالب القانون الدولي من دولة الاحتلال التي تستقدم الشركات إلى البلد المحتل أن تحدد شروط التعاقد وفق القانون الدولي، والعقوبات التي تنال من ينتهك تلك الشروط، وفرض عليها احترام موظفي الدولة وعناصرها العسكريين، وأوجب أيضاً (إجراء التدقيق في تعيين الموظفين، وتوفير التدريب المناسب في مجال القانون الدولي، واتباع إجراءات العمل الموحدة وقواعد الاشتباك المطابقة للقانون الدولي الإنساني، مع اتخاذ تدابير تأديبية داخلية).

وطالب القانون الدولي وفقاً للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، ولضرورات الأمن الجماعي الدولي من دول العالم المنضوية تحت راية الأمم المتحدة بصفتها الرسمية تقديم المساعدات على مختلف أنواعها، بما فيها المساعدة العسكرية للدولة التي تتعرض لعدوان من قوات المرتزقة على أراضيها ومقراتها الرسمية وغير الرسمية، وسمح القانون الدولي أن تشارك قوات شعبية ورسمية مع قوات الدولة المعتدى عليها في صدّ العدوان، فقد تم التحايل من عدد من الدول الغربية ـ وعلى رأسها الولايات المتحدة ـ على القانون الدولي، من أجل إعطاء التراخيص لإنشاء الشركات الأمنية الخاصة، والسماح لها أن تعمل بحرية مطلقة، دون مساءلة قانونية، وأطلقت يدها لتمارس عملها الإجرامي في داخل الدولة التي تبرم عقوداً للعمل معها، والحرية بتنفيذ العمل الذي تعاقدت عليه مع قوات الاحتلال، وتم غض النظر عن قانونية هذا العمل سواء أكان محلياً أم دولياً، واتفقت الدول الراعية

لشركات المرتزقة على عدم ملاحقة عناصر الشركات عن أي جريمة يرتكبونها، لهذا فهم لا يمثلون أمام القضاء الدولي أو قضاء الدولة عن الجرائم التي يرتكبونها.

وقد أُعفيت شركات المرتزقة بموجب نصوص التأسيس من تقديم تقارير دورية عن أعمالها للدول التي تعمل فيها، أو إلى بلدانها الأصلية المسجلة فيها، ولهذا لا يستطيع القضاء في بلد التأسيس من مساءلة، و محاكمة عناصر الشركات عن الجرائم التي ارتكبوها، ولا في النظر بالدعاوى المقامة على الشركات من ضحايا تلك الجرائم، فالقضاء في بلد التأسيس لا يملك السلطة القانونية عليها، أو القدرة على ملاحقتها خارج حدود دولته.

وكثيراً ما تتم تغطية الجرائم التي تمارسها شركات المرتزقة بقيادة قوات الاحتلال التي تفرض على البلد المحتل وسلطاته عدم تقديم شكاوى ضدها إلى القضاء أو محاسبتها، كما حدث في تغطية جريمة عناصر شركة بلاك ووتر في ساحة النسور في بغداد يوم 16 أيلول 2007، حين قتلوا وجرحوا عشرات العراقيين المدنيين الأبرياء من دون سبب، فلم تتم محاكمتهم على الرغم من المساءلات الشكلية التي تمت في الكونغرس الأمريكي.

لهذا تسعى المنظمات الدولية الإنسانية والجمعيات الحقوقية والقانونية إلى إصدار قانون دولي يسمح بملاحقة المرتزقة الذين يرتكبون الجرائم بحق المدنيين أمام القضاء الدولي، لتتم محاسبتهم على الجرائم التي ارتكبوها.

لأن الهدف والغاية من تأسيس شركات المرتزقة في الولايات المتحدة والدول الحليفة لها، استخدامها كقوة عسكرية مساندة للقوات النظامية، وكلفت سرياً بمهام إجرامية يحرمها القانون الدولي خدمة للمشاريع الإمبريالية في العالم؛ لهذا تم التلاعب والتحايل على القانون الدولي، في أثناء ترخيص إنشاء تلك الشركات؛ لمعرفتها أن القانون الدولي بموجب اتفاقيات جنيف يمنع استخدام المرتزقة، ويحرم الترخيص لإنشاء شركات مرتزقة.

وانطلاقاً من المعايير التي وضعتها اتفاقية جنيف: إن ثبت لدى القوات التي أسرت الأسير أنه من المرتزقة، فإنه يُعدُّ محارباً غير قانوني، ودعت الاتفاقية إلى أن

يعامل معاملة حسنة، وأن يخضع لمحاكمة عادلة لا تحرمه أياً من حقوقه الشخصية.

كما أشارت اتفاقية جنيف إذا اكتشف القاضي في أثناء المحاكمة بأن الجندي الأسير من المرتزقة، فإنه يعامل على أساس أنه مجرم، وليس جندياً نظامياً في القوات الأخرى، لهذا قد يواجه عقوبات تصل إلى حدِّ الإعدام.

لهذا فالجنود المرتزقة لا يُعدّون أسرى حرب، ولذلك لا يتوقع إعادتهم إلى وطنهم مع نهاية الحرب. وهناك وضعية قانونية خاصة للمعتدين المدنيين، تعتمد على طبيعة عملهم، وجنسياتهم مقارنة بالمحاربين، فإذا لم يكونوا قد شاركوا بصورة مباشرة في الأعمال العدائية، فإنهم لا يُعدّون مرتزقة، ولكن فقط الجنود هم الذين تنطبق عليهم قواعد اتفاقية جنيف (20).

وتأتي عملية التحايل على القوانين الدولية من الدول الراعية للمرتزقة، من خلال تغيير الاسم والمهام التي تقوم بها، فتم التحايل على الشكل، فبدلاً من شركات المرتزقة كما كانت تعرف قديماً، استبدلت باسم الشركات العسكرية الأمنية الخاصة، حتى لا يُعدُّ وجودها خرقاً للقانون الدولي الذي يمنع تشكيل أو تأسيس شركات للمرتزقة.

وفي المهام تم التحايل على القانون الدولي بالقول: إن مهام الشركات الأمنية الخاصة تختلف عن المهام التي كان يقوم بها المرتزقة، ورغم هذا التحايل والتلاعب على القانون الدولي، لم نرَ دولة أو منظمة اعترضت في الأمم المتحدة أو المحاكم الدولية على ما تقوم به الولايات المتحدة ووزارة دفاعها في إعطاء التراخيص لإنشاء شركات مرتزقة، أو على العقود التي أبرمتها مع شركات مرتزقة تحرِّمُها اتفاقيات جنيف.

علماً أن القانون الدولي وفق ما ورد في اتفاقيات جنيف قد فرض على الدولة التي تحتل بلداً ما في أثناء الحرب وبعدها، بأن تلتزم بحماية المدنيين العزل، وأن تتحمل قواتها المحتلة المسؤولية الأمنية، وفرض القانون الدولي، وعلى دولة الاحتلال أن تضبط عمل الشركات الأمنية الخاصة التي تعمل تحت ظلالها، وأن تحاسب ما يقدم عليه أي عنصر من عناصر تلك الشركات من عمل إجرامي ضد المدنيين، وأن يحاكم أمام القضاء في البلد المحتل، أو قضاء دولة الاحتلال.

كما أوجب القانون الدولي على الدول التي تستخدم الشركات الأمنية احترام القانون الدولي، حيث بينت إحدى مواده: (حظر أنشطة معينة كالاشتراك المباشر في العمليات العدائية، ما لم تكن الشركة مدمجة في القوات المسلحة، وفرض حصولها على ترخيص بممارسة نشاطها استناداً إلى الوضع القائم في البلد الذي تعمل فيه الشركة، مع تحديد عقوبات من ينتهك هذه الشروط أو ليس لديه تصريح)(21).

وحظر القانون الدولي على الشركات القيام بعمليات عدائية ضد الدول والأشخاص، وذكر بأنّ المرتزقة سيفقدون الحماية القانونية في حال: "قيامهم بأعمال تعدّ (بمثابة) اشتراك مباشر في العمليات العدائية، أما إذا وقعوا في الأسر فلا يحقّ لهم التمتع بالوضع القانوني كأسرى حرب، وتجوز محاكمتهم لمجرد مشاركتهم في العمليات العدائية، حتى لو لم يكونوا قد ارتكبوا أي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني" (22).

وطالب القانون الدولي من دولة الاحتلال التي تستقدم الشركات إلى البلد المحتل أن تحدد شروط التعاقد وفق القانون الدولي، والعقوبات التي تنال من ينتهك تلك الشروط، وفرض عليها احترام موظفي الدولة وعناصرها العسكريين، وأوجب أيضاً (إجراء التدقيق في تعيين الموظفين، وتوفير التدريب المناسب في مجال القانون الدولي، واتباع إجراءات العمل الموحدة وقواعد الاشتباك المطابقة للقانون الدولي الإنساني، مع اتخاذ تدابير تأديبية داخلية)(23).

وطالب القانون الدولي وفقاً للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، ولضرورات الأمن الجماعي الدولي، من دول العالم المنضوية تحت راية الأمم المتحدة بصفتها الرسمية تقديم المساعدات على مختلف أنواعها، بما فيها المساعدة العسكرية للدولة التي تتعرض لعدوان من قوات المرتزقة على أراضيها ومقراتها الرسمية وغير الرسمية، وسمح القانون الدولي أن تشارك قوات شعبية ورسمية مع قوات الدولة المعتدى عليها، ومع قواتها الشعبية في صدّ العدوان.

- **شركات المرتزقة والأمم المتحدة:**

حاولت الأمم المتحدة على الرغم من هيمنة الولايات المتحدة على مجلس الأمن مواجهة جرائم شركات المرتزقة في العالم، فأصدر مجلس الأمن عدة قرارات للحد من انتشار شركات المرتزقة. وللإجابة عن السؤال الذي تردده العديد من الشعوب: لماذا لم تستطع قرارات مجلس الأمن أن تمنع تلك الجرائم التي يرتكبها المرتزقة أو الحدّ منها؟. نقول: لأن الولايات المتحدة المهيمنة على قرارات مجلس الأمن، تملك آلية التنفيذ أو عدم التنفيذ، فهي تنفذ، وتمنع القرار وفق ما يخدم مصالحها وسياساتها.

ومن القرارات التي صدرت ضد الارتزاق عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، الآتي:

فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها رقم (79) القرار رقم (40/ 74) الصادر في 11/12/ 1985 تضمن التنديد بممارسات المرتزقة ضد الدول النامية وحركات التحرر الوطني. وأصدرت قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي يحمل الرقم (43/1986) تاريخ 23 /5/ 1986 أدان فيه تزايد تجنيد المرتزقة، وتمويلهم ونقلهم واستخدمهم. كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (102/41) بتاريخ 4/12/1986 الذي عدَّ المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان ولإعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير.

وذكرت مقدمة القرار (102/41) مجموعة القرارات السابقة الصادرة عن الأمم المتحدة، سواء الصادرة عن الجمعية العامة أم مجلس الأمن أم المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول المرتزقة وشركاتهم، وأكدت على حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وسبب التأكيد هو ما قامت به عصابات المرتزقة من جرائم لتغيير النظم السياسية في بعض البلدان الأفريقية عن طريق الغزو الخارجي، أو بمساندة قوات المعارضة المسلحة في تلك البلدان، وغير ذلك من أعمال تتنافى مع القانون الدولي.

وأهم ما جاء في بنود القرار: (إن ظاهرة الارتزاق تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وتخالف المبادئ الأساسية للقانون الدولي الذي يدعو إلى عدم التدخل في

الشؤون الداخلية للدول، كما يهدد السلامة الإقليمية والاستقلال، وأنها تعرقل حق الشعوب في تقرير مصيرها، وكفاحها المشروع ضد الاستعمار).

وأدانت بنود القرار ظاهرة تزايد عمليات اللجوء إلى تجنيد المرتزقة، وتمويلهم وتدريبهم ونقلهم واستخدامهم، لأنها تقوض الاستقرار في البلدان النامية، ونددت بالدول التي تلجأ إليهم أو تساعدهم، وطالبت الدول كافة باتخاذ الإجراءات الحازمة لمنع تزايد ظاهرة تجنيد المرتزقة، و دعتها إلى محاربة ظاهرة المرتزقة من خلال القرارات والقوانين التي من الواجب أن تصدرها مؤسسات الدول التشريعية والإدارية، وطالبت دول العالم بتقديم المساعدات المطلوبة والكافية لضحايا جرائم المرتزقة، وأكدت الجمعية العامة في قراراتها على أن يولي المجتمع الدولي مسألة المرتزقة الاهتمام المستمر في دورات الجمعية العامة اللاحقة.

وفي اجتماع الجمعية العامة رقم (72) في 12/4/ 1989، تم استعراض ما تم تنفيذه من قرارها رقم (48/35)، الذي تضمن تشكيل لجنة مختصة لصياغة اتفاقية دولية تناهض تجنيد المرتزقة، واستخدامهم وتدريبهم وتمويلهم، فأصدرت القرار رقم (34/44) تاريخ 1989/12/4 الذي تضمن موافقة الجمعية العامة على إقرار الاتفاقية الدولية المناهضة لتجنيد المرتزقة، وتمويلهم واستخدامهم وتدريبهم.

وقد اعتمدت الجمعية العامة هذه الاتفاقية في الرابع من كانون الأول 1989 بموجب القرار 34/44 للجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتمدت النصين الخاصين بشأن المرتزقة، وتجدر الإشارة إلى المادة (47) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 لاتفاقيات جنيف لعام 1949، واتفاقية " القضاء على المرتزقة في أفريقيا " الذي اعتمدته منظمة الوحدة الأفريقية في ليبرفيل في تموز/يوليو 1977، وهو يتألف من 21 مادة، واتفاقية عام 1989. وطالبت الجمعية بتتبع الخطوات التي اتخذتها دول العالم الثالث، والعمل على مكافحة الارتزاق في جميع أنحاء العالم.

وأكدت الجمعية العامة على أن تعريف المرتزق يجب أن يكون مستمداً من المادة (47) من البروتوكول الأول، وذهبت إلى أبعد من ذلك حين رأت أن تعريف المرتزق ينطبق على تعريف (النزاع المسلح) كما جاء في الفقرة (1) من المادة (1)، وكذلك إلى (أي وضع آخر) في المادة (1) من الفقرة (2)، وأدانت الفقرة (3) كل

الأنشطة التي يقوم بها المرتزقة بغض النظر إذا كان يرتكبها المرتزقة أنفسهم أو أشخاص آخرون كما جاء في المادة (2).

وأدانت الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد وتدريب المرتزقة كل محاولات التواطؤ لارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في المادة (المادة 4)، و أن التواطؤ يُعدُّ جريمة أيضاً.

وتعهدت الدول الموقعة على الاتفاقية على محاكمة المجرمين من المرتزقة، وتسليمهم إلى الدول التي تطالب بهم، كما جاء في النصوص الواردة في الاتفاقية، وهي المواد من (9 إلى 12). وحددت الاتفاقية ماهية العلاقة ما بينها وبين القانون الدولي، ورأت الاتفاقية أنها تحتفظ بحق كل دولة طرف من هذه الاتفاقية أن تدعو إلى أراضيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ لزيارة المجرمين المزعومين في انتهاك هذه الاتفاقية، والتواصل معهم كما جاء في المادة (10) الفقرة (4) (24).

كما أصدرت الجمعية العامة في الأمم المتحدة العديد من القرارات التي تحظر الارتزاق، واستخدام المرتزقة في الأنشطة المخالفة للقرارات الدولية، والقانون الدولي. ونذكر منها: القرار رقم (150/49) الصادر في 12/23/ 1994، والقرار رقم (138/50) الصادر بتاريخ في 12/1/ 1995، والقرار رقم (83/51)) الصادر في 1996/12/12. وحذر القرار رقم (112/52) الصادر عن جلسة الجمعية العامة رقم (70) بتاريخ 1997/12/12 استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان، وعدَّ ذلك نوعاً من الإعاقة التي تمنع الشعوب من ممارسة حقها في تقرير المصير، وأكدت الجمعية العامة في قرارها المذكور على خطورة شركات المرتزقة، وعدم شرعية استخدام المرتزقة وتمويلهم أو تدريبهم أو حشدهم أو نقلهم، لأن في ذلك مخالفة لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي.

وحثت الجمعية العامة للأمم المتحدة دول العالم على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية حول عدم شرعية استخدام المرتزقة، وأن جماعات المرتزقة غير شرعية بصورها وأشكالها كافة، وطالبت جميع الدول على اتخاذ الخطوات اللازمة، وممارسة أقصى درجات اليقظة، واتخاذ جميع التدابير التشريعية لمحاربة المرتزقة، وأكدت على الدول في العالم أن تتعاون في محاربة المرتزقة.

وأكدت الجمعية العامة على مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالإعلان عن الآثار الضارة للمرتزقة على حقوق الإنسان والسلم والأمن الدوليين، كما طالبت الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم بدعوة الدول، لتقديم اقتراحات، لتبني تعريف قانوني أوضح للمرتزقة، وقررت أن تناقش مسألة المرتزقة في الدورة الثالثة والخمسين.

وقد أصدر مجلس الأمن الدولي العديد من القرارات التي تضمنت إدانة أي دولة في العالم، تعمل على إجازة وإباحة تجنيد المرتزقة، أو تقديم التسهيلات لهم بهدف الإطاحة بحكومات دول أعضاء في الأمم المتحدة، ومن هذه القرارات نذكر: القرار رقم (1967/239) الصادر في 1967/6/10. والقرار رقم (1977/405) والصادر بتاريخ 1977/4/14، والقرار رقم (1977/419) الصادر بتاريخ 1977/11/24، والقرار رقم (1981/946) الصادر بتاريخ 1981/12/1، والقرار رقم (507 / 1982) الصادر بتاريخ 1982/5/28.

وفي جلسة مجلس الأمن الدولي بتاريخ 2003/3/28 أصدر القرار رقم (1467/ 2003) الذي تضمن اعتماد البيان المرفق، بحظر بيع الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، وكذلك حظر نشاط المرتزقة، لما تشكله من أخطار تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا، واتخاذ التدابير كافة لمحاربة المرتزقة، وأعرب عن قلقه البالغ من أنشطة المرتزقة، وطالب بتوعية الدول عن الخطر الذي يشكله المرتزقة في مناطقها، وطالب الدول الإقليمية والدول غير الإقليمية بضرورة التعاون لوضع حدّ لظاهرة الاتجار بالأسلحة الصغيرة، وكذلك الحد من انتشار ظاهرة المرتزقة.

وشكلت الجمعية العامة لجنة لدراسة ظاهرة نمو الشركات، وأقرت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تدعو إلى تصفية شركات المرتزقة، وإنهاء ظاهرة المرتزقة المتجددة في القرن الحالي، وأقرت الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة، واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، وشكلت لجنة من الخبراء مكونة من اثني عشر خبيراً برعاية الأمم المتحدة لإعداد تقريرعن سلوك شركات الأمن الخاص، إلى جانب تقديم تعريف جديد بظاهرة المرتزقة، يأخذ في الاعتبار المعطيات الجديدة على الأرض(25).

وقد عقدت اللجنة أول اجتماعاتها في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف عام 2001 لإعداد تقرير للجمعية العامة حول ظاهرة المرتزقة، وسلوك الشركات الأمنية التي تحويهم، وما تلاقيه شركات المرتزقة من ازدهار، ونمو مُطَّرِد في بعض المناطق الساخنة من العالم، وخلال الاجتماعات التي عقدتها تلك اللجنة في جنيف، طرحت مجموعة من المقترحات للحدّ من ظاهرة المرتزقة؛ منها فرض حظر عام على أنشطة محددة للشركات الأمنية، وقد واجه هذا الاقتراح معارضة من بعض أعضاء اللجنة.

وقد اقترح بعض الأعضاء إنشاء هيئة دولية مهمتها تنظيم عمل شركات المرتزقة، وتضمَّنَ الاقتراح التأكيد على الدول التي تحتضن تلك الشركات الأمنية، وسمحت بإنشائها في أراضيها، أن تتخلى عن احتكارها التقليدي لعمليات التصدير المتعلقة بالخدمات العسكرية.

وتقدَّم بعضهم بمقترح أن توقع اتفاقية دولية تتضمن الحد الأدنى من معايير الرقابة والإدارة الخاصة بتلك الشركات، وأن يتم تحديد الحد الأدنى من خلال مجموعة شروط ملزمة لمن يريد الترخيص لإنشاء شركة أمنية خاصة، ومن تلك الشروط ما يخص بالمواصفات التي يجب أن يختار بها موظفو الشركة قبل تعيينهم، وما يتضمن الهيكل التنظيمي للشركة، وتحديد صلاحيات الشركة، وإلزام الشركة بتقديم لائحة تتضمن سياستها تجاه القانون الدولي، وإلزامها بتنفيذ القانون الدولي خلال النزاعات المسلحة، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها. وتضمن الحد الأدنى أيضاً تحديد الشروط المتعلقة بالمنافسة بين الشركات، وطالب بضرورة الشفافية في عمليات الشراء، وطرح العطاءات، وإبرام العقود الخاصة بهذه الشركات.

كما قدم اقتراحاً آخر بوضع نظام للترخيص بإنشاء شركة أمنية، يشتمل على قائمة محددة بالخدمات التي تقدمها هذه الشركات، وأن تقدم الشركة للسلطات في دولة الترخيص لائحة بأعمالها وعقودها الداخلية والخارجية، وأن تقدم لائحة بأسماء العاملين فيها، وتضمن الاقتراح أن يتم فرض رقابة برلمانية على عمل الشركات وأنشطتها التي تنفذها (26).

- **فريق الأمم المتحدة الخاص باستخدام المرتزقة:**

أنشأت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في عام 2005 لجنة أطلقت عليها (الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير)، وقد تألفت اللجنة أو الفريق العامل من خمسة خبراء مستقلين، يعملون بصفتهم الشخصية من كل من:

- السيدة نجاة الحجاجي / من الجماهيرية العربية الليبية رئيساً ومقرراً
- السيدة أمادا بينافيدس دي بيرس / من كولومبيا عضواً
- السيد خوسيه لويس غوميز ديل برادو / من أسبانيا عضواً
- السيد ألكسندر نيكيتين / من الاتحاد الروسي عضواً
- السيدة شاسيتا شميم / من فيجي عضواً

وبعد ذلك انتقلت رئاسة اللجنة إلى السيد (خوسيه لويس غوميز ديل برادو)، وقد قام الفريق العامل بعدة زيارات للعديد من الدول التي تجند فيها المرتزقة، ونشأت فيها شركات المرتزقة، كما زارت عدداً من الدول التي تضرر سكانها من جرائم المرتزقة، وانتهكت أرضها، ونهبت ثرواتها من شركات المرتزقة.

ومن بين الزيارات التي قامت بها اللجنة كانت الزيارة إلى مدينة (ليما)عاصمة البيرو في أمريكا اللاتينية ما بين 29 يناير /كانون الثاني إلى 2 شباط/فبراير 2007، وتعدُّ البيرو من أبرز الدول في أمريكا اللاتينية التي ينتشر فيها العديد من الشركات الأمنية المختصة، كما أن فروعاً مهمةً لشركات أمنية خاصة دولية تنتشر في عاصمتها وفي عدد من مدن البيرو.

وكانت تلك الشركات قد جندت آلاف المرتزقة من سكان بيرو، أو من المقيمين فيها، إضافة إلى أن السلطات في البيرو تغض النظر عن أنشطة تجنيد المرتزقة على أراضيها، بل تشير تقارير صحفية إلى أن تعاوناً خفياً بين السلطات البيروية وشركات المرتزقة، لهذا تغض الطرف عن جرائم شركات المرتزقة ضد سكان البيرو، وممن تجند من أبناء البيرو، في الوقت نفسه مارست السلطات قمعاً واضطهاداً ضد القوى المدنية والمهنية البيروية الرافضة لتلك الجرائم التي تمارسها

شركات المرتزقة، واتخذت السلطات إجراءات عنيفة وشديدة ضدهم بما فيها القتل، وارتكاب جرائم الإرهاب والتخويف والقمع البربري ضد الاحتجاجات التي قامت بها تلك القوى، وشمل عنف السلطة لجان حقوق الإنسان، وتنظيمات المجتمع المدني.

وما تزال المنظمات الدولية الإنسانية والجمعيات الحقوقية والقانونية تسعى إلى إصدار قانون دولي؛ لملاحقة المرتزقة الذين يرتكبون الجرائم بحق المدنيين أمام القضاء الدولي، ومحاسبتهم على الجرائم التي ارتكبوها. ولكن مع الأسف لم تتم المحاسبة الفعلية للدول التي استخدمت وما تزال المرتزقة من الخارج والداخل في تدمير بلدان وطنية مستقلة كسورية وليبيا واليمن والعراق وغيرها، لأن القانون الدولي لا يطبق إلا على الدول الضعيفة.

***

هوامش البحث

1 – هيرالد تربيون الأمريكية ـ 22 / 4 / 2004.

2- ليلى صباغ (د)، معالم تاريخ أوروبا في العصر الحديث، دمشق، المطبعة الجديدة، 1981، ص 346.

3 – http//www. alkhaleej. ae.

4- http: // www. alkhaleej. ae.

5- حسن عيسى عبيد – العراق والمرتزقة الجدد – المؤتمر – 28 تشرين الأول 2006.

6 - إليزابث وربين – المرتزقة – Crimes of War Project 1999-2003.

7- http//www. alkhaleej. ae.

8 – ليلى صباغ – معالم تاريخ أوربا في العصر الحديث – المصدر السابق – ص 347.

9– بسام العسلي – جيوش المرتزقة وحروب المستقبل – مجلة الحرس الوطني – العدد279 – 2005 /8/10.

10 – حسن عيسى (د)– العراق والمرتزقة الجدد - المصدر السابق. ص: ().

11 - ليسلي فينبرغ – الولايات المتحدة تمول جيش المرتزقة – عن جريدة ووركز وورلد – جريدة البعث السورية – ترجمة ميشيل منير – العدد13291 – 29 /2007/11.

12 – www. Alkhaleej.ae.

13 – عبد السلام القاري – دور القانون في وجود ومهام الشركات الأمنية الدولية الخاصة – – عدنان زيد الكاظمي – المرتزقة.. يقودون العالم – جريدة الوطن الكويتية – 26/ كانون الثاني / يناير 2008.

14 – عبد السلام قاري – المصدر السابق نقلاً عن موقع الجزيرة على شبكة الاتصال الدولي.

15- ستيفاني هانس – أس أم جي – نقلاً عن صحيفة كريستيان ساينس مونيتر – ترجمة ريما الرفاعي – جريدة الثورة 18 /2008/2، عدد 13539، ص17 0

16- جريدة تشرين السورية – العدد 10181 – 17 أيار 2008 – صفحة 23 - نقلاً عن صحيفة Rebelion - ترجمة: سلام عيد.

17- باسل يوسف النيرب – المرتزقة وجيوش الظل – الرياض – مطبعة العبيكان – 2008 – ص 83 0

18 – بسام العسلي – جيوش المرتزقة وحروب المستقبل – مجلة الحرس الوطني السعودي – العدد 279 – تاريخ 10 – 8 – 2005.

19- صحيفة الصندي تلغرف البريطانية – 2004/7/52.

20 – مركز دراسات الخليج – http:// www. alkhaleej. ae.

21 – رائد العزاوي – المرتزقة في العراق ميليشيات.. وشركات مأجورة – موقع الجبهة الإسلامية العراقية.

22 – المصدر السابق.

23 – المصدر السابق.

24 – منتدى الاعتماد – الجمعية العامة للأمم المتحدة – تاريخ الاعتماد 1989/12/4.

25- عبد السلام القاري – دور القانون في مواجهة ومهام الشركات الأمنية الدولية الخاصة - ملحق البعث الفكري – العدد 66 – ص21 - تاريخ 2008/3/3.

26- عبد السلام القاري – المصدر السابق.

العدد 60/الربع الرابع لعام 2016

من أسس إحياء المشروع النهضوي العربي

د. حسين جمعة*

مُدْخل:

قَدَّم المفكرون والسياسيون العرب منذ القرن التاسع عشر أفكاراً عظيمة لتكوين النهوض القومي العربي والتحرر من الحكم العثماني المتخلف الذي دام أربع مئة سنة ، ثم تأطرت هذه الأفكار في رؤى متكاملة منذ مطلع القرن العشرين ، لمواجهة أفكار الحركة الصهيونية التي ظهرت بعد منتصف القرن التاسع عشر معادية لكل ما هو عربي ، فمن منا ينسى المفكر العربي نجيب عازوري الذي أطلق صيحته الكبرى محذراً من شر المشروع الصهيوني عام (1905م) حيث قال : "في المنطقة مشروعان متصادمان : المشروع العربي والمشروع الصهيوني".

وكان عازوري قادراً على قراءة الأحداث التي حدثت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر؛ وبخاصة (مؤتمر بال 1897م) ومحاولات أوروبا إسقاط الدولة العثمانية في مطلع القرن العشرين.

* باحث وأكاديمي سوري / عضو اتحاد الكتاب العرب.

ولذا تطورت الأحداث إبَّان الحرب العالمية الأولى، وظهرت للعلن نتائجها المريعة والمرعبة على العرب بإسقاط الرجل المريض، وورثة امبراطوريته، وفق اتفاقية (سايكس ـ بيكو 1916/5/16م) ثم (وعد بلفور 1917/11/2م) ثم الانتداب الغربي على الوطن العربي بعد تمزيقه، وإقامة غطاء كبير في كل الاتجاهات لتوطين الصهاينة في فلسطين برعاية بريطانية[1] ...

وحينما قامت الحركات الوطنية العربية بثورات التحرر المتتالية كانت تؤسس الفكر القومي وتطور بنيته متأثرة بما وجد من تيارات فكرية وسياسية آنذاك في الغرب والشرق، فكان الحزب الشيوعي (1924م)، ثم الحزب القومي الاجتماعي السوري (1932م)؛ وحركة الإخوان المسلمين عام (1928م)... ومن ثم بدأت تتشكل حركات تتبنى الفكر العروبي، كحركة البعث العربي التي أخذت تظهر منذ مطلع أربعينيات القرن العشرين حتى أعلنت تنظيمها السياسي في (1947/4/7م)... ومن بعد جاءت الحركة الناصرية إثر تولي حركة الأحرار السلطة في مصر بثورة (يوليو 1952/7/23)، فضلاً عن استمرار الكُتَل الوطنية عملها السياسي المعروف[2] ... وبهذا تجلى للوجود تيارات سياسية وفكرية كبرى غير متوافقة في مبادئها؛ وآرائها وسياساتها وأهدافها... ما أدَّى إلى شيء غير قليل من الصراع فيما بينها، على عَدَدٍ من الصُّعُد[3]. وأياً ما يكن الأمر فقد بدأت التيارات القومية العربية تبرز بقوة، وأخذت تتبنى خطاباً جوهره وحدة الأمة العربية وإنهاء حالة التمزق والفرقة، والقضاء المبرم على الاستعمار الذي احتل الأرض العربية، ومن ثم التحرر من الفكر المتخلف، ومواجهة الحركة الصهيونية، فكانت الدعوة إلى الحرية، وحين وجدت شيوع الفقر في الوطن العربي، وانتشار الطبقات الكادحة وعدم المساواة في توزيع الثروة تبنت الفكر الاشتراكي للوصول إلى العدالة الاجتماعية والاقتصادية التي ستحدث نهضة في البلاد...

ثم تحررت الدول العربية، وبدأ المشروع القومي يحقق شيئاً من الإنجازات سرعان ما انقض عليها أعداؤها من الداخل والخارج...

لذا، يعد تطوير خطاب المشروع النهضوي العربي ضرورة وصيرورة تدفعان الحياة للسير في الاتجاه الذي يضع الأمة العربية في موضعها اللائق بها في الحياة، ولا سيما بعد التجارب المرة التي عاشتها منذ النصف الأول من القرن العشرين حتى اليوم.

وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن يجري المشروع النهضوي عملية تعايش قسرية مع الخطاب المناوئ له، وإنما يعني أن يُقيم حواراً موضوعياً قادراً على الاتصال به من أجل الارتقاء بالحياة التي يلهث الجميع وراءها، في ضوء ما تحققه لهم من منافع ورغبات. وأما مَنْ باعَ نفسه للشيطان وكان في موقع العداء للأمة، فلا بد من مواجهته. وبناء على ذلك كله يلزمنا ما يأتي:

1 ـ القراءة الواعية والموضوعية للماضي:

إذا كان الصراع الدموي بين المشروع النهضوي وأي مشروع مضاد خللاً منهجياً وفكرياً وعاطفياً فإن عدم القدرة على القراءة الموضوعية الواعية للتراث العربي والإنساني[4] لا يقل خطراً عنه، بوصفه صراعاً غير مباشر بين الماضي والحاضر... وهذا يؤكد فقدان القدرة على التفاعل من جهة، وعدم امتلاك حِسّ التكيفّ والتلاقي مع المكونات الاجتماعية والفكرية والسياسية الكائنة في العالم وفي الوطن من جهة أخرى، ما يؤسس لاستمرار تشوهات كثيرة في البنية الاجتماعية والفكرية والدينية، إذا لم تولد أمراض أخرى... ولهذا سنتناول في البداية فكرة الحوار بوصفها أصلاً للانفتاح على الماضي والحاضر، وهو انفتاح عقلي موضوعي على تراثنا من جهة وعلى تراث الآخر من جهة أخرى؛ لفهم ذاتنا وتطويرها وإدراك أبعاد هويتنا الحضارية وعناصرها المكونة للمشروع النهضوي العربي.

فالأسس التي قام عليها الماضي تُعَدُّ تراكماً معرفياً واجتماعياً ينبثق من صيرورتها الزمانية، وإذا أردنا الإفادة منها فعلينا تحليلها، واختيار ما يناسبنا من أي عنصر من عناصر العادات والتقاليد الموروثة، فهناك عناصر ثابتة، وهي تلائم أصحابها ولا يمكنها أن تتلاشى؛ لأنها قيم أصيلة حاضرة في الذاكرة، وتحتاج إليها الأمة في كل زمان ومكان... وإذا كانت وظائف الحياة متجددة وفق فلسفات مبتكرة، وأدوات جديدة فهذا لا يلغي قُدْرة الفرد على اختيار ما يفيده من أي مكان في الدنيا، وترك ما يضره، في صميم العقلانية الموضوعية التي تؤكد العلاقة الموضوعية وإرادة الحرية مع كل عناصر الماضي بما فيه الأديان وغيرها.

إن الاستلهام العلمي الموضوعي وفق مواصفات وعي اجتماعية ثقافية وطنية يحقق التقاء راقياً ينهض برسالة الأمة. وكان المرحوم الدكتور **محمد عابد الجابري** قد نبهنا[5] على مثل ما ذكرناه حين درس بوعي عالٍ موقف الغرب من تراثه، وأدرك أن الغرب تجاوز عقدة العداء مع تراثه، وكذلك فعلت اليابان، ويفعل غيرها، ممن حفظ من الماضي عناصره الخيّرة وتفاعل معها وأقام معاصرته على العلوم الكونية المتطورة والمستجدة بصورة دائمة ومواكبتها... فضلاً عن أن البناء الفكري المعاصر لا يؤمن بمنهج القطيعة مع التراث أو مع ثقافة الآخر... ثم إنه لا يعتمد الانغلاق على الذات وعدم رؤية ما يجري حولنا من تقدم سريع في العلوم والتقنيات ووسائل الاتصال الحديثة.. فإذا كنا نعتمد ربط الشخصية الحضارية بثقافة الماضي والآخر فإننا نرى أنها لن تتحقق إذا عجزنا عن التفاعل مع المكونات العلمية والعلوم الحديثة.. وهذا يعني إفساح المجال لكل ما هو جديد في حياتنا والبناء عليه...

إن اختراق التخلف والانحدار والتعصب والانغلاق والتحجر والإلغاء، ثم إن التحرر منه لا يستند إلى الانفعال العاطفي لأي مشروع، وإنما يبنى على أسس ومبادئ قابلة للتحقق في أرض الواقع، ومتحررة من وهم التصورات النظرية المثالية... ولعل هذا المنهج معروف لدينا قديماً فيما نقل عن أجدادنا؛ إذ قال (**قس بن ساعدة**) للناس: ((أيُّها الناس! اسمعوا وعُوا، وإذا وعيتم فانتفعوا))[6].

وكان الشاعر الجاهلي **زهير بن أبي سلمى** قد وقف الموقف نفسه من العادات البالية التي أورثت الحروب الطاحنة بين القبائل العربية... لذلك خاطب عواطفهم العاقلة لوعي نتائج الحروب للابتعاد عنها، ومما قاله:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجَّمِ

.... وهذا يؤكد أن وعي المعاصرة للتاريخ ضرورة ملحة للنهوض والتطور الإيجابي في مناحي الحياة؛ وأن الإحياء لا يكون بإعادة إنتاج الماضي، أو طباعة أفكاره في كتب فاخرة لتزيين رفوف المكتبات، وإنما يكون بدراسته وتحليل مكوناته والإفادة منها لحياتنا وصناعة انطلاقة جديدة للمستقبل.. فإذا كنا قادرين على التفاعل مع التراث، ومع ثقافة الآخر، وأقمنا الحوار الموضوعي معها بعيداً عن الهوى والانغلاق استطعنا التحرر من العوائق الكثيرة التي تقف دون نهضتنا.

2 ـ الحوار مع الآخر:

إن المشروع العربي النهضوي لن يتحقق ما لم تكن لدينا إرادة تحقيقه على أسس علمية موضوعية ترسم نقاط التوظيف الموضوعي والعلمي للتراث في صميم حاجتنا إليه، على ألا نقع في مطب التقديس له، في الوقت الذي تعتمد الحوار الإيجابي البنّاء مع الآخر دون أن نصبح تابعين له، أي أن الحوار العقلاني القائم على المساواة والندية مع الآخر ضرورة تبعث الثقة بالنفس، وترتقي بالشخصية الوطنية إلى مرحلة احترام الذات، ومن ثم الحضّ على اكتشاف كل ما يفيد توليد عناصر القوة للهوية الوطنية والقومية... فالحوار كشف لرؤى جديدة تنهض بالمشاريع المستقبلية، ولاسيما أن وسائل الإنتاج لدينا مازالت متخلفة على حين أن بلاد الشام تشكل اليوم بؤرة الإنتاج في كل مناحي الحياة التي تجعل الآخرين بحاجة إليها، ولا سيما المتخلفين في منطقتنا. فالحوار يؤصل القيم الإنسانية في الاختلاف، ويعزز عناصر الثقة بين الأمم.

وإذا كانت عملية التحرر والنهوض والتطوير في أي مشروع عربي تتحقق من داخله **بدراسته وتحليله وبيان إيجابياته وسلبياته، فإنها تكتسب غنىً، ومناهج جديدة بالمثاقفة الفاعلة مع الآخر** وعدم الارتهان له... ويجري هذا وذاك **بفعل إرادي وإداري وعلمي في إعادة بناء الإنسان** على كل مستوى وصعيد... وأن يعتمد المبادرة الخلاّقة، مع الاستجابة الثقافية لما تطلبه الحياة منا.

ولكن ليس على الوصف الذي ذهب إليه الدكتور **حسن حنفي** من أن الحضارة مقسومة بين طرفين (شرق وجنوب المتوسط) و(غرب وشمال المتوسط)، فإذا صعدت في طرف هبطت في الآخر[7]، فهذا أمر غير مقبول لدينا؛ لأن الحضارة قد تكون في مكان آخر من هذا الكون...

ومن ثم يمكننا العمل على إيجاد برامج مشتركة للنهوض بخطابنا وحياتنا، وفق مبدأ الاختلاف المشروع في الرأي، والاتفاق الوطني الصادق على تحقيق الخير لأبناء الوطن...

ثم إن اغتيال العقل لوعي الآخر، وسلب إرادته وحريته، وإضعاف مكامن قوته وقتل أفكاره قَتْلٌ لانتمائه الوطني، وهو لا يقل خطراً عن القَتْل الجسدي؛ وعن أساليب الإرهاب، والعنف التي يمارسها العدو الحقيقي للمشروع القومي، إن لم يكن أخطر منه، فهو إرهاب بطريقة ذكية.

وبناء عليه فإرادة النهوض تحتاج إلى وعي عملية المثاقفة، وشروطها، وطبيعة الحوار ووظيفته وأهدافه؛ للإفادة من العلوم الحديثة وتقنياتها ومصطلحاتها ومفاهيمها[8]، وكذا هو الأمر مع الآداب والفنون والنقد...، فأي مفهوم أو مصطلح إنما يصدر عن فلسفة مجتمعة أنساقها المعرفية والاجتماعية والسياسية... وما يؤسف له في حياتنا الثقافية أننا نسخنا مفاهيم الغرب ومصطلحاتها دون أن نقيم عملية مواءمة بينها وبين طبيعة ثقافتنا وحياتنا، ما أدَّى إلى بلبلة فكرية واجتماعية...

وفي هذا المجال لا يفوتنا أن نشير إلى بعض المفاهيم أو المصطلحات أو ما شابهها قد تجمد عند دلالة ما، ما يجعلها تتناقض مع مفاهيم الثقافة الوطنية لهوية ما...، ما يعني الإحاطة بذلك عندما نلجأ إلى الإفادة منها. وبناء على ما عرضنا له يثبت أن كل حوار ـ مهما كان نوعه ـ مع الآخر إنما يحتاج إلى حكمة، وعقل لتأسيس مشروع التقدم والنهوض، والتحرر من الجهل والتخلف والعادات القديمة السيئة، والطقوس البالية المتحجرة التي كبلت الحياة والعقل، ومنعت العرب من الوصول إلى غاياتهم التي يحاولون تحقيقها... فإذا كان الفَهْم أو العقل نائماً والهوى يقظاً، فإن الكارثة ستبقى حالَّةً بالعرب ولن تنفك عنهم، على أهمية ما يملكونه من عناصر مشتركة تشكل هويتهم، وتجعلها ثابتة ومتطورة في آن معاً...، وهذا ينقلنا إلى الحديث عن مفهوم ثبات الهوية الوطنية والقومية في إطار التطور...

3 ـ ثبات الهوية وتطورها:

لم تتعرض هوية شعب أو أمة للتهديد، والتشويه والتضليل والتزوير كما تعرضت له الهوية الحضارية للأمة العربية حتى صارت العروبة شتيمة عند بعض مناوئيها أو خصومها... وما يؤسف له أن هذا كله نفذ في بعض الأحيان بيد عدد من أبنائها، إما جَهْلاً وإما تواطؤاً وعمالة أو تبعية، أو عداوة لشيء ما... وربما تكمن شدة خطورته أنه تضليل وتزوير منهجي، يتبنى الرؤى العلمية والموضوعية، المواكبة لحركة التغيير الكبرى في المعارف والتقنيات، وانتشار الأفكار والنظريات الإيديولوجية التي تتبنى فلسفة ما. ولعل أخطر ما يجري في هذا الشأن أن الصيحات المناوئة للعروبة تطل في الأزمات، ما يعني مزيداً من الخلل والاضطراب وحدوث تفكك وتَصدّع ثم يقع الانهيار في وحدة الانتماء للأرض والثقافة المشتركة التي عزَّزها الزمن جيلاً بعد جيل. فهناك نغمة تجري بين ظهرانينا تتناول عدم ثبات الهوية بوصفها هوية اجتماعية جامعة لأبناء الأمة، وهوية ثقافية تتثاقف مع ثقافات

الآخر، ما يجعلها قابلة للتحرك والتطور... وإذا كنا نشدد على المثاقفة مع الآخر، ومع الماضي لتأسيس حالة الإحياء في المشروع النهضوي العربي فلا يعني هذا أن نقوم ـ كذلك ـ بقطيعة مع هويتنا أو ذاتنا الجمعية والثقافية والسياسية بوصفها ذاتاً مُوَحَّدة، ولها خصائصها المشتركة... فكل من ينفتح على التعدد والتنوع يحقق غنى في ذاته الاجتماعية وهويته المميزة له، على ألا يذوب في ثقافة الآخر وينصهر بها، ولاسيما أن العولمة اليوم تسعى جاهدة إلى ابتلاع الهويات الأخرى وثقافاتها، في صميم مفهوم الهيمنة على العالم وقيادته من مركز واحد، هو واشنطن... وهذا يعني انهيار الهويات القديمة، وجعل أبنائها تابعين ضائعين لنموذج جديد غريب عنهم... ولعل هذا قبل غيره يفرض على أصحاب كل هوية ثقافية حضارية تملك العناصر المشتركة في الأرض والرؤية المشتركة لقضاياها أن تحلل تحليلاً علمياً وموضوعياً تلك العناصر، وأن تفيد مما يناسبها. فحينما يكون **التاريخ المشترك** عنصراً مكوناً للهوية فعليهم ألا يكونوا أتباعاً له أو يجتروا أحداثه.

وحينما تكون البنية المجتمعية متنوعة، ومتعددة فعلى أبنائها أن يجعلوا التنوع ثراءً والتعدد غنىً في إطار الوحدة المجتمعية لمفهوم العلاقة الجامعة التي تتشكل بمفهوم المواطنة، وفي ظل حماية القانون، ثم الوصول إلى العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ترسخ صورة المواطنة في الحياة، ولهذا لا يجوز أن تتملك الشرائح الاجتماعية نزوات التشتت والتمزق؛ لأنها ستهدد ثبات الهوية، أو ما يُسَمَّى (الذات الجمعية الثقافية) التي تشكلت بتواضع الزمان والقيم الأصيلة للمجتمع... وهي الذات التي ما زالت تعبر عن عناصرها الوجودية بلغة واحدة وقيم مشتركة، فذات الإنسان هويته، وكذا هي الشخصية الوطنية والقومية، فذاتها هي جملة القيم والمواقف والتصرفات التي يتفاعل فيها مع واقعه وماضيه... ما يؤكد أن الهوية وعي علمي موضوعي للذات القادرة على الاستمرار، وإلا وقعت في مطب التلاشي، بعد الوقوع في مطب التفكك والتمزق... وهذا ما قامت به الدوائر المعادية للهوية الوطنية والقومية حين لعبت على الانتماءات الصُّغْرى للذات الجمعية، الاجتماعية؛ فقَدَّمت الانتماء للطائفة أو للمذهب أو للعرق أو للشريحة على الانتماء للوطن. وحين كان ذلك كذلك أدى إلى إشاعة الضغائن ثم الصراع الذي مَزَّق وحدة المجتمع... ولعل وعي ذلك يجعلنا نقول: إذا كانت هوية فَرْد ما أو ذاتية فرد ما تميزه من الآخر، فإن هوية مجتمع ما أو أمة ما تميزها من الأمم الأخرى ما يفرض عليها تعزيز ثبات الهوية، وتقوية العناصر المشتركة بين أبنائها لتبقى قوية في

وحدتها. وهذا يعزز ما تملكه أمتنا التي توارثت مفهوم الوَحْدَة في صميم ثبات الهوية بوصفها صيرورة تاريخية، وصيرورة زمانية واجتماعية مستمرة، وليست مسألة طارئة، أو مصلحة مؤقتة، وهي تتجلى بعناصر جوهرية أخرى من أعظمها وحدة اللغة والآداب والفنون، والعادات والتقاليد...

وما يؤسف له أنه لم يَبْق عنصر من هذه العناصر إلا تَعَرّض للهجوم والتزوير؛ وتضخيم آثاره السلبية ـ إن وجدت، وبخاصة ما يتعلق بالعادات الموروثة والتقاليد ـ، ووضع برامج عالية الدقة لإحداث قطيعة معها، ومن ثم التخلص منها، وإحلال البدائل عنها... ولعل هذا يفرض على أبناء الأمة التحلّي بالوعي المعرفي للهوية؛ وتطهير الذات الثقافية من الشك والاضطراب، وإعداد النفس للمواجهة في كل مجال من مجالات الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية... إن صفات تطهير الذات الثقافية /الاجتماعية للحفاظ على وعي الهوية يحتاج دائماً إلى معرفة الصعوبات التي تراكمت على صُعُد شتى ومحاولة وضع الحلول لها[9].

وسوف نتوقف عند اللغة والهوية[10]؛ لأن اللغة قادرة على خَلْق التعايش والتمازج بين طوائف شتى من دون أن تفقد ماهيتها... وهو ما انتهى إليه (باختين) في عام (1934م) إذ قال: "إن اللغة المُوَحَّدة ليست شيئاً معطىً، ولكنها دائماً مفترضة من حيث الجوهر، وهي في كل لحظة من حياتها اللغوية... تجعل من حضورها الحقيقي قوة للتغلب على التباين في التعبير اللغوي فارضة عليه قيوداً محددة"[11]. ومن ثم فاللغة "تتصرف بوصفها قوة مسؤولة عن عملية التنشئة الاجتماعية، وقوة منظمة"[12] بوصفها صورة من صور الحياة اتصالاً وفناً وأدباً... ولهذا كله شَنَّ أعداء اللغة العربية حملة شعواء عليها، وشدوا النكير في بيان سلبياتها، صعوبةً وعجزاً عن مواكبة المعاصرة والتقنيات؛ وبأنها لم تعد قادرة على تلبية حاجات الحياة اليومية، ما يعني أنه لا بد من تبني لغة أخرى محلها، تستجيب إلى ذلك، وكانوا ـ غالباً ـ يدعون إلى تبني اللغة الإنكليزية، علماً أن هناك من شجّع على تبني اللهجات العامية المحلية في الأقطار العربية....[13].

ولو نجحت هذه الدعوات لأزالت من وجه المشروع المعادي للأمة العربية عاملاً من أهم عوامل الحفاظ على الهوية الثقافية ثم الاجتماعية، وأحدثت قطيعة مع تراثها، ومَزَّقتها إرْباً إرباً. فاللغة "تقودنا بطبيعة الحال إلى مفهوم القومية في عصر المعلومات" بعد أن "اقترن مفهوم القومية بمؤسسة الدولة الأم لفترة طويلة"[14]. ما يؤكد لنا أن اللغة والهوية الاجتماعية والثقافية وجهان لعملة واحدة، وإذا وقع فيها

اضطراب أو خلل فلا بد من معالجته[15] ... ولذلك كله فاللغة العربية ليست مُجَرَّد لغة اتصال وتعبير عن المشاعر والحاجات والأفكار، بل هي لغة جمالية راقية... ولغة تملك كل عناصر الهوية الثابتة، والمواكبة لكل جديد، وفق ما أثبته تاريخها، وما تثبته التجارب المعاصرة من الحاسوب إلى الهاتف النقال (الجَوّال)، ولكنها تحتاج إلى أبناء بررة لمواكبتها، ومواكبة هويتها الثقافية، والاجتماعية لتبقى وجهاً أصيلاً من وجوه الهوية الجامعة للأمة...

ويطول بنا هذا المجال لو أردنا متابعته، ونكتفي بما أوردناه لنتابع في أساس آخر من أسس تطوير خطاب المشروع القومي.

4 ـ الحرية والديمقراطية:

لعَلَّ أخطر هجوم تعرض له المشروع النهضوي العربي ذلك الهجوم الذي انصب على ممارسة حركاته للحرية والديمقراطية[16] ... وكانت التيارات المناوئة تُسلِّط كل إمكانياتها لسَلْب هذا المشروع كل وجوهه الخيّرة والنَّيّرة... وتستغل أخطاء بعض الحركات القومية التي وصلت إلى السلطة للنيل من المشروع النهضوي العربي؛ لأنها صممت على إسقاطه، على حين لم يستطع هذا المشروع ـ مجتمعاً ـ أن يقوم بإعادة النظر في أخطاء أي حركة قومية ونقدها، وإن كانت مبادئها عظيمة...

وإذا كنا قرأنا كثيراً من الدراسات في هذا الشأن أو غيره فإننا نقول: إن السنن الكونية كلها تؤكد قيمة العَقْل وتأثيره في عملية التحرر من الجَهْل والتخلف والانحدار، والصراع والإرهاب والقتل، والعبودية التي تقهر الإنسان.. فالبشر أنفسهم من أنتج ظاهرة الرّق والعبودية في تاريخهم، وفق أهواء ومصالح تتحكم بأرباب المجتمع في كل زمانٍ ومكان، وإن اختلفت أساليب العبودية وأدواتها... ولذا قال الإمام علي: ((إن آدمَ لم يَلِد عبداً ولا أمة))، وخاطب عمر بن الخطاب ولد عمرو بن العاص: ((متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً)). ولن يتحرر البشر من هذه الظاهرة إلا بالحكمة وتبني منهج العقل الذي يرتكز على منظومة القيم الخلقية والإنسانية، والمشاركة في المواطنة الحُرَّة والكريمة، وفق مبدأ سيادة القانون، والحريات العامة... على ألا يقع العَقْل نفسه في مطبّ التسلط والتزييف والمناورة التي خطفتها الأهواء والمصالح... فالعقل في ماهيته الأصيلة عضو محايد لدى الإنسان إذا لم تسيّره العصبيات... وويل لصاحب العقل المعرفي إذا سخره لغير ما يخدم المجتمع ومنظومة القيم العليا.

إن أعداء الأُمة يريدون إظهار المشروع النهضوي العربي مشروعاً مختلاً غير عقلاني، ما يشي بأنه غير قادر على الصمود؛ لأنه لا ينسجم مع متطلبات الحياة الديمقراطية للمجتمع المتحضر... ثم إن المشروع القومي عاجز عن مواكبة التحرر السياسي والاجتماعي؛ لأنه مُسْتَمد من نهج سَيِّد القبيلة الذي يمنح الخيرات لأبناء قبيلته أو لرعيته... وهو يفعل ما يشاء، وإن جار وأخطأ.

وإذا كان الظلم والاستبداد في السلطة السياسية يؤدي إلى الانحراف الاجتماعي، والانحلال الخلقي، والضعف الاقتصادي والجمود الفكري فإنه يؤدي بالضرورة إلى تزييف الوعي الوطني أو تمزيقه؛ وإضعاف البنية الوطنية... ما يعني أن نتائجه الكارثية تصب في مصلحة الأعداء... علماً أنهم يشجعون هذا الأسلوب لإضعاف المجتمعات الوطنية وتفتيت هويتها الوطنية، ومن ثم فهو من أخطر الأساليب في عالم الهيمنة التي تمارسها الدوائر الصهيو/أمريكية لإبقاء الأمة العربية متخلفة مشتتة مختلفة متصارعة...

لذا لابد من جعل المعرفة بممارسة الحرية؛ وتطبيق الديمقراطية وفق حاجتنا وعياً خلقياً، وليس صداماً قاتلاً، وخلافاً مهلكاً كما حذَّرنا منه من قبل عمر بن الخطاب في قوله: ((متى ما يقرؤوا يتقروا، ومتى تقرّوا اختلفوا، ومتى اختلفوا ضرب بعضهم رقاب بعض))[17]. ثم إن الحرية وممارسة الديمقراطية تعد من الأولويات الموضوعية في الحياة الاجتماعية والسياسية، وإذا فُقدت تعرض أي وطنٍ؛ ومن ثم أي مشروع للاهتزاز ثم الاضطراب ثم الصراع...

وبمثل ما تحتاج الديمقراطية إلى الحوار والاعتراف بالآخر واحترامه وتقديره بوصفه شريكاً في الوطن والحياة فهي تحتاج إلى ممارسة عقلية واعية موضوعية في إطار المواطنة من جهة، والبرامج التي تنهض بالواقع، وليس تزويره واللعب عليه من جهة أخرى... إن فقدان الديمقراطية يعني فقدان الحرية، وهذا وذاك يؤدي إلى استفحال الاستبداد والظلم في العباد والبلاد... ما يجعل أي أمة ضعيفة وممزقة...

فالحرية المسؤولة في ممارسة الديمقراطية، والتمتع بمزياتها يقضي على كل أنماط الانغلاق والجمود والتحجر، ويعزز مناخ الثقة للنهوض بالمجتمع والوطن... ويجعل المشروع النهضوي العربي مشروعاً متقدماً، وقادراً على تطوير مناحي الحياة، ومواكبة كل التجارب الديمقراطية التي تعزز حرية الإنسان وتحقق له العدالة الاجتماعية والكرامة.

الحواشي

(1) انظر التهويد من القدس إلى غزة 29 ـ 35، وتجليات النكبة والمقاومة في الفكر والأدب العربي المعاصر (24 ـ 38).

(2) انظر مشروع القومية العربية إلى أين (69 ـ 62).

(3) انظر المرجع السابق (15 ـ 29).

(4) لقد فصلنا القول في التراث العربي في كتابنا (مشروع القومية العربية إلى أين)، 29 ـ 69.

(5) انظر كتابه (إشكاليات الفكر العربي (المعاصر)، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ط2 ـ 1990م.

(6) تاريخ الأدب العربي ـ الفاخوري ـ ص 204.

(7) انظر كتابه (مقدمة في علم الاستغراب) ـ المؤسسة الجامعية للدراسات ـ ط1 ـ 1992م، وهناك من ذهب مذهب الدكتور حنفي مثل الدكتور أنور عبد الملك وغيره. وانظر (الطوفان؛ العولمة: فك الثوابت وتحطيم الهويات) ـ ص 45 ـ 47. خالد محمد غازي ـ دار الهدى للنشر ـ القاهرة ـ 2000م.

(8) انظر ذلك بالتفصيل في كتابنا (مشروع القومية العربية إلى أين) 125 ـ 146.

(9) انظر اللغة العربية إرث وارتقاء حياة 55 ـ 20.

(10) انظر اللغة العربية؛ إرث وارتقاء حياة ـ 71 ـ 84.

(11) انظر اللغة والهوية 79 ـ جون جوزيف ـ ترجمة: د. عبد النور خراقي ـ عالم المعرفة ـ الكويت ـ رقم 342 ـ آب 2007م.

(12) انظر السابق 85.

(13) انظر الطوفان 64.

(14) الطوفان 64.

(15) انظر الطوفان 63.

(16) انظر مشروع القومية العربية إلى أين 146 ـ 155 و 182 ـ 210.

(17) انظر مجلة النهج ـ عدد 9 ـ شتاء 1997م، نقلاً عن (محمد يوسف الكان دهلوي) حياة الصحابة ـ دار الفكر ـ 1992 ـ مجلد 4 ـ ص 37.

المصادر والمراجع

1 ـ إشكاليات الفكر العربي المعاصر ـ محمد عابد الجابري ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ط2 ـ 1990م.

2 ـ تاريخ الأدب العربي ـ حنا الفاخوري ـ المكتبة البوليسية ـ بيروت.

3 ـ تجليات النكبة والمقاومة في الفكر والأدب العربي المعاصر ـ د. حسين جمعة ـ دار رسلان ـ دمشق ـ 2013م.

4 ـ التهويد من القدس إلى غزة... إلى ـ د. حسين جمعة ـ دار الشرق للطباعة والنشر ـ دمشق ـ 2014م.

5 ـ الطوفان (العولمة؛ فك الثوابت وتحطيم الهويات) ـ خالد محمد غازي ـ دار الهدى للنشر ـ القاهرة ـ 2000م.

6 ـ اللغة العربية؛ إرث وارتقاء حياة ـ د. حسين جمعة ـ اتحاد الكتاب العرب ـ دمشق ـ 2008م.

7 ـ اللغة والهوية ـ جون جوزيف ـ ترجمة: د. عبد النور خراقي ـ سلسلة عالم المعرفة ـ الكويت ـ رقم 342 ـ آب ـ 2007م.

8 ـ مجلة النهج ـ عدد 9 ـ شتاء ـ 1997م.

9 ـ مشروع القومية العربية إلى أين ـ د. حسين جمعة ـ دار الفرقد ـ دمشق ـ 2006م.

10 ـ مقدمة في علم الاستغراب ـ د. حسين حنفي ـ المؤسسة الجامعية للدراسات ـ ليبيا ـ ط1 ـ 1992م.

نهاية الوجود الإسرائيلي ليست بعيدة

د. يوسف جاد الحق*

حقيقة أزلية أثبتتها وأكدتها وقائع التاريخ البشري القديم والمعاصر ، تلك هي أن قضايا النصر والهزيمة ـ في مثل حالنا وقضيتنا ـ لا تتوقف على ما يملك الغازي والمستعمر والمحتل من قوة عسكرية ، وإنما تعتمد في النهاية على أمرين :

أولهما : مدى ما يملك الشعب المعتدى عليه من إرادة وتصميم على المواجهة ، بحيث لا تتوقف مقاومته حتى تحقيق النصر مهما كلفه ذلك من تضحيات.

ثانيهما : الصبر على المعاناة ، والقدرة على التحمل ، حتى بلوغ الهدف الأسمى ألا وهو اندحار الغزاة وبلوغ النصر المنشود ، وهو تحرير الأرض التي يعيش عليها وطنا حراً عزيز الجانب.

إن لنا في وقائع التاريخ، على مرّ العصور، ما يؤكد هذه الحقيقة الأزلية، فلقد رأينا الإمبراطوريات الكبرى كلها بلا استثناء، والتي كانت تعتمد القوة وسيلة للسيطرة على الشعوب الغريبة عنها، باحتلال بلادها واستعباد شعوبها،

* كاتب فلسطيني/ عضو اتحاد الكتاب العرب.

انتهى بها الأمر إلى نهايات حتمية، هي الهزيمة، على أيدي الشعوب، ثم الانحسار فالزوال، لتغدو فيما بعد مجرد ذكرى مريرة مضت وانقضت. هي إذاً حتمية تاريخية ليس لها أن تتخلف.

رأينا هذا في إمبراطوريات روما وفارس قديماً، ثم الاستعمار الأوروبي ـ في القرون الخمسة الأخيرة ـ ومن بعدها الاستعمار الحديث كإمبراطوريات فرنسا وهولندا وبلجيكا وألمانيا والبرتغال في أفريقيا وآسيا، ونخص بالذكر الإمبراطورية البريطانية التي ما كانت تغرب الشمس عن مستعمراتها. ولا ننسى استعمار إسبانيا لأمريكا الجنوبية. حتى أمريكا نفسها احتلّتها لفترة طويلة بريطانيا، واستعمرت فرنسا في كندا ما يعرف اليوم بمقاطعة (كيوبيك) اللاتينية.

كما رأينا في عصرنا الراهن ما آل إليه الاتحاد السوفياتي إحدى القوتين الأعظمين في حينه، إضافة إلى ما كان له من نفوذ وهيمنة ومصالح في أوروبا الشرقية تحديداً، ناهيك عن قيادته لحلف وارسو في مواجهة حلف الأطلسي (الناتو).

فلماذا، والحالة هذه، تكون أمريكا التي تعمل على فرض سيطرتها وهيمنتها بالقوة الغاشمة، كقطب أوحد على عالم اليوم، لماذا تكون أمريكا استثناء..؟ لاسيما أن هذه القوة آخذة في الانحسار والتراجع أمام متغيرات عالمية فاصلة وحاسمة.

وبالمثل، لماذا يكون احتلال (إسرائيل اليهودية)[1] لبلادنا واستيطانها في أرضنا، وجلبها لقطعان من القراصنة الباحثين عن الملجأ، ثم الثروة عن طريق اغتصاب حقوق (الغير)، ليقيموا في بلادنا مكاننا، ونحن أصحابها منذ فجر التاريخ ـ بل ما قبله ـ و"إسرائيل" هذه لا تعدو كونها (قزماً) صغيراً مشوهاً في حسابات الدول والإمبراطوريات، لماذا تكون هذه (الإسرائيل) استثناءً وخروجاً على القاعدة..؟

هذه (الإسرائيل) أُوجدت في المكان الخطأ، لأن أصحابه لم يقبلوا ولن يتحملوا وجود هذا الجسم الغريب بين ظهرانيهم، سارقاً لوطنهم مشرداً لهم مقترفاً أفظع الجرائم في حقهم. حيث أقيم كيانها كله على جملة من الأخطاء، بل الأمراض والعلل لابدّ آيلة إلى الزوال، والوقائع الجارية في الحقبة الأخيرة، تنبئ دونما ريب بهذا المصير الحتمي.

منذ غادرنا فلسطيننا الغالية لم يغادرنا الأمل بزوال "إسرائيل" والعودة إلى الديار. ولكن الظروف والتطورات التي أعقبت النكبة جعلت ذلك الأمل ـ في وقت من الأوقات ـ يبدو ضرباً من الوهم، أو هو أشبه بأحلام اليقظة، لاسيما بعد أن حلّت بنا نكبة أخرى، لا تقل هولاً وخطراً، على الفلسطينيين والعرب من سابقتها، في أعقاب هزيمة الجيوش العربية، واحتلال "إسرائيل" لأراضٍ عربية أخرى، (سيناء والجولان)، إضافة إلى ما تبقى من فلسطين في أيدي العرب، قطاع غزة، والضفة الغربية عام 1967، الذي أسموه عام (النكسة). وعلى إثره أمست المطالبة، ليس بالتحرير لكامل التراب الفلسطيني في (جولة ثانية)، كما كان يقال في الخطاب النضالي ولكن بـ (إزالة آثار العدوان) فقط، وهو مصطلح يعني استعادة الأرض التي احتلها اليهود عام 1967 فحسب. وقد صدرت قرارات لهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في هذا الشأن منها القرار 242 والقرار 338، وكأن ما اغتصب قبل ذلك لم يعد لنا به شأن..! مع أن عقيدة التحرير قامت حتى عام 1967 على مبدأ تحرير كامل الأرض الفلسطينية التي اغتصبت عام 1948.

من هذه المتغيرات المحلية والإقليمية على سبيل الإشارة لا الحصر:

1 ـ الهزائم المتلاحقة التي منيت بها "إسرائيل" أمام المقاومة في جنوب لبنان وجنوب فلسطين (غزة)، تدعمها سورية عربياً وإيران إسلامياً. وقد سبقت هذه حرب عام 1973 التي شنتها مصر وسورية معاً، فألحقت بها هزيمة منكرة، وإن كانت نتائجها أجهضت في معاهدة (كامب ديفيد) سيئة الذكر. ولابد من الإشارة هنا.. إلى أن هذه الحرب أكدت أن الجيش الإسرائيلي قابل للهزيمة بعد أن روج له الصهاينة بأنه جيش لا يقهر.

2 ـ انهيار المعنويات لدى الجيش الإسرائيلي، قيادة وأفراداً، فبعد أن كانت "إسرائيل" تعيش وهم التفوق العسكري الحاسم، أصبحت تشعر بالعجز عن المواجهة، ناهيك عن (العربدة)، فالحروب التي كانت تدور بين الجيوش وهي تملك التفوق فيها أصبحت في خبر كان، حيث أمست الصواريخ هي وسيلة القتال وأداة الحسم، وهذه تملكها المقاومة في كل مكان، بحيث تطال، في أي حرب قادمة، كل بقعة على الأرض الفلسطينية. ومن أبرز ملامح هذه الحالة ـ التي قلبت الاستراتيجيات رأساً على عقب ـ امتناع الكثير من الجنود الإسرائيليين من التوجه

إلى جبهات القتال، وهروب بعضهم من المعركة، مفضلين السجن على مواجهة رجال المقاومة.

3 ـ الحالة النفسية التي يعيشها الكيان، في أيامنا هذه، سواء الجيش أو الفرد العادي. هي حالة إحباط وخوف على الراهن والمستقبل، فالمعطيات كلها لم تعد في صالحه أبداً، وفي أي حساب. الشعب اليهودي في "إسرائيل" يدرك اليوم تماماً أنه ليس في وسع جيشه حمايته أمام القوى التي ظهرت في المنطقة والتي تشكل عموداً فقرياً يمتد من إيران حتى البحر المتوسط.

والجيش من جهته بات يخشى أن يخذله الشعب عند احتدام أي معركة قادمة لما أصبح عليه من هشاشة ومن ضعف في معنوياته، إذ ما من شيء يربط هذا المهاجر من دول أوروبا الشرقية وغيرها من دول العالم بهذه الأرض الغريبة عليه، وهو غريب عليها، وما من شيء يغريه على البقاء، حيث لا (منّ ولا سلوى) ولا ما يحزنون.. بل هلاك محقق وشر مستطير.

* * *

عودة إلى ما كنا بصدده فيما يتعلق بمسألة زوال "إسرائيل" المحتم.

أذكر أنني قرأت كتاباً، إثر هزيمة حزيران 1967 بعنوان (عاجلاً أو آجلاً ستزول "إسرائيل") لعدد من الكتَّاب الفرنسيين[2] يجمعون في مقالاتهم على زوال "إسرائيل" الحتمي، بناء على دراسات لمعطيات استخلصوا منها ما ذهبوا إليه من نتيجة في حينه.

لا أخفي أنني حسبت يومئذ أن هذه الكتابات تذهب بعيداً عن الواقع الذي أصبح قائماً، وداعياً إلى الإحساس بالإحباط إثر تلك الهزيمة المهولة المنكرة التي غيرت مجرى الأحداث ووجه التاريخ في المنطقة. بل ذهب بي الظن إلى أن كتَّاب هذه المقالات التي تضمنها الكتاب لا تعدو كونها: إما مجاملة للعرب، أو أنها كانت كرهاً في "إسرائيل"، أو أي سبب آخر لدى كل منهم، أو هي تمنيات أكثر منها نتيجة بنيت على معطيات حقيقية كان الواقع القائم يدحضها تماماً.

الآن، وفي ظل المتغيرات على الصعيدين الدولي والمحلي (المقاومة)، لم تعد هذه الكتابات ومثيلاتها أوهاماً، فالذي يجري راهناً يبشر بزوال هذا الكيان الشاذ كحقيقة حتمية آتية لا ريب فيها، مؤشراتها واضحة كالشمس في رأد الضحى.

وهـا هـي ذي كتابـات ودراسـات وتحلـيلات يتـوالى صـدورها لكتَّـاب أمـريكيين وغـربيين، وحتـى إسـرائيليين، تكـاد تجمـع كلها على هـذه الحقيقـة، تبعاً للمتغيرات الجارية والمتسارعة، وليس بينها ما هو لصالح الكيان الإسرائيلي وإنمـا هـي ضـده نهجـاً ووجـوداً. وهـؤلاء ـ بحسـب انتمـاءاتهم ورؤاهـم ـ لا يطلقـون الكـلام جزافـاً أو إرضـاء لهـذه الجهـة أو تلـك، أو أن تكـون كتابـاتهم مـن قبيـل الـتمني، كمـا قـد يحـدث مـن جانبنـا في كـثير مـن الأحيـان، ولنـا عـذر في ذلـك بـالطبع، وإنمـا هـم بـاحثون ودارسـون وسياسـيون لا يلقـون الكـلام على عواهنـه في المسألة الإسرائيلية. بل أكثر من ذلك هم يجازفون بطرح آرائهم هذه، إذ يجلبون على أنفسهم سخط غلاة "إسرائيل" ومن يوالونها، ناهيك عن احتمالات تعرضهم لتهمة (اللاسامية) العتيدة، وما إليها من أحاديث الإفك والبهتان والافتراء التي عُرِف بها اليهود على مرّ تاريخهم، وسائل لإسكات معارضيهم ومنتقديهم، يرهبونهم بالقول حيناً، وبالفعل الإجرامي أكثر الأحيان، وما أكثر الذين وقعوا ضحايا لذلك الإجرام الصهيوني من كبار ساسة الغرب أنفسهم، أمثال **جون كندي** رئيس الولايات المتحدة عام 1963 **وأولف بالمه** رئيس الوزراء السويدي عام 1986 **والكونت برنادوت** الوسيط الدولي السويدي عام 1948، وهذا الأخير اغتيل على يدي إسحاق شامير، الإرهابي الذي أصبح ـ لسخرية القدر ـ رئيساً لوزراء الكيان فيما بعد.

من أقوالهم في هذا المقام:

يقول (**يوسي بيلين**) في صحيفة (يديعوت أحرونوت) في 2009/3/21: إنه أصبح (يشك في استمرار الوجود الإسرائيلي طويلاً). تصريح على قدر كبير من الخطورة ما كان ليصدر عن إسرائيلي يعيش في "إسرائيل"، وليس خارجها، لو لم تكن لديه أسباب وجيهة لهذا القول.

وفي كتاب بعنوان (الدولة المارقة) يتحدث (**وليام بلوم**) عن أمريكا، واعتداءاتها على الشعوب، وبخاصة مساندتها لـ "إسرائيل"، ودعمها لها بلا حدود، مع أنها عبء على أمريكا، وأنها غير مخلصة حتى لأمريكا نفسها. وقد أكَّد بلوم[3] بأن المخابرات الإسرائيلية (الموساد) متورطة في أحداث 11 سبتمبر عام 2001 التي أدّت إلى انهيار البرجين العالميين، وما تلا ذلك من دفع أمريكا إلى الحرب

الباهظة التكاليف ـ بشرياً ومادياً واقتصادياً ـ على كل من أفغانستان والعراق تحقيقاً لمصلحة إسرائيلية صرفة.

يقول بلوم: (إن إسرائيل كانت تعرف مسبقاً بما سيقع، ولكنها لم تعلم أمريكا بذلك، وهذا ما يدعو إلى الشك في أنها كانت ضالعة، بصورة أو بأخرى، فيما حدث). ثم يقول في مكان آخر ساخراً (لو كنت رئيساً لأعلنت للعالم أجمع وقف كل التدخلات الأمريكية نهائياً، ولأخطرت "إسرائيل" بأنها لم تعد الولاية (51) من الولايات المتحدة، بل إنها أصبحت من الآن فصاعداً بلداً أجنبياً).

وهذه مقاطع من كتاب ذي أهمية فائقة، لاسيما أن كاتبه يهودي أي أن هذا شاهد من أهله، عنوانه (متى وكيف اخترع الشعب اليهودي). كاتبه (**سلو مو ساند**) أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة تل أبيب، يؤكد في كتابه هذا (عدم أحقية اليهود الإسرائيليين في أرض فلسطين)، كما يؤكد كذلك أنه (لا يوجد شيء اسمه الشعب اليهودي)، وقد أثبت في دراسته التاريخية كذب الرواية المنسوبة للتوراة بطرد الرومان لليهود عام 70 ميلادية، والتي عرفت باسم (الشتات اليهودي) الذي أسس عليه الصهاينة فيما بعد الدعوة إلى اليهود بالعودة إلى أرض الميعاد.. أي فلسطين.

والكاتب ينفي الادعاء الصهيوني بأن فلسطين هي وطن اليهود الذي هجِّروا عنه قبل آلاف السنين، ثم عادوا إليه عام 1948.

هذه الأسطورة ـ يقول ساند ـ اخترعت منذ قرن أو أكثر قليلاً، حيث لا وجود لقومية يهودية أو شعب يهودي واحد، يعود في أصوله العرقية والبيولوجية إلى جنس منفرد كما يزعم الفكر اليهودي، وإنما **هناك الدين اليهودي الذي ينتسب أتباعه إلى قوميات وأنساب وجغرافيات مختلفة ومتعددة**، أي إنهم مزيج من الأوروبيين والأفارقة والفرس وغيرهم في البلاد التي انتشرت فيها الديانة اليهودية في زمنها كغيرها من الديانات، ولا شيء يربطهم إلا الانتساب إلى هذا الدين.. ويضيف أن القومية اليهودية المزعومة (مشروع صهيوني) تطورت بذوره في القرن التاسع عشر.

باختصار ـ يقول ساند ـ: إن "إسرائيل" لم تكن إلا مشروعاً سياسياً استعمارياً وأيديولوجياً، بما معناه أن مصالح الصهاينة التقت مع مصالح المستعمرين فتمّت هذه المؤامرة ـ أو لنقل الصفقة ـ الأخطر في تاريخ البشرية،

والأكثر كذباً وافتراءً وظلماً وعدواناً على شعب مسالم يقيم على أرضه منذ آلاف السنين، لطالما أحسن لليهود الذين أقاموا بين ظهرانيه في الوقت الذي كان الغرب هو من يضطهدهم، ويذلهم على مرّ العصور.

ولكيلا يقال: إن هذه هي (الديمقراطية الإسرائيلية) التي تسمح بتداول كتابات وآراء تمس كيانها نفسه، لابد من الإشارة إلى أن هذا الكتاب أثار على مؤلفه غلاة الصهاينة في داخل "إسرائيل" وفي خارجها، ولولا مركزه المرموق كأستاذ جامعي مما وفر له حصانة ما لأصابه الكثير من الأذى.

أهمية كتاب ساند والكتابات الأخرى ذات المنحى المماثل الآخذة في الانتشار كالنار في الهشيم، تأتي في هذا الوقت بالذات لتكشف الوجه الحقيقي لـ "إسرائيل" والصهيونية وعلاقتها بالاستعمار القديم والحديث معاً، أي أن أكاذيب الصهاينة لم تعد تنطلي على الدارسين والباحثين عن الحقيقة، الأمر الذي من شأنه إيقاف تدفق الدعم المادي والمعنوي الذي دأبت على استجدائه حيناً، وابتزاز مانحيه حيناً آخر، طوال العقود الماضية منذ نشأتها.

هذه الكتابات ما كانت لتصدر أيام كانت "إسرائيل" في أوج قوتها العسكرية، ولكن حالها الراهن الذي يرى هؤلاء أنه أخذ في الانحدار على نحو خطير ينبئ بنهاية محتومة دفعهم إلى إعلان إرهاصاتهم ورؤاهم، ربما من قبيل التحذير، لعلها تتلافى أخطاءها وخطاياها فتجنح إلى سياسات مسالمة بدلاً من وهم الاعتماد على قوة عسكرية تضاءلت وفقدت، أو كادت تفقد فاعليتها، في زمن باتت فيه صواريخ المقاومة وشجاعة المقاومين العاملين عليها هي الفاعلة وهي التي تقرر نتائج أي حرب مقبلة.

ولقد سبق هذه الثلة من الكتاب آخرون منذ الخمسينيات والستينيات مثل: (**الفرد ليلنتال**) ومن كتبه (علم إسرائيل ليس علمي)، والحاخام اليهودي الأمريكي (**ناحوم غولدمان**) في كتابه (إسرائيل إلى أين؟) وغيرهما من أصحاب البصيرة النافذة، منبهين ومحذرين ساسة "إسرائيل" من تماديهم في عدوانهم على شعوب المنطقة وليس شعب فلسطين وحده، وما سوف يجره على اليهود من عواقب، إن لم يكن آجلاً فعاجلاً.

كما تأتي أهمية كتابات ورؤى كهذه من أن أصحابها من اليهود أنفسهم، إذ لو قالها عرب لكان الرد السريع الناجز في سائر الأجهزة الصهيونية الإعلامية،

ومن معها، وهم كثر في الغرب ـ كما بدأوا يتكاثرون في مشرقنا للأسف والأسى ـ لكان الرد بأن هذه جهات مغرضة، كارهة لليهود (لا سامية)، (عنصرية)، وما إلى ذلك من اتهامات وافتراءات برعوا في اختراعها واستخدامها طوال عقود من السنين، كما أسلفنا.

ومن ظواهر الانشقاق بين اليهود والتنكر اليهودي لـ "إسرائيل" راهناً، لا تفوتنا الإشارة إلى جماعة (**ناطوري كارتا**) اليهودية، وموقفها من الكيان الصهيوني، فهذه الجماعة شرعت في الظهور مؤخراً في أجهزة الإعلام المختلفة، ومنها عربية، معلنة جهاراً نهاراً، وعلى ألسنة حاخامات يهود بأن "إسرائيل" باغية ظالمة معتدية، وأنها حتى في وجودها نفسه مخالفة للشريعة اليهودية التي جاءت بها التوراة، إذ إن الدين اليهودي ـ هكذا يقول الحاخامات ـ يحرم قيام هذه الدولة من الأصل. فاليهودية دين وليست دولة.

خشية ألا يساء فهمنا عند بعضهم أثرنا ألا نتطرق بإسهاب إلى ما جاء به الإسلام في شأنهم من جهة، ونظراً لضيق المقام من جهة ثانية، لاسيما مسألة الوجود اليهودي في الديار الفلسطينية المقدسة وزواله في نهاية المطاف.

وقد يكفي أن نشير إلى ما جاء في سورة الإسراء التي بشرت بالمصير المرتقب لهم، كما أن آيات كثيرة أشارت حتى إلى الكيفية التي سيقيمون عليها حروبهم. لقد ورد في القرآن الكريم بأنهم لن يقاتلوا (إلا في قرى محصنة ومن وراء جدر)، وها نحن نرى رأي العين هذا يتحقق بحذافيره، إذ هم لا يقاتلون بالفعل إلا بين جدران الدبابة الحديدية، أو من خلف جدران المستوطنات (القرى المحصنة). ومن وراء الجدار العازل الذي أقيم ممتداً على مسافة عشرات الكيلومترات يفصل ما بين الضفة الغربية وبينهم، وقد شرعوا الآن في إقامة جدار عازل بينهم وبين غزة.

كما أشار القرآن الكريم إلى أنهم (أحرص الناس على حياتهم)، ويتجلى هذا في جبن جنودهم أمام أشاوس المقاومة عند المواجهة، عرباً مسلمين ومسيحيين على حد سواء، هذا فضلاً عما ورد في الأحاديث النبوية في هذا الشأن عن معركة قادمة تستأصل شأفتهم.

كما أن المسيحية الحقة السمحة دأبت على إدانتهم منذ ألفي سنة على فعلتهم النكراء بحق سيدنا **المسيح بن مريم** عليهما السلام، وسعيهم إلى صلبه. وسواء تم الصلب كما يرى المسيحيون أم أن المسيح قد رفع إلى السماء من دون أن

يقع الصلب، كما يرى المسلمون، فالمسألة هي هي من ناحية تقصُّد الجريمة والتخطيط لها والتحريض عليها للقائد الروماني (**بيلاطس النيطي**). المسيحية إذاً ـ كما الإسلام ـ تنتظر لهم مصيراً أسود لا محالة، وها هو ذا يقترب هذا اليوم، وبأسرع مما يتصور الكثيرون.

* * *

أما في الجانب الأمريكي فها نحن نرى حتى الفيلسوف (**فوكوياما**)[4] الذي تنبأ (بنهاية التاريخ) لصالح أمريكا منذ عقدين، يعود اليوم ليقول (لقد انهارت الولايات المتحدة كمؤسسة)، وهذا الانهيار ما كان ليحدث ـ بطبيعة الحال ـ لولا مؤامرات عصبة المحافظين الجدد واللوبي اليهودي وتأثيرهم على صانع القرار في أمريكا، وما أسفر عنه ذلك من انهيار وانكفاء لأمريكا، بحيث أصبح شغلها الشاغل الآن البحث عن كيفية الخلاص من ورطاتها العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية.

وها هو ذا رئيسها (**باراك أوباما**) يعلن في خطاب تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة بأن (القوة وحدها لا تحمي أمريكا)، وهذا يعني بداهة بأن (القوة التي تعتمد عليها "إسرائيل" لن تحميها إلى الأبد)، بل إن هناك ولايات أمريكية (عددها 11 ولاية) تنادي الآن برغبتها في الانفصال عن اتحاد الولايات المتحدة الفدرالي، فما بالك لو تنامى هذا العدد ولم تعد أمريكا هي أمريكا القادرة على حماية نفسها، فضلاً عن أن تقدر على حماية "إسرائيل"؟ ولابد من الإشارة أيضاً إلى دول الغرب الداعمة لـ "إسرائيل"، والتي باتت في أوضاع لا تقل سوءاً عن أمريكا نفسها، أي أن هذه أيضاً لا تملك القدرة على مواصلة دعم "إسرائيل" وحمايتها إلى ما لا نهاية.

في المتغيرات الدولية:

من أهم ما يواجه الولايات المتحدة الأمريكية اليوم ظهور قوى عالمية جديدة لا يستهان بها، تتمثل فيما أصبح معروفاً بدول الـ (BRIX)، وعلى رأسها روسيا والصين، ثم الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وبها تصبح أمريكا (إحدى) القوى، وليست القوة الوحيدة في العالم. هذه الإزاحة عن هذا المركز الأول سوف يكون لها تواليها وآثارها الهائلة، ونتائجها الخطيرة على المستوى العالمي عامة، وعلى منطقتنا خاصة؛ لاسيما وقد أصبح العالم ـ كما يقولون ـ قرية صغيرة، ما يقع في ركن منها يترك أثره على سائر الأركان والمواقع.

عصر العولمة والهيمنة والتحكم و(شرطي العالم الأمريكي) انتهى الآن، وأصبح في خبر كان.

❖ كما أن سيادة الدولار ـ باعتباره العملة التجارية الأولى في العالم ـ أخذت تتراجع، ليصبح الدولار (إحدى) العملات، وليس أولها أو سيدها، مما سيفقد أمريكا مكانتها الأولى، ودورها الرئيس الموجه للسياسات المالية للبيوتات المالية والمراكز المصرفية والتجارية العالمية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وينبغي لنا ألاّ نغفل دولاً أخرى لها مراكزها وقواها الاقتصادية التي ستمكنها من لعب دور أكبر في الاقتصاد العالمي مستقبلاً، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في انحسار القوة الاقتصادية الأمريكية كاليابان وماليزيا وكوريا وغيرها.

❖ أما فيما يتعلق بالهيمنة على المحافل السياسية والثقافية الدولية، كمجلس الأمن، وهيئة الأمم المتحدة، فقد أمست في حكم الماضي أو هي في طريقها لتصبح كذلك، ولنتذكر ما حدث مؤخراً في هيئة (اليونيسكو للثقافة والعلوم) التي خرجت على الطاعة الأمريكية في قبولها لعضوية السلطة الفلسطينية، برغم معارضة أمريكا و"إسرائيل" وحدهما.

ومن نافلة القول: إن الحالة الأمريكية تنعكس حتماً على الحالة الإسرائيلية، إذ لا حياة لـ "إسرائيل" من دون دعم أمريكي مطلق، الأمر الذي لن يستمر طويلاً في ظل التطورات والمتغيرات المتسارعة على الصعيد العالمي برمته، وعلى أمريكا نفسها بصورة خاصة.

ويتنبأ كثير من المراقبين بأن اضطرابات اجتماعية واقتصادية متوقعة في السنوات الخمس القادمة في الولايات المتحدة تبعاً للأزمة المالية والاقتصادية التي تتفاقم يوماً بعد يوم، من دون أن يعرف كل خبراء أمريكا من الاقتصاديين كيف يتحاشونها، وعن إيجاد وسيلة مضمونة النتائج لعلاجها. فالبطالة في ازدياد بأعداد هائلة، وصناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية في حالة توقف وإفلاس. والقول نفسه يسري على الشركات والبيوتات المالية، كالبنوك وشركات التأمين، وشركات النفط، وصناعة السيارات، وصناعة السلاح، أي سائر مقومات الاقتصاد الأمريكي الرأسمالي.

وأمريكا لديها أكبر عجز في ميزانيتها العامة، وهي مدينة للصين بأربعة تريليونات (أربعمائة مليار دولار) ولليابان بنصف هذا المبلغ، وبمثله للاتحاد

الروسي، وكذلك هي مدينة لدول أوروبا الغربية، ناهيك عما ضاع لديها لكثير من الدول من أموال، وفي مقدمتها دول النفط العربية التي فقدت جلَّ أرصدتها ومدخراتها واستثماراتها في إنفاق يتصف بالسفه والجهل.. والعمالة أحياناً!

جئنا بهذه الشواهد كأدلة وبينات على الحالة الأمريكية التي ستنعكس نتائجها على" إسرائيل" بغير ما جدال.

لنتصور ما يمكن أن يحدث في الداخل الأمريكي إذا ما تعممت هذه الآراء والدراسات والتقارير، وتبين الشعب الأمريكي مدى ما ألحقته "إسرائيل" بأمريكا ـ دولة عظمى وشعباً ـ من أذى، إضافة إلى خيانتها لبلاده برغم كل ما قدمته لها. حتى وجودها نفسه الذي ما كان له أن تقوم له قائمة لولا أمريكا، وما كان لهذا الوجود أن يستمر في هذه المنطقة وجوداً عدوانياً عاث فيها فساداً، وأقام فيها حروباً، وأعمل في أهلها قتلاً وتشريداً، ونشر في ربوعها الخراب، ما كان هذا كله ليحدث لولا حماية أمريكا لها ودعمها إياها في سائر الشؤون والشجون، بما في ذلك المحافل الدولية. ولكن هذا كان له آثاره المدمرة على الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت اليهودية العالمية السبب فيما حل بأمريكا.

ومن أهم ما أعلن مؤخراً، مما يؤكد ما عرضنا له، هو ما أذاعته المخابرات الأمريكية[5] نفسها من أنها (بعد دراسة دقيقة مستفيضة تعتقد بأن "إسرائيل" لن تبقى كدولة بعد عام 2020).

ما من أحد يسعه اتهام هذه الجهة بالتجني على "إسرائيل"، أو أنها تتمنى لها هذا المصير، فضلاً عن أن تسعى إليه. هي جهة موالية لـ "إسرائيل"، ضالعة معها في سائر أنشطتها الإجرامية، هي الأداة الأمريكية الأهم التي كانت ومازالت قائمة على تأمين الحماية لـ "إسرائيل" منذ نشوئها، بل هي الجهة المكلفة بتوفير (الأمن) لها، سواء بمشاركتها في الحرب المباشرة على ما أسموه الإرهاب ـ أو في ميادين القتال والجاسوسية. وكثير من المطلعين لا يزال يذكر قصة السفينة ليبرتي Liberty عام 1967[6]، ولكن هل سيستمر الحال كذلك..؟

كما يمكننا أن نضيف إلى ما سلف بأن مثل هذا الجهاز المخابراتي عندما يقدم دراسة من هذا القبيل، فإنها تعتمد أسباباً ومعطيات أقرب إلى الرياضيات في دقتها وتحديداتها، أي أن هذا ليس رأياً سياسياً قائماً على الاستنتاج والتكهن، مما قد يصدق وقد لا يصدق، فضلاً عن كونه ـ وهو رأي بالغ الخطورة ـ لم يصدر

عن جهات معادية لـ "إسرائيل" تتمنى لها هذا المصير. كما أنه ليس صيغة إنشائية من صيغ المبالغة العربية المعهودة..!

* * *

لما كان هاجس الأمن هو المؤرق للإسرائيليين، كياناً وأفراداً، على الدوام، منذ نشوء ذلك الكيان حتى جرائم محرقة غزة الأخيرة وما بعدها، فهل أمن الإسرائيليون الآن على أنفسهم من خوف..؟

الشواهد كلها تشير إلى عكس ذلك تماماً، بعد أن أصبحت صواريخ المقاومة في الشمال تطال تل أبيب، وصواريخ المقاومة في الجنوب طالت أسدود وبينا، على مشارف تل أبيب الجنوبية، فأنَّى للإسرائيلي أن يخلد إلى النوم مطمئناً قرير العين؟

وإذا ما فكر الإسرائيلي في أن صواريخاً قد تأتي من الشرق، عند الخاصرة الضيقة ما بين طولكرم والبحر[7] فأي قدر من الفزع سوف ينتابه على مصيره..؟ ومن ذا الذي يضمن له مستقبلاً ألا يقع هذا؟ الإسرائيلي اليوم ـ أكثر من أي وقت مضى ـ لا يأمن على مصيره، وكذلك الأمر لـ "إسرائيل" كياناً.

وليس لنا أن نغفل العامل الديمغرافي الذي يشكل هاجساً مرعباً للإسرائيلي العادي من جهة، وللكيان نفسه من جهة ثانية. فإذا كان مجموع تعداد الأمة العربية ينوف على الثلاثمائة مليون نسمة اليوم، وأن هؤلاء يزداد عددهم بأكثر من مائة مليون نسمة في مدى عشر سنين فقط أمام زيادة ضئيلة في الجانب الإسرائيلي لا تتعدى في الفترة نفسها أكثر من مليون نسمة أدركنا الأبعاد الخطيرة لهذه المسألة عليها.

صحيح أن الكثرة، أي التفوق الكمي وحده، قد لا يعني الكثير إذا لم يترافق مع تفوق نوعي، ولكن من قال: إن التطور والتقدم العلمي والتقني والثقافي لن يأخذ منحى إيجابياً في المستقبل لصالح العرب؟ ومن قال أيضاً: إن الحالة التي عليها العرب اليوم، من ضعف وفرقة وخلاف، سوف تستمر إلى ما لا نهاية في ظل المتغيرات الراهنة والقادمة، سواء في المنطقة أم على المستوى العالمي والدولي؟

هذا الجانب في حد ذاته، من أهم العوامل التي سوف تسهم في تقويض كيان العدو، ولاشك في أن إسرائيل تحسب له ألف حساب، ولعلها لا تدري كيف السبيل إلى معالجته، إن كان ثمة علاج!؟

أما هواجسهم حول احتمالات يأتي بها المستقبل، من قبيل حرب عدوانية تدفعها إليها حماقة قادتها ومغامراتهم المجنونة من أمثال الطغمة الحاكمة فيها اليوم ـ ثلاثي **نتنياهو باراك ليبرمان** ـ تشنها على الجمهورية الإسلامية الإيرانية ليأتي عندئذ رد الجمهورية الحاسم، فلنا أن نتصور أي حال من الرعب يعيشها الفرد والكيان الآن على حدٍّ سواء، وسيكون لها آثارها الخطيرة على مسألة الهجرة المعاكسة. ومعظم الإسرائيليين يحملون الآن في جيوبهم جوازات سفر لجنسيات دول أخرى استعداداً للهجرة إليها إذا ما أزفت الآزفة.

فإذا ما وقعت الواقعة، على هذا النحو أو ذاك، فهل يبقى هنالك شك في أن الكيان آيل ـ عاجلاً أم آجلاً ـ إلى الزوال..؟ نتذكر هنا قول (**جون فوستر دلاس**) وزير خارجية الولايات المتحدة في الخمسينيات في عهد الرئيس (**دوايت آيزنهاور**): إن (إسرائيل وجدت لتبقى). لو بقي الرجل حياً لأصابته خيبة أمل كبيرة، إذ ها هي بشائر زوالها تلوح في الأفق، كما تجري واقعاً على الأرض.

هوامش:

1ـ لم يعد ضرورياً التفريق بين اليهود والصهاينة بعد أن أصبحت (الدولة اليهودية) معلنة من الإسرائيليين ومن رئيس الولايات المتحدة السابق (جورج دبليو بوش) كدولة دينية يهودية عنصرية تقوم على الهرطقات التلمودية الحاقدة على البشرية.

2ـ يضم الكتاب خمسة عشر مقالاً صادراً عن دارَي الآداب والعلم للملايين اللبنانيتين في طبعة أولى عام 1968.

3ـ أكد **وليام بلوم** هذه الحقيقة بالوقائع والبراهين التي قلما يرقى إليها الشك.

4ـ فوكوياما من أصل ياباني يعتد بآرائه في الدوائر السياسية الأمريكية، جدير بالذكر أنه عدل عن كثير من آرائه مؤخراً نتيجة للتطورات والمتغيرات الجارية على الصعيد الدولي.

5ـ عن السي أي إي CIA الأمريكية في 15 آذار 2009.

6ـ السفينة الأمريكية ليبرتي للتجسس التي قصفها الطيران الإسرائيلي إبان حرب عام 1967 وقتل نحو أربعين من بحارتها عمداً، لأن "إسرائيل" أرادت التعتيم على عملياتها الإجرامية آنذاك، ومنها قتل الأسرى المصريين، فأرادت إخفاء ذلك حتى عن أمريكا ومخابراتها. والسي آي إي نصحت الإدارة بالتكتم على ما جرى خشية إثارة الرأي العام الأمريكي، وهذا ما حدث بالفعل منذ ذلك الحين وحتى اليوم.

7ـ هذه الخاصرة لا تزيد على خمسة عشر كيلومتراً في نقاط تفصل الضفة عن البحر الأبيض المتوسط.

العدد 60/الربع الرابع لعام 2016

جذور ظاهرة التوحش في جيش الكيان الإسرائيلي

د. غازي حسين*

زعمت الصهيونية العالمية والدول الغربية أن اليهود جماعة مشردة ، مضطهدة ، معذبة ومغلوبة على أمرها ، وأن «إسرائيل» دولة صغيرة ومحبة للسلام وتعمل من أجله ، وإن العرب جماعة معتدية ، كثيرة العدة والعدد ، ويحيطون بـ «إسرائيل» من جميع الجهات ، ويعملون على تدميرها وإلقاء سكانها في البحر.

ونجحت بإقناع المسؤولين والرأي العام في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية بهذه الصورة الكاذبة والمضللة.

وساعدتها هذه الأكذوبة على القيام بحرب حزيران العدوانية عام 1967، وعلى اختراع أكذوبة أكبر منها وهي أن مصر هاجمت «إسرائيل» الصغيرة والمحبة للسلام، واستغلت نتائج حربها العدوانية منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم، واستمرت في تضليل الرأي العام العالمي والعديد من حكومات العالم، فصوّرتْ قدرتها على تحقيق المعجزات بسبب تفوق اليهود العنصري وذكائهم. «فإسرائيل» البلد الصغير والوديع والمسالم الذي يبلغ عدد سكانه أقل من ثلاثة ملايين انتصر على أكثر من مئة مليون عربي، مزودين بأحدث أنواع الأسلحة للقضاء عليها.

* باحث فلسطيني / عضو اتحاد الكتاب العرب.

فكيف تكوَّن الجيش الإسرائيلي، وهل كان من الجيوش الصغيرة التي تفتقر إلى العدة والعدد والتدريب والخبرة؟

تكوَّن الجيش الإسرائيلي من عدة منظمات يهودية إرهابية مسلحة، وبمساعدة الجيش البريطاني والولايات المتحدة، والصهيونية العالمية والمنظمات الصهيونية وأموال التعويضات الألمانية وهدايا الأسلحة التشيكية والألمانية، ومن هذه المنظمات:

منظمة الحرس اليهودي (هاشومير):

أرجع الجنرال **يغال ألون**، وزير خارجية «إسرائيل» الأسبق في كتابه «بناء جيش إسرائيل» بذور تكوين الجيش الإسرائيلي إلى عام 1870، عندما بدأ المهاجرون اليهود بتأسيس مستعمرات لهم في فلسطين تولت مسؤولية الدفاع عن نفسها، ووضعت نظاماً خاصاً للحراسة الليلية في كل مستعمرة، وعدَّ الجنرال ألون منظمة الحرس اليهودي «هاشومير» جنين التنظيم العسكري اليهودي.

وأخذت هاشومير تزداد قوة على أثر وصول أعداد كبيرة من المهاجرين من روسيا بعد عام 1905، وأقاموا مستعمرات يهودية في مناطق استراتيجية معينة لخدمة أهداف عسكرية قادمة، وفرضت على أعضائها العمل في الزراعة والشؤون العسكرية.

الفرقة اليهودية في الحرب العالمية الأولى:

جاء الإرهابي **جابوتنسكي** من أوديسيا في أوكرانيا **وترمبلدور** من شمال القوقاز، واتفق الاثنان على إنشاء قوة يهودية خاصة تقاتل في صفوف الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، بهدف تدعيم فكرة إنشاء وطن لليهود في فلسطين العربية، والتقيا في 14 آذار 1915 بالجنرال البريطاني **ماكسويل** في القاهرة لتأسيس فرقة يهودية بقيادة بريطانية تحارب بجانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى.

وعندما اندلعت الثورة البلشفية في روسيا عاد **ترمبلدور** إلى روسيا على أمل بيع فكرته للسوفييت، حيث كتب عن ذلك يقول: «من الممكن أن نحصل، خلال شهر على الموافقة، وأن نعود إلى الجبهة تحت علمين: العلم الأحمر علم الثورة الروسية، والعلم الأزرق والأبيض، علم الانبعاث اليهودي(1)».

ونجح في كانون الأول عام 1917 في إنشاء أول وحدة يهودية، بهدف الدفاع الذاتي اليهودي.

وأبحر في آب 1919 إلى يالطا، ومنها إلى فلسطين «ليقتل على يد العرب في تل حاي في شمالي الجليل، يوم 29 شباط 1920(2)».

ولكن قبل وفاته عرضت قيادة الجيش البريطاني في مصر استجابة إلى طلب ترمبلدور وجابوتنسكي إنشاء فرقة من المتطوعين اليهود لتأمين النقل إلى الدردنيل.

«عارض جابوتنسكي الفكرة، لأن ما كان يريده هو تشكيل فرقة مدفعية تتوجه مباشرة إلى فلسطين لتقاتل الإمبراطورية العثمانية، في حين انتهى جوزيف ترمبلدور إلى الموافقة، وذلك لاعتقاده بأن المهم هو تحقيق الاعتراف بمشاركة اليهود، بصفتهم يهوداً، في صفوف القوات الحليفة(3)».

وشارك في تشكيل فرقة للنقل باسم فرقة البغالة اليهود، لنقل البضائع والمعدات من الخطوط الخلفية إلى الجبهة على ظهور البغال، ودامت من 27 نيسان إلى 28 كانون الأول عام 1915.

التحق معظم اليهود الذين كانوا في وحدة البغالة بعد حلها بفرقة القناصة الملكية البريطانية الثامنة والثلاثين والتي خدم في صفوفها **دافيد بن غوريون** (أول رئيس وزراء في إسرائيل)، **وإسحق بن تسفي** (ثاني رئيس لدولة إسرائيل)، بينما كان **جوزيف دوري** (أول قائد للجيش الإسرائيلي) في فرقة القناصة الأربعين.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حلت بريطانيا الفيلق اليهودي عام 1919، ولكن جابوتنسكي اتخذ قراراً بتجميع وتخزين السلاح وتنظيم مليشيا يهودية مسلحة في فلسطين، ونظم استعراضاً عسكرياً لأتباعه أمام مقر القيادة البريطانية وفي شوارع القدس لاستفزاز شعور العرب، واعتدى الإرهابيون اليهود في أول عيد للفصح جاء بعد الاستعراض العسكري على المتظاهرين العرب بالقنابل والبنادق، مما أدى إلى وقوع أربعة شهداء وخمسة وعشرين جريحاً في صفوف العرب.

حكمت محكمة عسكرية بريطانية على جابوتنسكي بالسجن لمدة تسع عشرة سنة، ولكن المندوب السامي البريطاني اليهودي **هربرت صموئيل** استجاب لضغط المنظمات اليهودية، وأفرج عنه بعد ثلاثة أشهر.

أفادت وحدة البغالة، وفرقة القناصة الملكية والفيلق اليهودي في الجيش البريطاني إبان الحرب العالمية الأولى «الحركة الصهيونية» في فلسطين من الخبرات العسكرية والتسلل إلى وزارة الحرب البريطانية ووزارتي الخارجية في روسيا وفرنسا.

منظمة الهاغاناه

قرر الصهاينة في فلسطين عام 1920 تأسيس ميليشيا شبه سرية، باسم الهاغاناه، وذلك بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين وفرض الانتداب عليها، والتزام بريطانيا، الدولة المنتدبة في دستور الانتداب بتحقيق وعد بلفور وفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية.

في تلك الفترة قرر الصهاينة تطوير منظمة هاشومير من فكرة الطليعة المسلحة إلى فكرة المجتمع العسكري، ولذلك جاء تأسيس منظمة الهاغاناه.

تلقت الهاغاناه الدعم والتأييد الكاملين من حكومة الانتداب، وأخذت تنمو وتكبر وتقوى باستمرار بفضل الهجرة اليهودية المتواصلة، وبفضل دعم حكومة الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية العالمية.

وركّزتْ الحركة الصهيونية على عسكرة المستعمرين اليهود وازدادوا قوة وتماسكاً بمجيء موجات الهجرة من ألمانيا النازية والذين نجحوا لأول مرة في بلورة مجتمع يهودي وإقامة صناعة لإنتاج الأسلحة والذخائر.

زادت الحركة الصهيونية من التركيز على عسكرة المجتمع اليهودي في فلسطين، وساعدها بذلك الهجرة اليهودية المختارة والمتزايدة، ومساعدة ودعم حكومة الانتداب البريطاني، والأموال التي كانت تتدفق عليها من المنظمات الصهيونية العالمية.

وأقامت المستعمرات اليهودية في فلسطين لتأدية مهمات عسكرية واقتصادية، وقامت الهاغاناه بتولي الدفاع عنها ومهاجمة العرب والانتقام منهم. وعملت الصهيونية على عسكرة المجتمع اليهودي في داخل كل مستعمرة، وأصبحت المستعمرات (بمثابة) مخافر أمامية للعدو الصهيوني، وهي (بمثابة جرس) الإنذار، وتدعمها قوات الهاغاناه المتمركزة فيها أو القريبة منها.

وأكد الجنرال **يغال ألون** على الدور العسكري للمستعمرات اليهودية في كتابه «بناء جيش إسرائيل»، وقال: «كان من الواجب أن تتحول كل مستعمرة يهودية إلى قلعة هاغاناه، وأن يصاحب التخطيط الاقتصادي والزراعي تخطيطات وترتيبات عسكرية. لقد كان على ميزانية الهجرة أن تهتم بالسيف والمحراث في الوقت ذاته(4)».

بلغت الهاغاناه ذروة تطورها عندما اشتد نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال البريطاني ومن أجل الاستقلال وجلاء القوات الأجنبية ووقف الهجرة اليهودية، وذلك باندلاع ثورة **عز الدين القسام** ثورة 1935 والإضراب العام والشامل الذي دام ستة أشهر. وفي هذا العام بالذات اعترفت حكومة الانتداب البريطاني بعصابة الهاغاناه كمنظمة للدفاع عن المستعمرات اليهودية ومواجهة نضال الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار والصهيونية.

وأكد الجنرال ألون دعم بريطانيا للهاغاناه، وذكر في كتابه المذكور أنها قامت في الفترة الواقعة ما بين 1936 ـ 1939 بمبادرتين لعبتا دوراً كبيراً في تطوير الهاغاناه: **الأولى**: تبلورت بتأسيس شرطة الاستيطان اليهودي، **والثانية**: بتأسيس وحدات يهودية ـــ بريطانية مشتركة عرفت «بشراذم الليل الخاصة»، أسسها وقادها ضابط الاستخبارات البريطاني **وينجيت**، ولعبت هذه الشراذم دوراً قذراً في محاربة ثورة عز الدين القسام وإرهاب عرب فلسطين.

وعندما أصبح **وينجيت** ضابطاً في القيادة العامة للمخابرات البريطانية في القدس كتب إلى **حاييم وايزمان**، زعيم المنظمة الصهيونية العالمية يقول:

«عليكم أن تتذكروا آرائي المتعلقة بالدور الذي يستطيع اليهود أن يؤدوه في حرب عالمية مقبلة. ولتحقيق هذا الغرض يجب خلق قوة يهودية للدفاع وتنظيمها بطريقة خاصة. نحن نريد تقديم خدماتنا إليكم بصفتكم رئيس الحركة الصهيونية(5)».

وافقت الحركة الصهيونية وعصابة الهاغاناه على الاستفادة من خدمات **وينجيت**، وبدأ يدرب سكان المستعمرات اليهودية على استعمال السلاح وعلى

أساليب القتال للدفاع عن المستعمرات من الداخل، وجعلها تنتقل إلى مهاجمة العرب على مقربة من قراهم وأحياناً في داخلها.

ويعتبر العديد من المختصين بالقضية الفلسطينية أن **شارل أورد وينجيت** هو المؤسس الحقيقي للجيش الإسرائيلي. وكانت شراذم القتال الليلية تعمل ضد المراكز العربية، وكانت حكومة الانتداب تزعم أن الهدف منها هو حماية أنبوب نفط كركوك ـــ حيفا. واستخدمت بريطانيا بعض فرق الكوماندوس من الهاغاناه في مهمات تسلل وتخريب ضد المواقع الفرنسية ـ الفيشية في سورية «في إحدى عمليات التسلل هذه فقد موشيه ديان عينه، بينما كان يقود فرقة من اليهود ذوي الشعر الأشقر الذين يتحدثون الألمانية بطلاقة».

وعملت الهاغاناه كطابور خامس للجيش البريطاني في المنطقة العربية. وكانت الهاغاناه بين عامي 1944 ـــ 1945 تضم (60) ألف عنصر، مقسمين إلى ثلاث وحدات رئيسة، قوة ثابتة مؤلفة من (40) ألف مستوطن، قوة هجوم مؤلفة من (16) ألف مقاتل مدربين على عمليات متحركة، وستة آلاف عنصر من البالماخ(6).

ارتكبت الهاغاناه العديد من الجرائم الوحشية في فلسطين وحتى بحق اليهود في بعض الأحيان، حيث قرر **بن غوريون** نسف سفينة باتريا في ميناء حيفا وعلى ظهرها خمسة آلاف مهاجر يهودي؛ لأن حكومة الانتداب البريطاني رفضت السماح لهم بالنزول إلى حيفا، ووصل عدد القتلى اليهود جراء تفجير الهاغاناه للسفينة (275) معظمهم من الأطفال والنساء.

واتهم اليهود حكومة الانتداب البريطاني بالجريمة الهمجية كعادة اليهود بالكذب والتضليل والخداع وارتكاب الجرائم الدموية الوحشية

عصابة الأرغون

تأسست عصابة الأرغون، أي المنظمة العسكرية القومية، **أرغون زفاي لئومي**، أو **أيتسل** باختصار عام 1937، وقامت استراتيجية الأرغون على استخدام العنف والإرهاب ضد العرب، لأن العنف وحده هو القادر على فرض الاحترام والرعب على السكان الأصليين، لذلك كان شعارها خارطة فلسطين وشرق الأردن وعليها بندقية، ونادت بضرورة الإسراع في الهجرة والاعتماد على وحدات

عسكرية يهودية وعلى القوة المسلحة لتحقيق الأهداف الصهيونية، وترحيل العرب، وتزعمها الإرهابي **جابوتنسكي**.

وكانت هناك منظمة أكثر سرية في قلب الأرغون تسمى «فريق الوسط»، وهي المكلفة بالعمليات الخاصة، تصفية المعارضين اليهود والعمليات الإرهابية ضد العرب، وكان **شلومو بن يوسف** أول عنصر من عناصر البيتار تم شنقه من حكومة الانتداب في 8 حزيران 1938 لتفجيره حافلة عربية. وقتلت عصابة الأرغون في شهر تموز عام 1938 أكثر من (120) عربياً.

ولقد ساعد **دافيد راتسيل**، أول قائد عسكري للأرغون جابوتنسكي على تحقيق أفكاره الإرهابية وتنفيذ خططه التخريبية. وكان أول من قاد هجوماً كبيراً ضد العرب في 14 تشرين الثاني عام 1937 عرف بالأحد الأسود، حيث قام بقتل ستة رجال عرب وامرأتين وسط مدينة القدس.

ووصفه السفاح بيغن قائلاً: «إنني أعتبر راتسيل أكبر مفكر عسكري يهودي في جيلنا، هو الذي نفذ العمل الحاسم: أول هجوم مسلح يقوم به اليهود(7)».

أما شعارات راتسيل فكانت: «يجب خلق وضع تصبح فيه حياة العرب لا تساوي أكثر من حياة فأر، هكذا يفهم الجميع أن العرب هم من الغائط، وأننا نحن وليس هم، أسياد البلاد الحقيقيين».

شرحتْ عصابة الأرغون في تعميم أصدرته في شهر آب 1939 العوامل التي أدت إلى قيامها جاء فيه:

«1 ـ إن غزو بلد واستقلال أُمة مظلومة لا يتوج أبداً بالنجاح إلا حين تدعمه قوة عسكرية.

2 ـ إن حوادث (انتفاضات) 1920 ـ 1921 و1929 أثبتت بالتأكيد نية العرب في استعمال العنف المسلح لمقاومة إنشاء دولة يهودية.

3 ـ لا يمكن الاعتماد على قوة الانتداب لقهر العنف العربي.

4 ـ ستكون فلسطين في حالة الحرب نقطة استراتيجية ذات أهمية بالغة للديمقراطية الغربية، وإنه بالاحتفاظ بقوة مسلحة للدفاع عن فلسطين

سيكون في مقدورنا أن نحتل مركزاً يجعل بريطانيا تقبل بإيجاد دولة يهودية(8)».

وكانت سياسة الأرغون الخارجية في عهد جابوتنسكي تقوم على أساس «أن الصهيونية تشكل مفتاحاً لحل (المشاكل) البريطانية في الشرق الأوسط، وإن إنشاء دولة يهودية في فلسطين من شأنه أن يقيم جزيرة صديقة لبريطانيا في بحر إسلامي متحفّز لطردها من المنطقة(9)».

حدث تحوّل لدى الإرهابي جابوتنسكي تجاه الموقف من ألمانيا، ففي بادئ الأمر تبنى موقفاً شكلياً من مقاطعة ألمانيا النازية، بينما كان المراجعون الجدد يعارضونها، ولكنه ما لبث أن تبنى توجهات جديدة معادية لألمانيا النازية. وأدى هذا الموقف الجديد إلى معارضته تفاوض الحركة الصهيونية معها وإلى اغتيال **حاييم أرلوزوروف**، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية بفلسطين بسبب توقيع اتفاقية للتعاون بين ألمانيا النازية والحركة الصهيونية لتهجير يهود ألمانيا فقط إلى فلسطين.

ولم تتركز العمليات الإرهابية للأرغون على اغتيال اليهود لتعاونهم مع النازية، بل امتدت وشملت العرب ورجال الشرطة البريطانيين، واللورد موين، المندوب السامي البريطاني في مصر.

أوقفت عصابة الأرغون عملياتها الإرهابية ضد البريطانيين، وعرضت المشاركة في عمليات ضد الألمان.

وتولى السفاح **مناحيم بيغن** زعامة الأرغون بعد يعقوب راتسيل في كانون الأول 1943.

واصطدمت عصابة الأرغون مع الجيش البريطاني، حيث أعلن بيغن في أول شباط 1944 انتهاء الهدنة مع البريطانيين الذين لم يؤمّنوا استقبال سفن اللاجئين اليهود قائلاً: «الحرب على السلطات البريطانية، الحرب حتى النهاية، وسيكون إله إسرائيل إله الجيوش معنا، لا تراجع: الحرية أو الموت، ولنعلن الحرب على بريطانيا التي لم تأخذ باعتبارها لا تضحياتنا ولا وفاءنا(10)».

وقررت عصابة الأرغون تدمير هيبة الإمبراطورية البريطانية في فلسطين، حيث كتب مناحيم بيغن يقول:

«إن التاريخ وملاحظاتنا الخاصة يقنعاننا بأننا إذا ما توصلنا إلى تدمير الهيبة البريطانية في أرض "إسرائيل" (فلسطين)، فإن نهاية الهيمنة ستأتي بشكل آلي. لذلك فإن جميع عملياتنا الهجومية، حتى تلك التي فشلت، كانت مثمرة على الصعيد السياسي؛ لأنه كان لها دائماً تأثير على الهيبة البريطانية».

وكان زعيم العصابة الإرهابية بيغن يقول: «أنا أحارب، إذاً أنا موجود». وكانت العصابة تهتم بحماية كرامة وأرواح أعضائها إلى أقصى الحدود، فعندما أصدرت محكمة بريطانية حكماً بجلد أحد أفراد العصابة 18 جلدة أصدرت إنذاراً جاء فيه: «حكمت محكمة عسكرية بريطانية غير شرعية على جندي عبري أسره العدو بعقاب الجلد المهين. ننذر حكومة الاحتلال بألا تنفذ هذه العقوبة المنافية لقوانين شرف الجندية، ولئن نفذتها فإن كل ضابط في جيش الاحتلال البريطاني في أرض "إسرائيل" (فلسطين) سيكون عرضة للعقاب بنفس الأسلوب(11)».

وعندما نفذت المحكمة البريطانية حكمها، قامت العصابة باختطاف بعض الضباط البريطانيين وجلدت كلاً منهم 18 جلدة.

وعندما نفذت حكومة الانتداب الإعدام بحق ثلاثة من أفراد العصابة، قامت عصابة الأرغون في اليوم التالي بخطف ضابطين بريطانيين، ونفذت بهما حكم الإعدام.

وعلى أثر تأسيس الجيش الإسرائيلي انضمت عصابة الأرغون الإرهابية بمقاتليها وأسلحتها إليه.

وتولى الجيش الإسرائيلي مسؤولية القيام بالمجازر الجماعية والاغتيالات وتدمير المنجزات، وحرق وقتل المدنيين العرب بالنابالم والقنابل الفسفورية والانشطارية نيابة عن المنظمات اليهودية الإرهابية المسلحة.

عصابة شتيرن

على أثر قرار عصابة الأرغون بوقف أعمالها الإرهابية في فلسطين إبان الحرب العالمية الثانية، انشق **إبراهام شتيرن** مع جماعة أخرى عن عصابة الأرغون وأسسوا

عصابة إرهابية جديدة في حزيران 1940 عرفت باسم «لخماي حيروت إسرابيل»، أي المحاربون من أجل حرية "إسرائيل".

وعرفت باسم **ليحي**، أي الأحرف الأولى من العبارة السابقة، واشتهرت فيما بعد باسم عصابة شتيرن، نسبة إلى أبراهام شتيرن الذي كان من مؤسسي عصابة الأرغون ومساعداً لقائدها العسكري، وتؤمن بالعنف والإرهاب، ولكنها أشد تطرفاً من عصابة الأرغون.

وآمن زعيم العصابة الإرهابية إبرهام شتيرن بالآراء الفاشية، لأنه قد تأثر بها خلال دراسته في إيطاليا في عهد موسوليني، وكان من أكثر المعجبين به وبآرائه الفاشية، وبلغ عدد أعضائها حوالي الألفين.

قادت شتيرن بعد مقتل إبراهام شتيرن على أيدي القوات البريطانية قيادة ثلاثية تألفت من: **إسرائيل شهيب، نتان مور، واسحق شامير** الذي أصبح رئيساً لوزراء «إسرائيل» فيما بعد.

استمرت العلاقات بين عصابة الأرغون (الأم) وعصابة شتيرن، وكان بيغن يطلق على عصابة شتيرن تسمية «أصدقاؤنا في الثورة»، وعندما أصبح رئيساً للوزراء أمر بإصدار طابع بريدي في ذكرى **ابراهام شتيرن**.

ازدادت الخلافات بين شتيرن والأرغون إبان الحرب العالمية الثانية حول الموقف من القوى المتحاربة، وطرحت عصابة شتيرن الوقوف إلى جانب ألمانيا النازية للتخلص من الانتداب البريطاني ومن ثم إقامة الدولة اليهودية. وسوّغت لنفسها بحسب قول زعيمها شتيرن التعاون مع ألمانيا النازية «بالاستعانة بالجزار الذي شاءت الظروف أن يكون عدواً لعدونا(12)».

وعدَّت الانضمام للجيش البريطاني جريمة، وسعت للاتفاق والتعاون مع ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، ووصل نشاطها الإرهابي ذروته باغتيال **اللورد موين** بطرد متفجر في القاهرة في تشرين الثاني عام 1944.

وأظهرت المبادئ التي كانت تؤمن بها مدى خطورة الأفكار والمواقف التي تبنتها، فهي تؤمن أن الأرض العربية من النيل إلى الفرات هي حدود «أرض إسرائيل» والتي سوف يتم جمع الشتات اليهودي فيها وترحيل العرب منها. ونفذت عملية نسف

فندق الملك داود، مقر حكومة الانتداب البريطاني عام 1946 ومجزرة دير ياسين الرهيبة بالاشتراك مع عصابة الأرغون، وبمباركة عصابة الهاغاناه.

الفرقة اليهودية في الجيش البريطاني

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية اعتقد بعض زعماء الحركة الصهيونية أن اليهود في فلسطين سيواجهون عدوين، الألمان والعرب، لذلك رأوا ضرورة تعميق وتطوير التعاون مع بريطانيا.

واختلفوا فيما بينهم على كيفية التعاون معها ومساعدتها، فرأى بعضهم أن يدخل اليهود في الجيش البريطاني، ورأى (البعض) الآخر أن يشتركوا في قوات الهاغاناه، ولكن بن غوريون أيد اشتراك اليهود في الجيش البريطاني وفي عصابة الهاغاناه، وبالتالي تعود جذور تشكيل الفرقة اليهودية في الحرب العالمية الثانية إلى عام 1939، لأن القادة الصهاينة في هذا العام قرروا أن بإمكانهم استغلال الحرب لتحقيق الحلم الصهيوني في فلسطين العربية عن طريق مساعدة الحلفاء، وبالتحديد بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، «وقد تطوع في العام نفسه عدد كبير من المستوطنين اليهود في فلسطين للقتال ضد دول المحور(13)».

ركّز **حاييم وايزمان** مساعيه لدى بريطانيا في لندن، في حين ركز **موشي شرتوك** جهوده في القدس، لدى حكومة الانتداب في فلسطين لإقناع بريطانيا بفكرة تكوين قوة مسلحة يهودية.

وعلى أثر الاجتماع الذي تم بين **وايزمان واللورد لويد وأنتوني إيدن** في منتصف عام 1940، وافقت الحكومة البريطانية على تدريب وتسليح وتنظيم يهود فلسطين وقال لهما وايزمان في هذا الاجتماع:

«من الممكن أن تنقطع فلسطين نهائياً عن أوروبا، وقد تحدث ثورة عربية في الشرق الأوسط وليس في فلسطين، بل في العراق ومصر، وإذا حدث مثل ذلك، فإن اليهود والبريطانيين سيقعون في مأزق واحد، وعند ذلك ستحارب إلى جانبكم حتى النهاية، ولهذا السبب يجب أن يكون السلاح لدى اليهود(14)».

وهكذا نرى من حديث وايزمان أن الاستراتيجية الصهيونية كانت منسجمة تماماً مع الاستراتيجية البريطانية في المنطقة العربية، بل كانت على أتم الاستعداد

للقيام بالدور الذي يجب أن يقوم به الاستعمار البريطاني لقمع الثورات العربية المعادية لبريطانيا.

وكشف وايزمان الوجه القبيح للصهيونية عندما أكد هذه الحقيقة وقال: «كان هناك تماثل مصالح تام تقريباً بين الصهيونية وبريطانيا في فلسطين(15)».

ويمكن القول: إن زعماء الحركة الصهيونية نفذوا وصية المؤسس الصهيوني **ماكس نورداو** الذي أعلن في لندن بحضور دهاقنة الاستعمار البريطاني قائلاً:

«نحن نعرف ما تتوقعونه منا، يجب أن نكون حرس قناة السويس، ونحن على استعداد لأن نقوم بهذه الخدمة العسكرية الصعبة، ولكن من الضروري أن تسمحوا لنا بأن نصبح قوة لنقوم بهذه المهمة(16)».

ونظراً لانطلاق بريطانيا من مصالحها الاستعمارية ومعاداتها للوحدة العربية وللعروبة والإسلام الأصيل، واستعداد الحركة الصهيونية خدمة المصالح البريطانية، استجابت بريطانيا إلى ما طلبه وايزمان، وأسست وحدات يهودية ضاربة (البالماخ)، وقدمت لها مختلف أنواع الأسلحة.

سمحت الحكومة البريطانية عام 1940 ليهود فلسطين بالانضمام إلى كتيبة **كنت الشرقية**، ثم تكونت بين عامي 1942 و1943 (15) سرية يهودية في ثلاث كتائب مشاة، وشكلوا الوحدة الفلسطينية التي شاركت بأعمال الحراسة في برقة ومصر.

وتابعت الحركة الصهيونية ضغطها على بريطانيا، وتبنت منظمة الحاخامية الأميركية قرارات تدعو الرئيس الأميركي روزفلت إقناع بريطانيا بتشكيل الفرقة اليهودية، واقترح مجلس الطوارئ الصهيوني الأميركي تسليح القوة اليهودية بأسلحة أميركية.

واستجابت الحكومة البريطانية للضغوط الصهيونية، وشكلت الفرقة اليهودية عام 1944 لتقاتل خلال الحرب في صفوف الحلفاء، وقامت بريطانيا بتدريبها في برج العرب قرب الاسكندرية في تشرين الأول 1944، وانضمت إلى الجيش البريطاني الثامن في إيطاليا حيث قاتلت ضد قوات المحور، وساهمت في تنظيم هجرة يهود أوروبا إلى فلسطين وفي ملاحقة الضباط الألمان داخل ألمانيا باسم

الجيش البريطاني. وارتكبت جريمة حرب نكراء حيث قتلت (15) ألف ضابط ألماني كانت القوات الحليفة قد ألقت القبض عليهم، ووضعتهم في معسكر خاص لهم.

وجرت هذه الجريمة الكبرى بعد أن قرر بعض قادة الفرقة اليهودية التخلص من الأسرى من ضباط الجيش النازي، وطلبوا من وايزمان تزويدهم بالسموم الكافية لقتلهم، ثم وضعوا السم الذي أرسل إليهم من تل أبيب في العجين داخل فرن المعسكر وفي مستودعات المياه، مما أدى إلى وفاتهم جميعاً(17).

تصاعدت الخلافات بين المنظمات الإرهابية اليهودية التي شكلت «حركة المقاومة العبرية» وبريطانيا، وانعكس هذا على موقف الفرقة اليهودية التي أخذت تنتقد وتهاجم بريطانيا في النشرة التي تصدرها، مما حمل بريطانيا على حل الفرقة اليهودية في صيف عام 1946.

واعترف الجنرال **يغال ألون** بدور الاستعمار البريطاني في تدريب وتسليح اليهود وقال: «بنهاية الحرب العالمية الثانية، كانت هناك أربع كتائب بالماخ حسنة التنظيم والتدريب والطاعة النظامية، مستعدة للعمل وحولها عدد كبير من وحدات الهاغاناه».

وأكد بن غوريون دور بريطانيا في دعم تسليح اليهود في فلسطين وقال:

«ما كان بوسعنا أن نحصل مطلقاً على وحدات المدفعية التي لدينا الآن لو لم نلبس البزة العسكرية البريطانية، وليس هذا كل شيء، فهل كنا نستطيع أن ندرب العشرين ألف الموجودين في الجيش النظامي ذلك التدريب الذي تلقوه(18)».

يمكن القول: إن بريطانيا هي التي قامت بتدريب وتسليح الهاغاناه وكتائب البالماخ والقوات اليهودية الأخرى في فلسطين مقابل تقديم اليهود خدمات عديدة للاستعمار البريطاني في ميدان الاستطلاع والجاسوسية وبناء جهاز الاستخبارات البريطاني في البلدان العربية.

وكانت بريطانيا في الوقت نفسه تقود العربي الفلسطيني إلى أعواد المشانق إذا وجدت بحوزته أو في منزله فَشَكة (رصاصة) واحدة.

توحيد المنظمات اليهودية الإرهابية الثلاث في حركة المقاومة العبرية:

جرت مفاوضات بين الهاغاناه والأرغون وشتيرن تمخضت عن إنشاء حركة المقاومة العبرية، بحيث احتفظت كل منظمة باستقلاليتها شريطة ألاً تقوم بأية عملية مهمة من دون موافقة القيادة العامة المشتركة، ووقع قادتها الثلاثة ــ وباشتراك الوكالة اليهودية في عام 1945 ـ اتفاقاً جاء فيه:

1 ـ تدخل منظمة الهاغاناه المعركة العسكرية ضد السلطات البريطانية، وهكذا قامت حركة العصيان العبري.

2 ـ يجب على منظمتي **ليحي واتسل** (شتيرن والأرغون) عدم تنفيذ خططها القتالية إلا بموافقة قيادة حركة العصيان.

3 ـ تنفّذ **ليحي واتسل** الخطط القتالية التي تكلفان بها من قيادة الحركة.

4 ـ يجب ألا يكون النقاش حول العمليات المقترحة شكلياً فيجتمع مندوبو المنظمات الثلاث في جلسات ثابتة أو بحسب الحاجة، على أن يتم خلال هذه الجلسات مناقشة الخطط من الناحيتين: السياسية والعملية.

5 ـ بعد أخذ الموافقة المبدئية على العمليات المقترحة يناقش خبراء المنظمات الثلاث تفاصيل هذه العمليات.

6 ـ ضرورة الحصول على موافقة قيادة حركة العصيان لتنطبق على العمليات التي يجري تنفيذها ضد الممتلكات، مثل الاستيلاء على الأسلحة من أيدي البريطانيين أو الحصول على الأموال.

7 ـ الاتفاق بين المنظمات الثلاث يرتكز على «أمر افعل».

8 ـ إذا أمرت منظمة الهاغاناه في يوم من الأيام بالتخلي عن الحرب ضد البريطانيين تواصل **إتسل وليحي** حربهما(19).

كانت أولى العمليات المشتركة والمنسقة تلك التي وقعت في الفترة الواقعة ما بين 13 تشرين الأول وحتى الأول من تشرين الثاني عام 1945 (351) عملية إتلاف للسكك الحديدية والجسور.

وعندما قامت عصابة الأرغون بالاشتراك مع عصابة شتيرن في 22 تموز 1946 بنسف مقر حكومة الانتداب البريطاني والمقر العام للقوات المسلحة البريطانية في فندق الملك داود، وقاد العملية مناحيم بيغن قامت الهاغاناه بإدانة العملية، ولكن عصابة الأرغون أكدت أنها لم تتصرف إلا بموافقة القيادة العامة لحركة المقاومة العبرية.

وكان القاسم المشترك بين العصابات اليهودية الإرهابية الثلاث تحقيق الاستعمار الاستيطاني وإبادة أكبر عدد ممكن من الشعب العربي الفلسطيني وترحيله ومصادرة أراضيه وتهويدها.

ولكن الخلافات السياسية والموقف من بريطانيا والتنافس على النفوذ والسيطرة على الحركة الصهيونية كانت عوامل أساسية في تصعيد الخلافات واندلاع الاشتباكات المسلحة بين العصابات الإرهابية الثلاث إلى أن شكلت جميعها الجيش الإسرائيلي، وأشعلوا حرب عام 1948، وارتكبوا النكبة التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا لإقامة "إسرائيل" العظمى الاقتصادية من خلال استخدام القوة وإشعال الفتن الطائفية والعرقية لتفتيت البلدان العربية والإسلامية، ورسم خريطة سايكس ـ بيكو 2؛ لتخليد وجود "إسرائيل" مئة عام من خلال تحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد.

المصادر:

1 ـ إيمانويل راتييه، إرهابيو إسرائيل، عمان 2001، ص34.

2 ـ المصدر السابق، ص36.

3 ـ المصدر السابق، ص37.

4 ـ يغال ألون، بناء جيش إسرائيل، ص7.

5 ـ هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، دمشق 1969، ص7.

6 ـ إرهابيو إسرائيل، مصدر سابق، ص131.

7 ـ المصدر السابق، ص137.

8 ـ بسام أبو غزالة، الجذور الإرهابية لحزب حيروت الإسرائيلي، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1966، ص24.

9 ـ المصدر السابق ص27.

10 ـ إرهابيو إسرائيل، مصدر سابق، ص138.

11 ـ الجذور الإرهابية لحزب حيروت، ص61.

12 ـ عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، دار الشروق ـ القاهرة 2001، ص272.

13 ـ المصدر السابق، ص265.

14 ـ المذهب العسكري الإسرائيلي، مصدر سابق، ص72.

15 ـ مجلة صوت فلسطين، العدد 10، تشرين الأول 1971، ص23.

16 ـ جريدة الاتحاد بحيفا في 1971/6/4.

17 ـ شاهدت فيلماً وثائقياً عن هذه الواقعة في إحدى محطات التلفزيون الألمانية عام 1999.

18 ـ المذهب العسكري الإسرائيلي، مصدر سابق، ص71.

19 ـ الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، مصدر سابق، ص276.

العدد 60/الربع الرابع لعام 2016

ذكرى احتلال العراق

الغطرسة الأمريكية ومعاندة التاريخ...
حرب غبية وأسلحة ذكية الإعلام العربي التحرري

د. رحيم هادي الشمخي*

الحرب الأمريكية على العراق عام 2003م هي "حرب الكبار على الصغار" كما وصفها ثلاثة أرباع العالم ، وهي "حرب غبية بأسلحة ذكية" كما رآها العالم كله ، لكنها ، وفي كل الأحوال ، حرب شرسة ، إن لم تكن الأكثر شراسة وظلما التي شهدتها البشرية ، قديمها وحديثها ، وحيث يعجز كبار المحللين عن تقدير حجم الخسائر في البشر والحجر ، خصوصاً عند العراقيين كبيرهم وصغيرهم ، نساء ورجالا ، الذين دافعوا عن بلادهم في وجه الغزاة مهما بلغت التضحيات والصعوبات ، في حرب لم تقرر مصير الشعب العراقي فحسب ، إنما مصير العالم في قلب العولمة الأمريكية.

للوهلة الأولى، وكما تكشف عنه شاشات التلفزة، بدت الأمور، ولأسابيع طويلة، في كامل انتظامها وانضباطها تبعاً للخطة المرسومة.. صف طويل من دبابات "أبرامز م_ "1 تزن الواحدة منها 68 طناً، تتقدم في الصحراء وسط عاصفة من الرمال، بينما أسراب الطائرات العمودية من نوع "أباتشي" مزودة بكامل أسلحتها

* باحث وأكاديمي عراقي .

تحلق في الأجواء. وكذلك الحال مع وحدات المارينز، حيث شاهدنا الجنود مزودين بكامل أسلحتهم، وكأنهم أبطال أفلام الخيال العلمي، يتدربون ليل نهار على حرب الصحراء ومقاومة الرمال التي تسد فوهات بنادقهم و "فيلترات" وسائل نقلهم وشاحناتهم غير مبالين بهدير طائرات الفانتوم 15 و 16 و 18 التي تحلق فوق رؤوسهم، وتنطلق سريعاً في الآفاق البعيدة. تلك هي الأسلحة الجديدة التي دخلت ساحة الحرب الأمريكية ـ العراقية عام 2003 والتي وصفها الناطق الرسمي للقيادة الأمريكية في عاصمة قطر الدوحة بـ "الذكية"، نظراً لما احتوته من تقنيات متطورة وأسلحة يمكن التحكم بمسارها من خلال الأقمار الاصطناعية، وخصوصاً صواريخ أرض/ جو التي أصابت أهدافها بنسبة 99 في المئة، وما يمكن اعتباره خطأ، أي الواحد بالمئة، ناتج عن خلل التصنيع.. وهذا ما لم تشهده أي من الحروب الحديثة السابقة، والأقرب في الزمان حرب الخليج في العام 1991، حيث لم تزد نسبة ما أطلقته القوات الحليفة من "القنابل الذكية" عن 7 في المئة، وبعد عشر سنوات بلغت هذه النسبة 60 في المئة في حرب أفغانستان. ويمكن أن تتعدى هذه النسبة في الحرب الأمريكية على العراق الـ 75 بالمئة، إلى ذلك، سرَّعت المعلوماتية في عمليات التخطيط أو الاتصال بين مختلف القطع العسكرية، وأينما كان موقعها في ساحة المعركة أو على بعد آلاف الكيلومترات، بحيث أن ما كان يتطلب يومين أو ثلاثة في الحرب على أفغانستان لا يتطلب في الحرب الآنية سوى دقائق معدودات، وأكثر من ذلك، مكنت المعلوماتية المتطورة من متابعة المعارك وتموضع القطع العسكرية وانتشارها بكامل عددها وعتادها، بما فيها الطائرات والدبابات وعمليات الكر والفر على الشاشة الصغيرة وفي أوان حصولها.. تماماً كما لو أن العالم يشاهد فيلماً حربياً من إنتاج أميركي بالطبع.

وعلى الرغم من هذا التطور المذهل، على الأقل كما أشاع عنه الإعلام الأمريكي، وخصوصاً المرئي والمسموع، فإن العالم لم يشهد في المقابل حرباً فوضوية على هذا القدر في التخطيط والتنفيذ على السواء، فحتى الأسبوع الأخير من بدء الهجوم على العراق، كشف ضباط أمريكيون في الكويت أمام وسائل الإعلام، وبصراحة متناهية عن غياب ثلاث وحدات مركزية عن أرض المعركة وذلك خلافاً لما سبق أن خططت له رئاسة الأركان، وهذه الوحدات التي تضم 50

ألف جندي وأنواعاً عديدة من الأسلحة المتطورة كانت ما تزال حتى ذلك الحين في ثكناتها على الأرض الأمريكية من دون أن تحرك ساكناً.

ويبدو أن الإدارة العسكرية الأمريكية تنبهت في اللحظات الأخيرة إلى أن وعودها للحكومة التركية بمليارات الدولارات لم تصم آذان الشعب التركي الذي أعلن صراحة ـ وفي مرات كثيرة وعبر التظاهرات الضخمة ـ رفضه للحرب وعدم السماح للقوات الأمريكية الغازية باختراق أراضيه، وماثله في هذا الرفض البرلمان التركي، وقد تم التوافق أخيراً على فتح المجال الجوي التركي أمام الطائرات الأمريكية ما سهّل انتقال هذه الوحدات إلى الأراضي التركية، ومنها إلى تكريت معقل الرئيس الراحل صدام حسين.

وبحسب القيادة الأمريكية العليا التي اتخذت من الدوحة في قطر مركز عملياتها، وتبعاً للخطة التي رسمت أصلاً، فإن الجيش الأمريكي قادر على بلوغ بغداد خلال أسبوعين على أبعد تقدير منذ بدء ساعة الصفر، لكن واقع الحال لم يكن على ما توقعه جنرالات البنتاغون، ذلك أنه، وحتى بعد مرور الأسبوع الأول على بدء الغزو الأمريكي لشمال العراق وجنوبه، كان على ضباط الوحدات وجنودها أن يخوضوا الحرب واستعداداتهم الأولية لم تكتمل بعد، الأمر الذي دفع قائد الحملة الجنرال (**تومي فرانكس**) إلى اعتماد الخطة البديلة بإدخال القوة المدرعة الخفيفة عن طريق الجو، وبالتالي المبادرة إلى هجوم أمريكي متوازن من شمال العراق ومن جنوبه وصولاً إلى حصار بغداد بين فكي كماشة لتنتهي الحرب العسكرية بالطريقة المعهودة: **احتلال أمريكي يقابله رفض عالمي مطلق لقوة عملاقة حققت انتصاراً قزماً جعلت منها القوة السياسية الأكثر عزلة في العالم**.. ذلك أن واشنطن لم يسبق لها أن خسرت هذا الكم الهائل من حلفائها، كما لم يسبق لها أن أثارت كل هذه المعارضة الشعبية، وكل هذا الارتياب، وذلك حتى قبل أن تطلق الرصاصة الأولى، فكيف والحال بعد سقوط عشرات آلاف القتلى وتدمير بلاد تعود حضارتها الإنسانية إلى آلاف السنين؟

أبعد من العراق

وليس غريباً أن تخسر بغداد حربها العسكرية، لكن القضية العراقية شكلت المفتاح الرئيس أمام الأكثرية الساحقة من شعوب العالم ونظمها لتدرك عن قرب الأهداف الحقيقية التي تطمح في تحقيقها واشنطن التي برأي الأكثرية الساحقة من المحللين السياسيين، حتى الأمريكيين أنفسهم، يرون في تسيير الماكينة العسكرية العملاقة ما يفترض قيام الإمبراطورية الأمريكية العظمى، وإلا فكيف نفسر معارضة فرنسا وروسيا وألمانيا وبلجيكا، حلفاء الولايات المتحدة حتى الأمس القريب وفي كل حروبها المتعاقبة ما خططت له عراقياً؟ وأيضاً، كيف نفهم خروج واشنطن عن الشرعية الدولية وضربها عرض الحائط بالأمم المتحدة ومجلس الأمن وتقود جيشها إلى حرب ضد دولة تبعد عنها آلاف الكيلومترات بحجة امتلاكها لأسلحة دمار شامل ومناصرتها للفصائل الإرهابية؟

ربما يرى بعضهم في الانقسام الأخير ما بين أمريكا وحليفاتها الأوروبيات "خلافاً عائلياً" آخر في سلسلة الخلافات التي نشأت خلال الستين سنة المنصرمة، ويشير بعض الخبراء إلى أنه كلما كانت الولايات المتحدة بصدد القيام بتحرك عسكري مهم، مثل نشر صواريخ "بيرشينغ" النووية في أوروبا بداية الثمانينيات، كانت القارة الأوروبية تكشف عن معارضتها لترضى بعد حين بالوضع الراهن. لكن الأمور ليست اليوم على هذه البساطة، ولا الأوروبيون الذين ظلوا لعقود طويلة خارج القرار العالمي في منأى اليوم عن التهديدات الأمريكية المباشرة لمصالحهم السياسية والاقتصادية والأمنية، وهذا ما تبدى بوضوح من خلال التظاهرات الشعبية التي خرجت بالملايين في عواصم الدنيا منددة بحرب وضعت السلام العالمي على كف عفريت.

سيطرة كاملة

والحقيقة أن "أوروبا العجوز" كما وصفها **رامسفيلد**، ما كانت لتتزعم رأس المعارضة في وجه الغزو العسكري الأمريكي للعراق لو لم تجد رأسها ولو متأخرة في داخل المقصلة الأمريكية، وبالتالي فإن أكثر ما يقلق الأوروبيين والناس عموماً في شتى أنحاء المعمورة هو العيش في عالم يصقله ويسيطر عليه بلد واحد هو

الولايات المتحدة، وقد باتت، على حد قول (جوزف جوفي) المعلق السياسي الألماني (موضع شك وريبة من جانب حلفائها وأصدقائها قبل أعدائها) يتابع جوفي: (السيطرة الأمريكية ليست عسكرية فحسب، فالاقتصاد بحجم الاقتصادات الثلاثة التالية له مجتمعةً، وهي اقتصادات اليابان وألمانيا وبريطانيا. ومع 5 بالمئة من إجمالي السكان في العالم، تمثل الولايات المتحدة وحدها 43 بالمئة من الإنتاج الاقتصادي العالمي و40 بالمئة من انتاج التكنولوجيا الطليعية و 50 بالمئة من الأبحاث والتطوير، وإذا تطلعنا إلى مؤشرات النمو المستقبلي، نلاحظ أن جميعها تصب في المصلحة الأمريكية، فهي أنشط اقتصادياً وأصغر سكانياً وأطوع ثقافياً من أي بقعة أخرى في العالم، وتبعاً لهذه المعطيات، من المتوقع أن تتعزز قيادة أمريكا، خصوصاً في وجه "أوروبا العجوز" خلال العقدين المقبلين)....

والتوقعات لا تصيب دائماً مهما صدقت الأرقام والمعادلات.. صحيح أن الأمريكيين يَعدُّون أنفسهم دائماً أمة تحررية تقدمية، لكن التاريخ يشهد على أن كل أمة عدَّتْ نفسها مميزة ومباركة يراها العالم بشكل مختلف. وقد اختصر شاعر الهجاء الإنكليزي (**جون دريدن**) هذه الظاهرة بالقول: (حين بات الشعب المختار قوياً للغاية، باتت القضية العادلة على مر الوقت قضية باطلة)...

والسؤال البديهي أمام الترسانة العسكرية العملاقة، وهي تضرب أطفالاً وشيوخاً ونساء ومدناً في العراق واليوم في سورية وليبيا واليمن، هل بات على الولايات المتحدة أن تتعلم منذ الآن فصاعداً كيفية العيش في عزلة كاملة عن العالم، ولو حققت انتصارها على بغداد؟

نستعيد هنا وثيقة **بول وولفويتز** التي كتبها عام 1992، وكان حينها مسؤولاً كبيراً في إدارة بوش الأول، حيث رأى بضرورة أن تتجه سياسة الولايات المتحدة الخارجية في عصر الهيمنة الأمريكية نحو المحافظة على تقدمنا وإعاقة نهوض قوى عظمى أخرى...

والسؤال الحقيقي هو كيف ينبغي أن تستخدم أميركا قوتها؟

لقد قامت بذلك على مدى نصف القرن الماضي عبر التحالفات والمؤسسات العالمية وبطريقة جماعية، وهي اليوم تواجه تحديات جديدة ليس فقط بسبب ما

فعلته إدارة بوش بل حتى في زمن أوباما، فالنظام القديم يتغير، والتحالفات التي عقدت خلال الحرب الباردة ضعفت، وتجازف المؤسسات التي أقيمت لتعكس حقائق عام 1945، مثل مجلس الأمن، بأن تصبح منطوية على مفارقة تاريخية، ولكن إذا رغبت واشنطن في مزيد من إضعاف هذه المؤسسات وتدميرها بالفعل، عن طريق نبذها وإهمالها، فلابد من أن تسأل نفسها: ما الذي يحل محلها؟ وكيف للعالم أن يحافظ على سلام ترأسه دولة الرأس الواحد والرأي الواحد والسلاح الواحد؟...

إن العالم دخل اليوم وبفعل الحرب العراقية شباك أفظع الدكتاتوريات تحت شعار (ديمقرطة الأنظمة) الأحرى تدجينها بالأسلحة الذكية الأمريكية، وفي حرب وصفها كبار المحللين، غرباً وشرقاً بالأكثر غباوة وعبثية، **وما يجري في سورية اليوم لهو أكبر دليل على غباء الغطرسة الأمريكية، ولابد من نهاية للإمبراطوريات الأمريكية.**

ترجمة

العدد 60/الربع الرابع لعام 2016

دور الاقتصاد في الانتخابات الأمريكية

Just How Much Does the Economy Affect the Outcome of Presidential Elections?

By Robert Brent Toplin

ترجمة: لوليا شعبان*

نبذة عن نظام انتخابات الرئاسة الأمريكية:

رئيس الولايات المتحدة وفقاً للدستور الأمريكي هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة ، وهو أيضا رئيس السلطة التنفيذية لكل فروع الحكومة الفيدرالية والقائد الأعلى للجيش الأمريكي. يعد منصب الرئيس أعلى سلطة سياسية في الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية القوة والنفوذ. ويتم انتخاب الرئيس الأمريكي كل 4 سنوات ، ويشترط أن يكون المرشح مواطنا أمريكيا لا يقل عمره عن 35 عاما ، أمريكي المولد (ولد على أرض أمريكية) ، وأن يكون قد عاش أكثر من 14 عاما في الولايات المتحدة. يعد جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة ، وعدد الأشخاص الذي تولوا هذا المنصب -حتى تولي آخرهم باراك أوباما في 2009- هو44 رئيسا.

يعد نظام الانتخاب في **الولايات المتحدة الأمريكية** نظاماً فريداً من نوعه؛ فبخلاف ما يعتقده كثير من الناخبين الأمريكيين بأنهم يقومون بانتخاب رئيسهم مباشرة، إلا أن كلمة الحسم تعود للمجمّع الانتخابي الذي يتكون من 538 مندوباً. حينما يتوجه الناخب الأمريكي إلى صناديق الاقتراع لاختيار رئيس جديد للولايات

المتحدة الأمريكية، فإنه عملياً لا يختار رئيسه مباشرة، بل يمنح صوته لأحد المندوبين في الولاية التي يصوت فيها، وذلك لأن نظام انتخابات الرئاسة **الأمريكية** يعتمد على ما يدعى بالمجمّع الانتخابي "Electoral College".

ولدخول البيت الأبيض يحتاج المرشح الرئاسي إلى 270 صوتاً، أي النصف زائداً واحداً على الأقل من مجمل أصوات أعضاء "المجمّع الانتخابي" البالغ عددهم 538 مندوباً، أي ما يوازي عدد أعضاء مجلسي النواب والشيوخ الأمريكي.

ولكل ولاية أمريكية عدد معين من الأصوات في داخل هذا المجمع بحسب عدد سكانها وعدد النواب الذين يمثلونها في الكونغرس الأمريكي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ولاية كاليفورنيا، أكبر الولايات الأمريكية من حيث عدد السكان، لها 55 صوتاً في المجمع، في حين يبلغ عدد أصوات فلوريدا 27 صوتاً بينما تملك ولاية كارولينا الشمالية ثلاثة أصوات فقط. ولا تحتسب أصوات الناخبين المقيمين في العاصمة **الأمريكية واشنطن** ـ رغم أن سكانها من دافعي الضرائب مثلهم مثل باقي المواطنين الأمريكيين ــ إذ إنها ليست ممثلة في الكونغرس الأمريكي، وكان هناك العديد من المحاولات التي تهدف إلى تشريع قانون يمنح واشنطن صوتاً في داخل المجمع الانتخابي إلا أن جميعها باءت بالفشل. وتتولى كل ولاية أمريكية المسؤولية التنظيمية لضمان سير عملية الانتخاب، حيث تعين كل ولاية مدير انتخابات تسند إليه المسؤولية الأخيرة فيما يتعلق بفرز الأصوات. أما مهمة تنظيم الانتخابات فهي مسؤولية منوطة بالدوائر الانتخابية لكل ولاية تحدد ضوابط الاقتراع، وتحدد موعد بدء التصويت المبكر، فضلاً عن تقريرها لكل ما يتعلق بكيفية الاقتراع (الاقتراع عن طريق التصويت الإلكتروني) بما في ذلك تحديد أوقات فتح مراكز التصويت وإقفالها. وبالتالي فإن الحصول على أكبر عدد من أصوات الناخبين لا يضمن الفوز.

ملخص عن الانتخابات منذ الحرب العالمية الثانية:

تُظهر الانتخابات الرئاسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن المرشحين للرئاسة يعملون وفق مزايا أو عقبات بارزة، يتوقف هذا الأمر في طبيعة الحالة الاقتصادية التي يعيشها الحزب الحاكم خلال فترة السباق الرئاسي سواء في

الرخاء أو الضيق الاقتصادي. وفي أحيان كثيرة تؤثر حالة الاقتصاد على السباق الرئاسي أكثر من سمات المرشحين الشخصية واستراتيجيات حملاتهم التسويقية، أو مهارات النقاش لديهم. وكان هذا الأثر واضحاً على قرارات الناخبين حتى الآونة الأخيرة.

فعلى سبيل المثال، غالباً ما يذكر المؤرخون الروح القتالية **لهاري ترومان** والاستراتيجيات الخاطئة للجمهوريين، عند تحديد أسباب الفوز المفاجئ للرئيس الديمقراطي عام 1948، ولكن ما دعم حملة ترومان هو المؤشرات المبكرة للازدهار الاقتصادي الكبير الذي حدث عام 1948- فترة ما بعد الحرب- فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) انخفاضا حاداً عام 1946 (وهو التطور الذي جعل المحللين يتوقعون خسارة ترومان في 1948)، لكن جرى انتعاش اقتصادي كبير بحلول نوفمبر، انتخابات 1948.

وكان **ريتشارد نيكسون** قد ترشح للرئاسة عام 1960، وخسر ليس فقط بسبب منافسه الديمقراطي الوسيم والبليغ ذي "الكاريزما"، **جون كينيدي**، فقد قوض الركود الثالث في عهد آيزنهاور الممتد بين 1960- 1961 حملة نيكسون. وألهب جون كينيدي الناخبين بوعده بـ: "get America moving again" - لنجعل أمريكا تتحرك مجدداً.

ثم فاز **ليندون بينز جونسون** بسهولة ضد الجمهوري باري **غولدووتر** عام 1964، لقد أضرت صورة غولدووتر باعتبارها متطرفة بحملته الانتخابية، وكذلك الظروف الاقتصادية جعلت جهود **سيناتور أريزونا** صعبة التحقيق، فسرعان ما حفزت تخفيضات كينيدي/جونسون الضريبية عام 1964 توسيع الأعمال التجارية.

وكان الناخبون في مزاج متفائل عندما ذهبوا إلى صناديق الاقتراع عام 1964. ثم استفاد **ريتشارد نيكسون** بعد أربع سنوات من (المشكلات) الاقتصادية لإدارة جونسون. فعندما تبددت المخاوف بشأن التضخم المتعلق بالالتزامات العسكرية الضخمة للولايات المتحدة في فيتنام بدعم الناخبين للمرشح الديمقراطي **هيوبرت همفري** ساعدت نيكسون الجهود الفيدرالية للتعامل مع لمشكلات الاقتصادية الناشئة من خلال السياسات المالية والنقدية، ما أدى إلى فوزه في السباق بنتيجة مقاربةٍ لخصمه.

ساعد الاقتصاد الديمقراطي **جيمي كارتر** في البدء ثم أضر به. كان للتحولات في أسعار الطاقة تأثير كبير على حظوظ كارتر، وكانت حملة الرئيس الجمهوري **جيرالد فورد** في أجواء عام 1976 "الركود التضخمي"، وهو مزيج من الركود الاقتصادي وتضخم الأسعار، خلق صعوبات لمرشح الحزب الجمهوري، وقد منح فورد عفواً عن كل الجرائم التي ارتكبها **ريتشارد نيكسون** في عهده. ضمن **جيمي كارتر** الفوز، وبعد أربع سنوات فشلت جهود كارتر في البقاء في البيت الأبيض. تعثر **جيمي كارتر** كزعيم، كما أدت الظروف الاقتصادية إلى تفاقم مشاكله. ارتفعت أسعار النفط عام 1979 واتجهت معدلات التضخم نحو الأسوأ. حاول رئيس الاحتياطي الفيدرالي، **بول فولكر**، ترويض التضخم مع السياسات النقدية المتشددة، فقد تباطأ العمل والتوظيف بشكل كبير خلال أشهر إعادة انتخاب كارتر.

وفي عام 1980 أثار **رونالد ريغان** حماس الناخبين بوعود لإنعاش الاقتصاد، وتراجعت شعبيته خلال سنواته الأولى في منصبه، يعود السبب بشكل رئيس لحدوث ركود عميق، غير أنه في أواخر عام 1982 ظهرت نتائج عمل **بول فولكر** في تقييد النقدية فانخفض التضخم، بالإضافة إلى توسع الإنتاج العالمي للنفط وانخفاض أسعاره بشكل كبير. في عام 1984 فاز ريغان في إعادة انتخابه بأغلبية ساحقة. ولعل شخصية الرئيس الجمهوري الحماسية قد حملته إلى الفوز في ظل ظروف غير واعدة، ولكن ريغان استفاد بالتأكيد من الرياح الاقتصادية المواتية الداعمة له.

تلقى الرئيس **جورج بوش** الأب (الرئيس الأمريكي الواحد والأربعون) تأييداً بنسبة 90٪ إثر حرب الخليج وبدا، بسبب نجاحه العسكري، في وضع جيد يؤهله للفوز بفترة رئاسية ثانية فكان الأمريكيون يحبون رئيسهم، ولكن الركود القلق والمشكلات الاقتصادية تسببت بتقويض شعبيته وفشله في الانتخاب الرئاسي عام 1992 الذي غلبه فيه الرئيس **بيل كلينتون**، وقد بلغ التصويت الرافض لبوش نسبة 64٪. اعتمد **بيل كلينتون** على شخصيته الشابة في حملته عام 1992، لكنها لم تكن الميزة الوحيدة له أمام بوش والمرشح المستقل **روس بيرو**؛ فقد ظهرت جلياً تعاسة الناخبين بالوضع الاقتصادي. اتخذ بيل كلينتون العبارة الشهيرة:

Its economy, stupid "إنه الاقتصاد يا غبي" ـ التي صاغها الاستراتيجي جيمس كارفيل- شعاراً لحملته. وفي يوم تنصيبه في العشرين من يناير عام 1993 ألقى خطاباً قال فيه: "لا يوجد في أمريكا ما لا يمكن إصلاحه، فالآن نضع نهاية لعهد الإخفاق والانحراف، ونبدأ عهد التجديد...." ، "... ولتجديد أمريكا يجب أن نتحلى بالشجاعة. يجب أن نقوم بأعمال لم يستطع أي جيل أن يقوم بها. يجب أن نستثمر جهود شعبنا أكثر من ذلك، نستثمر وظائفهم ومستقبلهم وفي الوقت نفسه نخفف من ديوننا، ويجب أن نفعل ذلك في عالم يتم التنافس فيه على كل فرصة ولن يكون ذلك سهلاً بل سيتطلب تضحية ولكن من الممكن إنجازه. يجب أن نوفر احتياجات بلدنا كما يوفر رب الأسرة احتياجات أسرته...." .

بعد عامين من فوزه عام 1992، كانت رئاسته مضطربة للغاية، فقد سحق الجمهوريون الديمقراطيين في انتخابات التجديد النصفي في الكونغرس لعام 1994، وبدا أن الحزب الجمهوري لديه ما يكفي من النفوذ في واشنطن لمنع مبادرات كلينتون.

عقد الجمهوريون أملهم بجعل كلينتون رئيساً لدورة واحدة فقط، غير أنه في عام 1996 بدا اقتصاد الولايات المتحدة أقوى بكثير مما كان عليه قبل بضع سنوات، فقد عمل كلينتون على تقليل نسبة البطالة والتضخم، وكان له الفضل في تخفيض نسبة العجز إلى النصف، حيث أوجد عشرة ملايين فرصة عمل، كما ارتفعت نسبة الصادرات بدرجة عالية، وتم عقد سلسلة من الاتفاقيات التجارية أهمها اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA، وبذلك ساعد تفاؤل الناخبين كلينتون على أن يغلب منافسيه الجمهوري **بوب دورنان** والمستقل **روس بيرو** عام 1996.

انتهت ولاية بيل كلينتون في 2000، ولسوء حظ الديمقراطيين فقد خسر **آل جور** مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة بعد تدخل المحكمة العليا في فرز الأصوات في فلوريدا لصالح **جورج بوش** الابن؛ على الرغم من فوز الأول بأصوات الناخبين.

ورث بوش عند توليه منصبه في يناير عام 2001، اقتصاداً بطيئاً لدرجة الركود، وبعد ثمانية أشهر جاءت الصدمة الإنسانية والاقتصادية التي سببتها هجمات سبتمبر الإرهابية، ورغم ذلك حقق الاقتصاد نمواً من جديد قبل نهاية العام.

وشهد عام 2002 استمراراً في التعافي الاقتصادي رغم ما يلوح في الأفق من عقبات، ففي الخريف نشرت الحرب التي كانت تلوح في العراق حالة من التوتر والخوف في أسواق النفط، مما أدى إلى تراجع الحالة الاقتصادية والاستثمارات. ولقد واجهت سياسته الكثير من الانتقادات سواء على الصعيد العسكري والعلاقات الخارجية أم على المستوى الاقتصادي.

في عهد أوباما:

استفاد **باراك أوباما** من الأوضاع الاقتصادية خلال فترتي حملاته الرئاسية.

لقد جاء إلى البيت الأبيض على وقع الأزمة الاقتصادية الكبرى التي خلفتها إدارة بوش الابن منذ 2008، مع انهيار بنك **ليمان براذرز** الاستثماري في سبتمبر 2008، بدأت اقتصادات الولايات المتحدة والعالم تنهار، وكان الكثير من الناخبين الجمهوريين المرتبطين بالأزمة المالية يؤيدون الوافد الجديد، باراك أوباما أكثر من السيناتور **جون ماكين** الذي أظهر القليل من الفهم للاقتصاد خلال الحملة الانتخابية. وكانت إدارة أوباما (بمثابة) إدارة لخروج الاقتصاد الأمريكي من مغبات الأزمة، من خلال خطط الإنقاذ المالي المتكررة التي بالفعل وجدت لها صدى في ولايات عديدة استفادت من خطط إنقاذ أوباما.

في عام 2012 ادعى الجمهوري **ميت رومني**، وهو رجل أعمال ناجح، أن لديه معرفة أفضل من الرئيس أوباما حول خلق فرص العمل وتعزيز الرخاء، لكن لم تلقَ رسالة رومني أي صدى. هناك أسباب كثيرة لهزيمة رومني، أهمها: عجزه عن كسب التأييد بالشؤون الاقتصادية، ولم يتميز **ميت رومني** بفعالية إدارة باراك أوباما لعدم كفاءته في الشؤون التجارية. لقد شهدت أسواق الأسهم ارتفاعاً حاداً منذ أدنى مستوياتها في أوائل عام 2009، وانخفض معدل البطالة بشكل كبير في أثناء فترة الانتخابات. تصدق مقولة: "للانتصار أكثر من أب، أما الهزيمة فيتيمة" على فوز أوباما الحاسم على خصمه رومني بسباق الانتخابات الأمريكية 2012، ليمكث في البيت الأبيض في السنوات الأربع التالية كأول رئيس أمريكي من أصول إفريقية يحكم لفترة ثانية في البيت الأبيض، بعد حصوله على 50.4٪ من نسبة التصويت الشعبي، و303 من أصوات المجمع الانتخابي. بدا أوباما في برنامجه الاقتصادي مرشحاً للطبقة الوسطى الأمريكية الحضرية، فيما نجح في تصوير منافسه الجمهوري **ميت رومني** كمرشح للطبقة الثرية، وبعيدٌ كل البعد عن آمال

الطبقة الوسطى واهتماماتها، وبعيد عن هؤلاء الذين يمثلون 47٪ من الكتلة التصويتية التي لا تدفع ضرائب، وتعيش على المساعدات الحكومية.

وقد أظهرت استطلاعات الرأي أن أكثر من نصف المصوتين يعتقدون أن رومني، حاكم **ماساتشوستس** سابقاً، سينتهج سياسة تفضيلية لصالح الأغنياء، مقابل 34٪ يعتقدون بأنه سيحابي الطبقة الوسطى، فيما رأى 2٪ أنه سيعمل لصالح الفقراء. أما أوباما فقد حافظ على حضوره بين المصوتين من ذوي الدخل المنخفض، فيما صوتت أغلبية ذوي الدخل المتوسط والعالي لصالح رومني.

وركزت حملة أوباما على برنامج للتفاؤل الاقتصادي يسعى إلى تخطي تبعات الأزمة الاقتصادية، وهو ما عبر عنه **كيفين وودز**، المدير السابق في حملة أوباما، حيث صرح بأنه كان على أوباما خلال السنوات الأربع السابقة أن يعمل على استقرار الأوضاع الموروثة عن الإدارة السابقة، ويحتاج إلى فترة قادمة لإنهاء ما بدأه والتحرك قدماً.

وقد سلط تقرير لشبكة سي إن إن الضوء على أبرز سبعة مؤشرات اقتصادية شهدت تغييرات إيجابية أو سلبية خلال فترة حكم **باراك أوباما**:

الناتج الإجمالي المحلي:

عندما وصل باراك أوباما إلى حكم الولايات المتحدة في 2009، كانت نسبة النمو الاقتصادي سالب 2.8٪، وبنهاية عام 2015، وصل معدل نمو الناتج المحلي في أمريكا إلى 2.1٪ تقريبًا.

لا يزال معدل النمو الاقتصادي أحد مواضع الانتقادات لأوباما؛ وذلك بسبب أن متوسط النمو خلال فترة حكمه تقترب من 2٪، وهي نسبة أقل من المتوسط العام الذي اعتاد عليه الاقتصاد الأمريكي خلال العقود الأخيرة.

الدين العام:

وصل أوباما إلى الحكم ونسبة الدين قد تعدت نصف إجمالي الإنتاج المحلي بـ2٪، لترتفع تلك النسبة بشكل ملحوظ في عام 2010 وصولاً إلى 61٪ ،واستمرت

تلك النسبة في الارتفاع بوتيرة أقل، حتى وصلت في نهاية عام 2015 إلى 75٪، أي أعلى بدرجة مئوية واحدة عن عام 2014، لتسجل في عامها الأخير أبطأ معدل للنمو خلال فترة حكم أوباما.

متوسط دخل الأسرة:

لم يرتفع متوسط دخل الأسرة الأمريكية منذ وصول أوباما إلى الحكم عما كان عليه في 2009، وإنما هو في تراجع، ما يُثير قلق الأمريكيين ففي عام 2009 كان متوسط دخل الأسرة الأمريكية 54.9 ألف دولار، وفي عام 2012م وصل لأقل مستوياته في عهد أوباما، بوصوله إلى 52.6 ألف دولار، ليرتفع مرة أخرى مع نهاية عام 2015 بوصوله إلى 53.65 ألف دولار.

طوابع الغذاء:

ازدادت أعداد الأمريكيين الذي يعتمدون على طوابع الغذاء، تلك الطوابع التي توزع على المحتاجين لتلبية حاجتهم الأساسية للعيش ، ففي عام 2009 كان عدد الأمريكيين الذين يعتمدون على طوابع الغذاء 34 مليونًا فقط، ومع نهاية عام 2015 اقترب ذلك العدد من 50 مليون، أي 15٪ من عدد سكان أمريكا، بوصوله إلى 46 مليون شخص، ووصل ذلك العدد إلى أعلى مستوى له في عام 2013 بوصوله إلى 48 مليون.

البطالة:

تقليص نسبة البطالة أحد المؤشرات التي تتفاخر بها إدارة أوباما، ففي عام 2009 كانت نسبة البطالة في الولايات المتحدة تصل إلى 10٪، وهي النسبة الأسوأ لأمريكا خلال آخر 26 سنة، حيث أقر كل من الكونجرس والرئيس الأمريكي قوانين وإجراءات تحفيزية تشمل تخفيضات ضريبية؛ لتشجيع الشركات على استقبال موظفين جدد، وبالفعل في منتصف مايو 2014 كسبت أمريكا حوالي 8.7 ملايين وظيفة، كانت قد فقدتها أثناء فترة الانكماش الاقتصادي؛ وارتفع التوظيف في الفترة الأخيرة، ويُعد آخر عامين هما الأقوى من حيث نمو معدل التوظيف ووفرت أمريكا 2.65 مليون وظيفة في عام 2015، ليصل معدل البطالة إلى 5٪.

قطاع الصناعة:

وفقاً لمؤشر الإنتاج الصناعي وصل قطاع التصنيع، مع نهاية 2015، إلى أفضل مما كان عليه في فترة ما قبل الكساد الاقتصادي، مما ساعد على توفير المزيد من فرص العمل، كما يحقق قطاع الطاقة نموًا عبر إنتاج النفط الصخري، ومع انخفاض أسعار النفط في الأشهر الماضية، تأثرت تلك الصناعات بالسلب، ولكن يظل قطاع التصنيع الآن أفضل مما كان عليه قبل تولي أوباما حكم أمريكا..

وول ستريت:

انتعشت سوق البورصة بشكل ملحوظ خلال فترة حكم أوباما، ويكفي القول إن مؤشر ستاندارد أند بورز 500 ارتفع بنسبة 106٪ خلال حُكم أوباما، ورغم ذلك خسر الديمقراطيون انتخابات الرئاسة لعام 2016م.

خاتمة:

يتّضح من هذا السياق السريع ما للظروف الاقتصادية ولرؤية المرشح في الإطار الاقتصادي من أهمية عند اختيار رئيس للولايات المتحدة، مع العلم أنه غالباً ما يكون خطاب مرشحي الرئاسة صيغةً مبالغة عن معتقداتهم الحقيقية أو الإجراءات التي سيتخذونها إذا تمّ انتخابهم. وفي كثير من الأحيان، من أجل فهم ما ستكون عليه الإدارة القادمة، فإنّ قراءة ما بين السطور أهمّ من قراءة السطور بحد ذاتها؛ كون الانتخابات الرئاسية الأمريكية عاملاً كبيراً ومؤثراً في الاقتصاد العالمي وحدثاً ينتظره العالم أجمع؛ لأن اقتصاد الولايات المتحدة يعد من أكبر الاقتصادات العالمية، وأن أي تطور يطرأ عليه فإنه يؤثر في الاقتصاد العالمي ككل، فيعد الدولار العملة الرئيسة للتبادلات التجارية العالمية، وأيضاً العملة الرئيسة في احتياطيات أغلب دول العالم، وبهذا يكون للاقتصاد دور مزدوج في الانتخابات الأمريكية كأثر مهم وأساسي لاختيار المرشح، ونتيجة مترتبة على اختيار هذا المرشح، لها أبعادها الهامة محلياً وعالمياً .

المراجع

- مقال بعنوان

Just How Much Does the Economy Affect the Outcome of Presidential Elections?
By Robert Brent Toplin
- See more at:
http://historynewsnetwork.org/article/157825#sthash.fAF0eljg.dpuf - http://www.dw.com-

- موقع CNN بالعربية وموقع CNBCعربية
- ويكيبيديا

نافذة أخيرة

العدد 60/الربع الرابع لعام 2016

سورية.. حديث الزمن

(4/2)

أ.الأرقم الزعبي

ما زلت مستغرقاً في أعماق الزمن. تعود بي الذاكرة إلى الحدث الكوني الأول إلى سورية. وطن لا يعرف الموت أو الذوبان أو التمزق أو الانصهار إلا بذاته ولذاته .

***

عندما يصفعك الواقع... عُد إلى الدفاتر السورية تجد الأمل والزرع والأشجار العنيدة.. تقول الحكاية: إن شعباً صنع الحضارة، رسم اللغة بالإشارات والحروف.. أسس لعلم الصناعة والفلك وأول من غرس العنب والزيتون..

وعرف أول مدرس للحقوق والقانون ـ القانوني الأول "سيتحوس سفيروس" 193 ـ 211م ـ حاول كل غزات الأرض تشويه لوحته، ونشر الكراهية بين أبنائه.. دخل أرضه التترُ والمغولُ والفرنجة والعثمانيون والفرنسيون.. واليوم يدخلها كل زناة الأرض من الجنسيات كافة دخلوها بمئة لبوس ولبوس؛ ولكن سيخرجون منها بلبوسٍ واحدٍ لبوس الموت الزؤام.

تذكر كتب التاريخ كيف استطاع الشعب السوري إخراج كل غازٍ من أرضه، ولكن قلَّ من يذكر كيف كانت الفطرة الوطنية غلابةً.. ومنارة عشقٍ لسورية الواحدة الموحدة.. دائمة الضوء ترشد السفن الضالة نحو ميناء الحلم.. حلم أبدية الوجود السوري الحاصل حتماً..

***

تقول الحكاية: إن المستعمر الفرنسي حاول أن يخرّب اللوحة السورية.. فواجهه الرجال الرجال حق المواجهة..

فارس الخوري ــ رئيس وزراء سورية 1944 ــ 1945 ــ المعتز بطربوشه الدمشقي.. المسافر معه إلى منابر الأمم المتحدة، المدافع عن الحق السوري في الوجود والاستقلال.. راعه أن يَدُس الجنرال "غورو" السُمَ في الدسم عندما دخل سورية مدعياً حماية المسيحيين.. الأمر الذي جعل فارس الخوري يذهب مسرعاً إلى منبر صلاة الجمعة في الجامع الأموي بدمشق.. اعتلى منبر الجمعة.. مكان شيخ مشايخ الشام وخطب في جموع المصلين قائلاً:

إذا كانت فرنسا تدعي أنها احتلت سورية لحمايتنا نحن المسيحيين من المسلمين، فأنا المسيحي ـ ومن هذا المنبر ـ أشهد "أن لا إله إلا الله".. فارس الخوري لم يخرج من المسجد كما دخل، خرج محمولاً على الأكتاف، وشهدت دمشق مظاهرة ضجت أوابدُها طرباً لها..

***

الحكاية الثانية:

عندما استعصى جبل العرب على المحتل الفرنسي همس المخبرون والواشون في إذن الحاكم العسكري الفرنسي.. يا سيدي هؤلاء... لا تُتعب نفسك بهم وتخسر جنودك.. سلّط عليهم أهل حوران هم.... مثلهم، فذهب وفد فرنسي إلى القرى المجاورة لجبل العرب وتحديداً إلى بصرى الشام وبصرى الحرير.. وطلب من شيخ مشايخ آل "الحريري" آن ذاك محاربة أهل جبل العرب واعداً بالمال والجاه..

ولكن الحريري رفض الطلب الفرنسي قائلاً: ــ بكل بساطة ــ "الحوارنة ليسوا أبناء زوجتي، لكي أقول لهم: اذهبوا إلى هنا أو هناك.." رغم أنه يستطيع.. ولكن فطرة العشق لسورية غالية...

***

الحكاية الثالثة:

زرت ريف إدلب المجاور للحدود السورية ـ التركية قرب بلدة "الدانة" وجوارها. أسير بصحبة صديق عارف بأسرار أهل المنطقة وتاريخها بجوار الشريط الشائك الذي يفصل الحدود السورية عن التركية، فجأة يتغير مسار الشريط الشائك، يدخل مسطحٌ صخريٌ كبير داخل الأراضي السورية وتخرج أرض شاسعة خضراء خصبة وكبيرة المساحة إلى داخل الحدود التركية..

قال لي صديقي: أتدري أرض مَنْ تلك.. إنها أرض الثائر "إبراهيم هنانو" الذي غنى أطفال سورية له، "يا فرنسا يا بنت الكلب، من قال لك تأتي سورية ..... عندما رأيت "هنانو" صرتي تعوي مثل الكلب..."

المستعمر الفرنسي رسم الحدود السورية ـ التركية، وانتقم من "إبراهيم هنانو" برزقه ولقمة عيشه.. "إبراهيم هنانو" الذي أشعل ثورة الشمال مع الثائر "صالح العلي".. خرج تاركاً ماله ورزقه وهو الثري ابن الثري.. اختار غنى حب الوطن؛ تنازل عن كل شيء حتى إنه جمع أثاث بيته وأحرقه عندما شعر أن أعوان فرنسا ستأخذه... معلناً بداية الثورة السورية؛ وقال جملته المشهورة: "لا أريد أثاثاً في بلد مستعمر.."

***

هذه بعض من كل من الحكايات السورية.. حقاً سورية حديث الزمن (4/2)...

Al Fikr Alsiyasi

A political, social and intellectual quarterly magazine issued by The Arab Writers Union
Issue No. 60 4th. quarter 2016 17th. Year

General Manager
Dr. Nidal Al Saleh

Editor In Chief
Dr. Gaber Salman

Executive Editor
Al Arkam Al Zou'obi

Editing Secretary
Mirna Oglanian

Editorial Board

Dr. Ibrahim Ahmad Saiid **Dr. Khalaf Al Jarad**
Dr. Iskandar Louka **Dr. Abdoullatif Oumran**
Dr. Moustafa Al Abdallah Al Kafri

Layout: Wafa'a Al Sati